

النهضة العلميّة والثقافيّة في رؤية الإمام الخميني

مجموعة من المؤلفين


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

علي أصغر كوثري، من إيران،
باحث في الفكر الإسلامي،
متخصص في الفقه وأصوله.

محمد رضا كتابي، من إيران،
متخصص في الفقه وأصوله.

إبراهيم نيكمنش، من إيران،
متخصص في العلوم الإسلامية.

النهضة العلميّة والثقافيّة

في رؤية الإمام الخمينيّ

علي أصغر كوثري، محمد رضا كتابي،

إبراهيم نيك منش

النهضة العلميّة والثقافيّة

في رؤية الإمام الخمينيّ

تعريب

محمد حسين الوسطي وإحسان بلاني



المؤلّف: علي أصغر كوثري، محمد رضا كتابي، إبراهيم نيك منش
الكتاب: النهضة العلميّة والثقافيّة في رؤية الإمام الخمينيّ
تعريب: محمّد حسين الواسطيّ، إحسان بالاني
المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة، رعد الحجّاج
الإخراج: محمد حمدان
تصميم الغلاف: حسين موسى
الطبعة الأولى: بيروت، 2011
ISBN:978-9953-538-94-5

The scientific and cultural movement in imam Khomeini's view



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of civilization
for the development of islamic thought

بناية ماميا ط5 ـ جادة حافظ الأسد ـ بئر حسن ـ بيروت
هاتف: 826233 (9611) ـ فاكس: 820387 (9611) ـ ص. ب55/ 25
info@hadaraweb.com
www.hadaraweb.com

المحتويات

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة المركز

الثورة الإسلامية التي حصلت في إيران، وبها اختتم القرن العشرون ثوراتِه، هي ثورةٌ فكريّةٌ قبل أن تكون ثورةً بالمعنى السياسيّ أو غيره من المعاني. وقد قال قائد الثورة ومفجّرها كلمةً مشهورةً لها دلالاتُها رغم ما قد تبدو عليه من طابع جداليّ سطحيّ، عندما قال: «إنّ الشعب الإيرانيّ لم يثُر ليطالب بتخفيض سعر البطيخ». ومن هنا، كان لهذا الطابع الفكريّ والثقافيّ تجلّياتُه في المجتمع الإيرانيّ بعد الثورة، فتعطّلت الجامعات فترةً من الزمان ودعا الإمام الخمينيّ إلى تعطيل الدروس في الحوزة العلميّة بغرض إعادة النظر في المناهج التعليميّة، وتأسّست لجنة عليا للإشراف على ما سمّي بالثورة الثقافيّة انضوى تحت إطارها عددٌ كبير من الشخصيّات العلمية والنخب الثقافيّة الإيرانيّة.

وربّما كانت تشي هذه التدابير بأزمةٍ مرتقبة سوف تضرب الإنتاج العلميّ والثقافيّ في إيران تحت ظلّ التجربة الثوريّة الجديدة، ولكن

ما لبثت أن تحوّلت هذه الإجراءات إلى خطوات أولى في سلّم إنتاج العلم والمعرفة. وتحوّلت إيران أو تكاد تتحوّل إلى أحد البلدان المنافسة في مجال إنتاج العلم والمعرفة. ولم يقتصر ذلك على ميدانٍ واحدٍ من الميادين العلميّة، بل شملت النهضةُ ميادين عدّة من الفكر الديني إلى العلوم التطبيقيّة والأساسيّة إلى غيرها من العلوم، ومن ينظر في حجم النتاج العلميّ الذي يخرج من مراكز الدراسات والأبحاث الإيرانيّة من جامعات وحوزات علميّة يبهره الحجم لأوّل وهلةٍ، مضافاً إلى المستوى والمضمون، فيحدثونك عن آلاف الرسائل في الدراسات القرآنيّة، ومئات المجلّات العلمية التي تصدر عن الجامعات وغيرها من المعاهد العلميّة، وعلى هذا يقاس ما سواه.

وهذا كلّه يستند إلى إدارة سياسية تجعل الهمّ العلميّ والسعي إلى إثبات الذات على المستوى العلميّ، في رأس لائحة أولويّاتها. ومن هنا، تولّت إحدى المؤسّسات العلمية الناشطة في قم، البحث عن كل ما له صلة بالنهضة العلمية والثقافيّة في كلمات الإمام الخميني والإمام الخامنئي، وتوثيقها مع الحرص على عدم التدخّل في النصوص إلا حيث تقتضي الحاجة وصلَ فكرةٍ بأختها. وقد رأى مركز الحضارة أن يعرّب هذا العمل التوثيقي، لعلّه يلقي الضوء على الخلفيّات التي تقف وراء الوثبة العلميّة التي تحصل في إيران. آملين أن يكون في هذا العمل وتوأمه ما ينفع القارئ العربيّ.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت، ٢٠١١

بين يدي القارئ

نحمد الله سبحانه وتعالى على أنّه وفّقنا لنعاصر أعظم ثورة في القرن العشرين، وطليعة عصر سيادة الإيمان، هي الثورة الإسلاميّة في إيران. فهذه الثورة ـ كما وصفها الإمام الراحل الخمينيّ (رض) ـ مثّلت انبثاقاً للنور في غياهب ظلمات الحضارة المادّيّة، والهيمنة السوداء للقوى الشيطانيّة، وهي مصداق لقوله تعالى: ﴿...وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾(1).

لقد استطاعت الثورة الإسلاميّة المجيدة، وفي ظلّ توجيهات ذلك المرشد البصير وقيادته الحكيمة أن تتجاوز سيلاً عارماً من الأحداث العصيبة اللّامتناهية، وأن تستقرّ وتثبت على الساحة السياسيّة بفضل الله تعالى. واليوم، وبعد مضيّ سبعة وعشرين عاماً على انتصارها، وعقب الدعوات الحكيمة لقائد الثورة، تقف النخب العلميّة للبلاد أمام فرص وإمكانيّات جديدة في مجال إنتاج العلم والفكر؛ وقد تعزّز الإيمان بقدرة أبناء الحضارتين الإسلاميّة والإيرانيّة على تحقيق ثورة أخرى؛ لكنّها هذه المرّة على صعيد الثقافة،

---

(1) سورة المائدة: الآية 16.

ليقوموا من خلال تجسيدهم «ثقافة الثورة الإسلاميّة»، بإحياء الحضارة الدينيّة الواقعة في طيّ النسيان. وعلى الرغم من أنّ هذا الطريق محفوف بالأخطار والصعوبات؛ فيجب أن تواصل القافلة السير فيه ـ من نقطة الانطلاق ـ بهمّة ومثابرة مثاليّة. ولا شكّ في أنّ نُخب المجتمع الإسلاميّ في «الحوزة» و«الجامعة» و«النظام التنفيذيّ»، قادرة على تحقيق ذلك، وأنّ تنظيم هذه الطاقات سيكون نقطة الانطلاق لهذه الحركة العلميّة العظيمة.

إنّ قسم الأبحاث التابع لـ«مكتب الإعلام الإسلاميّ بحوزة قم العلميّة» هو أحد المراكز التي جعلت نداء سماحة قائد الثورة الإسلاميّة، نصب عينيها، ودخلت هذا الميدان مع شعورها بهذا الواجب، ومن خلال تأسيسها «مكتب النهضة الفكريّة وتنمية العلوم الإسلاميّة» أقدمت هذه المراكز على تنظيم مجموعة من الأنشطة المتنوّعة في هذا السياق.

وتُعتبر هذه الحلقة المعنونة «النهضة العلميّة والثقافيّة في رؤية الإمام الخمينيّ (رض)» باكورة أبحاث «مكتب الإعلام الإسلاميّ» بحوزة قم العلميّة في مجال النهضة الفكريّة المسمّاة «أدبيّات النهضة الفكريّة». وقد أُلّف هذا الكتاب بغية التعرّف على آراء المؤسّس الكبير للثورة الإسلاميّة في ما يخصّ العناصر العامّة للثورة الثقافيّة وإنتاج العلم. وسوف نتناول ـ في إصدارات أخرى ضمن هذه السلسلة ـ أفكار سماحة القائد والنخب العلميّة في هذا الموضوع، وكذلك في أبحاث أخرى ضمن هذا المجال.

وهنا، يجدر بنا أن نرفع أسمى آيات الشكر إلى الباحثين الأعزاء؛ الأساتذة: علي أصغر كوثري، ومحمد رضا كتابي، وإبراهيم نيك منش، تقديراً لما بذلوه من جهود مضنية أدّت في فترة وجيزة إلى كتابة هذا البحث القِيَم، وكذلك إلى جميع الزملاء الذين

شاركوا في تقييم هذا المجهود وإعداده. كما لا يفوتنا تقديم الشكر والتقدير إلى الأعضاء الكرام لمجلس البحوث في هذا المكتب، على ما بذلوه من مساعٍ حثيثة، وبالأخصّ إلى الرئيس المبجّل لمعهد العلوم والثقافة الإسلاميّة، سماحة حجّة الإسلام والمسلمين الدكتور محمّد تقي السبحانيّ، لما قام به من الإشراف والمراجعة؛ سائلين المولى عزّ وجلّ أن يديم توفيقاتهم.

وفي الختام، نأمل أن تغدو هذه التوجيهات الاستراتيجيّة التي تفضّل بها مؤسّس الثورة الإسلاميّة مناراً يستضيء به الباحثون والمحقّقون والمفكّرون، وكذلك المسؤولون في المجالين الثقافيّ والعلميّ؛ للوصول إلى مثُل مناسبة تعينهم في التنوير المفاهيميّ لنهضة إنتاج العلم، وفي تنظيم هذه الحركة، إن شاء الله تعالى.

إنّه وليّ النعم

مدير «مكتب النهضة الفكريّة وتنمية العلوم الإسلاميّة»
علي أصغر نصرتي

المقدّمة

أكثر من ربع قرن مضى على ميلاد الثورة الإسلاميّة المباركة في إيران، والتي نمت في ظلّ قيادة مؤسّس كبير كسماحة الإمام الخمينيّ (رض)، وقد وفّر هذا المجال الزمني فرصة جديدة لأصحاب الفكر والعلم، باتت معروفة اليوم باسم «النهضة الفكريّة» أو «حركة إنتاج العلم».

ومع أنّ هذه المسمّيات قد تعدّ تعبيرات أخرى أكثر شفافيةً لفكرة «الثورة الثقافيّة» التي طُرحت للمرّة الأولى من قبل الخلف الصالح للإمام الراحل، سماحة آية الله الخامنئيّ مدّ ظلّه العالي في ثمانينيّات القرن المنصرم؛ إلّا أنّ الهدف الأسمى الذي يسود كلا الخطابين (الثورة الثقافيّة، وحركة إنتاج العلم)، يتبلور في نهاية المطاف ضمن بوتقة «إحياء الحضارة الإسلاميّة العظمى».

وإذا كان الشعار الكبير «الثورة الثقافيّة» لم يحظَ بإمكانيّة التطبيق العمليّ؛ بسبب الظروف السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة السائدة آنذاك، وبسبب عدم تهيّؤ الشريحة العلميّة والمثقّفة للتأقلم مع أصل الفكرة؛ بيد أنّ مواضع اللبس في هذا الشعار ـ بعد مرور عقدين من طرح تلك الفكرة، وبعد البلوغ الفكريّ والمعنويّ للمجتمع النخبويّ

ـ قد اتّضحت عند خواصّ المجتمع تدريجيّاً أكثر من أيّ وقت مضى؛ سواء عند المفكرين الحوزويّين والجامعيّين، أم عند المخطّطين والمسؤولين عن إدارة التنمية الاجتماعيّة. وبطبيعة الحال، سيكون أمراً واقعياً الأملُ في أن يستعدّ المفكّرون المخضرمون والشباب المثقّفون لقفزة عالية في مجال العلم، يرسمون من خلالها أُطراً فكريّة على هذه الساحة الجديدة بمنحى حديث مقرون بعزيمة راسخة. وانطلاقاً من هذه النقطة، كلّما انفتحت ساحة جديدة أمام المجتمع النخبويّ، تعزّز الواجب الشرعيّ والوطنيّ أيضاً للخروج من الأجواء الراهنة التي استأنست بحالة الترجمة والاقتباس.

وباختصار، نحن لا نملك خياراً منطقيّاً آخر للإتيان بخطّة جديدة؛ غير خيار المراجعة الجادّة والعميقة والموسّعة ـ وطبعاً: العادلة ـ للتراث الفكريّ البشريّ على الصعيد التاريخيّ والعالميّ والقوميّ. كما لا يمكن لنا أن نتجاهل مسيرة هذا التراث ونتاجه، ولا أن نكون واثقين من تحقيق «الثورة الثقافيّة» بالمعنى الحقيقيّ للكلمة وبالنظر إلى جوهرها ورحابة أفقها، من دون الأخذ بحلول ناجعة لتأميم العلم البشريّ، وتعريف المبادئ السائدة على الميادين العلميّة، وفي المحصّلة: التصرّف في عناصر البُنى التحتيّة والفوقيّة للعلوم. وبالطبع، فإنّ هذه الرسالة المهمّة في الوقت الحاضر تقع على عاتق المخاطبين الرئيسيّين لحركة إنتاج العلم المرتكز على تعاليم الوحي. ويحدونا الأمل في أن تبقى هذه الراية خفّاقة كسابق عهدها، وأن يشهد العالم ـ في مستقبل غير بعيد ـ عصر نهضة إسلاميّة، وحملة لإحياء الحضارة الإلٰهيّة.

انطلاقاً من هذه النظرة، نقدّم للباحثين والمثقّفين الكرام هذا المجهود الماثل بين أيديكم؛ بغية استعراض الأفكار النيّرة لمؤسّس الثورة الإسلاميّة الكبير، في شأن كلّ ما يتعلّق بـ«النهضة العلميّة

والثقافيّة»؛ سواء على مستوى الضرورة، أم على مستوى المفهوم، أو الأهداف، أو المبادئ، أو الأطر، أو التحدّيات، أو الحلول، أو المخاطَبين. ولقد حاولنا أن نرتّب ـ قدر المستطاع ـ الكلمات والمقالات ضمن نظام منسجم ينبعث من مبادئ فكر الإمام الخمينيّ (رض)، وأن نعرض بعض التحليلات في الإطار نفسه؛ لتتّضح مكانة كلّ موضوع في النظام الفكريّ لسماحته أكثر فأكثر. ولا شكّ في أنّ تلك التحليلات التي وردت قبل الكلمات المختارة للإمام الراحل أو بعدها هي تحليلات قابلة للنقد من قبل القرّاء. فـ«الفكر» عين نضّاحة مستديمة، ونهر سيّال لا ينتابه السكون، والفكرة الخالدة هي تلك التي ترتوي دوماً من معين الوحي، أمّا غير ذلك مما اصطبغ بالتعلّقات الدنيويّة فيذهب جفاءً، وليست أفكارنا مستثناة من هذه القاعدة، آملين أن لا تكون أقلامنا قد زلّت أو أخطأت في تبيين أصل الموضوع وفرعه، وفي الاستناد إلى الأقوال والمواقف التي أبداها الإمام الراحل (رض).

وبشكل عامّ، نُظّمت هذه الكتابات في ثلاثة فصول:

أوّلاً: «**الماهيّة**»؛ وتشمل: التعريف، والضرورة، والأهداف، والمبادئ، والأُطر؛

ثانياً: «**البرنامج**»؛ ويشمل: التحدّيات، والحلول.

ثالثاً: «**المؤسّسات**»؛ وتشمل: الدولة، والحوزة، والجامعة.

ونحن نحاول أن نقدّمها للقراء الكرام من دون إيضاحات هامشيّة أو إضافيّة.

علي أصغر كوثري، محمد رضا كتابي،
إبراهيم نيك منش

الفصل الأوّل

ماهيّة النهضة العلميّة والثقافيّة

من الممكن أن يكون بيان المبادئ والأُطر المتعلّقة بأيّ رؤية نقطة انطلاق مناسبة لدراسة فكر شخصيّة ما أو مسيرة فكريّة معيّنة. وكذلك فإنّ فكر سماحة الإمام الخمينيّ (رض) ـ بصفته أنموذج الثورة الإسلاميّة والعقل المدبّر لفكرة «الثورة الثقافيّة» و«النهضة العلميّة» ـ يمكن له أن يتعرّض للتحليل أو النقد إذا ما رُسمت، قبل كلّ شيء أُطره المفاهيميّة بشكل صحيح.

ومن هنا، سوف نعرض رؤية سماحته حول التعريف والضرورة والأهداف والمبادئ والأُطر لإنتاج العلم وإعادة انبعاث العلوم الدينيّة، من خلال دراستنا للماهيّة العامّة لنهضة إنتاج العلم ضمن خمسة محاور:

1. التعريف

1.1. إنتاج العلم وتنميته

إنّ نظرة الإمام الراحل (رض) إلى قضيّة التنمية العلميّة،

والضرورة والأهداف الّتي تسودها، تميل غالباً إلى إيجاد آفاق جديدة في مجال الفكر والإبداع في مجموعة من العلوم المرتبطة بميدان إدارة النظام الإسلاميّ. ولهذا، فالمفكّرون وأصحاب الرأي في كلّ من الساحات الثلاث: «الحوزة»، و«الجامعة» و«السلطة» هم المخاطبون الرئيسيّون لسماحته. ولا ريب في أنّ فهمه الصحيح للفراغ الموجود في مجال «نظريّة المعرفة»، والبنى التحتيّة والفوقيّة للمجتمع، واستعراض الاحتياجات العلميّة في المجتمع الإسلاميّ، يبيّن نظرته الثاقبة إلى ضرورة إحداث قفزة نوعيّة كبيرة، كما أنّ دعوته الآخرين إلى إيلاء الاهتمام البالغ بالمواضيع المستحدثة في استنباط الأحكام الاجتماعيّة، وارتباط الموضوعات بعضها ببعضها الآخر، وما تخضع له من التأثير والتأثّر، وتغيّر الظروف الزمانيّة والمكانيّة، وضرورة معرفة الظروف السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة للمجتمع، وضرورة الاكتفاء الذاتيّ، ونموّ الصناعات، وإيجاد آفاق جديدة في المعرفة الدينيّة والعلميّة والصناعيّة، كلّها تنمّ عن الاهتمام بغاية هذه النهضة العلميّة.

لقد دعا سماحته ـ في بعض توجيهاته ـ الطالب الحوزويّ إلى الإسهام في التكامل المستمرّ للفقه والفقاهة على أساس سيرة السلف الصالح، وذلك من خلال تنويهه بسيرة الفقهاء الماضين في «التعبّد المطلق بالدين»، و«عدم الالتزام بالنظريّات الشخصيّة والجمود غير المبرّر»، و«منْهَجَة أسلوب الاستنباط وتقعيد أصوله للحؤول دون الفوضى في فهم الدين»، ونهايةً «ضرورة وضع آراء الفقهاء في معرض النقد لأهل الخبرة بغية إيجاد الأرضيّة للتفاهم الاجتماعيّ». وتبرز أهمّيّة هذا الأمر أكثر فأكثر حينما نؤمن بأنّ القضايا المعقّدة اليوم تختلف اختلافاً جوهريّاً عن المواضيع البسيطة في ماضي المجتمع الإسلاميّ. ومن هنا، يجب أن يدخل الاجتهاد الشيعيّ في

مجالات ربّما لم تكن تستوعبها أذهان الكثيرين بالأمس. إنّ ما يستلزم هذا التغيير الأساس في الشؤون الاجتماعيّة كافّة هو تنمية العلوم الإسلاميّة، وخاصّة الفقه الشيعيّ، باعتباره خلاصةً لتعاطي العلوم المعقولة والمنقولة برمّتها. وفي واقع الأمر، ينبغي على المفكّرين وعلماء «الحوزة» أن يبذلوا جهوداً مضاعفة لإنتاج العلوم الإسلاميّة الفعّالة وتبيينها؛ بغية إدارة المجتمع الإلٰهيّ، وتطوير النظام التخصّصي للبلاد، بشكل يسهم في رفع الإشكاليّات الموجودة في الوقت المناسب.

لقد تحدّث الإمام مرّات عدّة عن تغيير الأساليب الرائجة في التعامل مع القضايا والمسائل الحديثة، والحاجة إلى استنباط حلول حديثة تتناسب مع هذه المشكلات؛ ومنها قوله:

من الممكن أن تتغيّر الأساليب الرائجة لإدارة أمور المجتمع في السنوات القادمة، وتجد المجتمعات البشريّة نفسها بحاجة إلى أفكار إسلاميّة جديدة لإيجاد حلول لمشكلاتها[1].

وقوله:

إنّني أؤمن بالفقه التقليديّ والاجتهاد الجواهريّ، وأرى عدم جواز التفريط به. فالاجتهاد وفق هذا النهج صحيح؛ لكنّ هذا لا يعني أنّ الفقه الإسلاميّ يفتقر إلى الحيويّة. فالزمان والمكان عنصران رئيسان في الاجتهاد، فقد يكون للمسألة في وقت ما حكم، وفي وقت آخر يتغيّر حكمها تبعاً لتغيّر العلاقات السائدة على السياسة والاجتماع والاقتصاد في نظام ما. أي أننا من خلال المعرفة الدقيقة بالعلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة

---

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج21، ص292، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

والسياسيّة المحيطة بالموضوع الأوّل الذي يبدو أنه لا يختلف عن السابق، نجده في الحقيقة قد أصبح موضوعاً آخر يتطلّب حكماً جديداً بكلّ تأكيد[1].

لقد نوّه الإمام الراحل (رض) بأنّ القضايا المعاصرة تختلف كثيراً عنها في الماضي؛ ولهذا يجب أن يصار إلى إثراء الفقه والعلوم الإسلاميّة وتحديثها، وأن يُفتح باب الاجتهاد ويوسّع، وأن يتمّ إنتاج جميع شؤون المعرفة اللّازمة وتقديمها إلى المجتمع؛ فقال في هذا الصدد:

على الأفاضل من أساتذة العلوم الإسلاميّة اليوم أن ينهجوا نهج السلف الصالح في إثراء الفقه والفلسفة وسائر العلوم الإسلاميّة، وأن يرشدوا طلابهم إلى هذا الهدف الإلٰهيّ[2].

وقال أيضاً:

قد يخالفنا بعض الأشخاص في الرؤية؛ ولكن ليس بوسعنا إغلاق باب الاجتهاد، فباب الاجتهاد كان وما زال وسيظلّ مفتوحاً، في حين أنّ بعض القضايا التي استجدّت اليوم تختلف عن السابق اختلافاً جذريّاً، كما تختلف الاجتهادات والانطباعات عن أحكام الإسلام كذلك[3].

وتابع في موضع آخر:

إسعوا أيها السادة في تهذيب النفس، وفي ترسيخ مبادئ الإسلام، وفي تمتين أسس الفقه الإسلاميّ، وفي تنمية فقه

---

(1) المصدر نفسه، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج18، ص438، 22/ 11/ 1362هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج19، ص304، 9/ 4/ 1364هـ.ش.

الإسلام، هذا الفقه الغنيّ؛ فليس له في العالم مثيل. فحاولوا تنميته ونشره[1].

وأردف قائلاً:

فليكتبوا جميع أحكام الإسلام، وليبيّنوا فنونه، وجميع شؤونه ويوضحوها ويعرضوها للعالم. يجب أن تُكتب وتُنشر قوانين الإسلام في كلّ جانب من جوانب الحياة[2].

وقال سماحته كذلك:

العيد السعيد والمبارك في الحقيقة هو اليوم الذي ينجو فيه مسلمو العالم كافّة من سطوة الظالمين والناهبين لخيرات البلدان وثرواتها، وذلك عندما يفيق المسلمون من رقادهم، ويؤدّي علماء الإسلام في أنحاء العالم واجباتهم. ولا يتحقّق هذا الهدف الكبير إلّا حين تُعرض أحكام الإسلام بكلّ أبعادها المختلفة على الشعوب المستضعَفة، وتتعرّف تلك الشعوب على الإسلام المجهول عندها[3].

كما طالب سماحة الإمام بـ«المواءمة بين الثقافتين: الحوزويّة والجامعيّة»، منوّهاً بضرورة نشر المعارف الإلٰهيّة في الأبعاد السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والثقافيّة، والعناية بالأبعاد المختلفة للمجتمع؛ فقال:

وأخيراً فليشمّر العلماء الأعلام عن سواعد الجدّ، ويمسكوا بأقلامهم، ويتناولوا بُعداً من الأبعاد الإلٰهيّة لهذا الكتاب المقدّس، ويحقّقوا آمال عشّاق القرآن، وليبذلوا جهودهم في

(1) المصدر نفسه، ج6، ص289، 11/ 12/ 1357هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص37، 23/ 8/ 1344هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج19، ص20، 4/ 6/ 1363هـ.ش.

تبيين الأبعاد السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والثقافيّة والحربيّة والسلميّة للقرآن؛ ليتبين أنّ هذا الكتاب هو المنهل لكلّ أمر؛ من عرفان وفسلفة إلى أدب أو سياسة، ولكي لا يقول الجَهَلة: إنّ العرفان والفلسفة ليسا إلّا من نسج الخيال، وأنّ ترويض النفس والسير والسلوك إنما هو من عمل الدراويش والزهّاد، أو يُقال: ما للإسلام والسياسة والحكومة وإدارة الدولة؟ إنّها شأن السلاطين ورؤساء الجمهوريّات وأهل الدنيا!، أو أنّ الإسلام دين السلام والوئام، وهو بريء حتّى من محاربة الظالمين. ثمّ يفعلون بالقرآن ما فعلته الكنيسة الجاهلة والساسة المتلاعبون بالدين المسيحيّ.

ألا أيّتها الحوزات العلميّة وجامعات أهل البحث والتحقيق! انهضوا وخلّصوا القرآن من شرّ الجَهَلة المتنسّكين والعلماء المتهتّكين الذين هاجموا ويهاجمون القرآن والإسلام عن عمد وقصد. وأنا أقول ـ جادّاً ولست مجاملًا ـ : إنّني آسف على انقضاء عمري في طريق الجهالة والخطأ. وأنتم يا أبناء الإسلام البَرَرة! أيقظوا الحوزات والجامعات للاهتمام بأمور القرآن وأبعاده المختلفة الوسيعة[1].

وقال أيضاً:

إنّ ثقافة الجامعات والمراكز غير الحوزويّة اعتادت على العلوم التجريبيّة ولمس الحقائق أكثر من الثقافة النظريّة والفلسفيّة. ومن خلال المواءمة بين هاتين الثقافتين وردم الهوّة بينهما، يجب العمل على الدمج بين الحوزة والجامعة؛ كي يتّسع المجال لنشر وبسط المعارف الإسلامية[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج20، ص93، 16/ 5/ 1365هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص99، 29/ 4/ 1367هـ.ش.

ومع إشارته بدقّةٍ إلى الاختلاف الماهويّ بين العلوم الحوزويّة والعلوم الجامعيّة، رأى سماحته أنّ من الضروريّ المواءمة بين هاتين الثقافتين إلى حين وصول الحوزة والجامعة إلى مرحلة التناسق التامّ بين بعضهما البعض؛ بهدف نشر المعارف الإلٰهيّة. وهذا ينبئنا بفراغ جوهريّ في طريق إنتاج العلم الدينيّ، بمعزل عن النظرة السائدة الّتي تكاد لا تتحمّل دور «الدين» في إعادة تشذيب العلوم غير الحوزويّة وإنتاجها. وهذا لا يعني أنّ العلوم الجامعيّة الموجودة تحظى بالضرورة بطابع معنويّ ودينيّ؛ بل على العكس، إذ يريد سماحته من خلال تذكيره بذلك، التنويه بضرورة تقريب الثقافة الحسّيّة والتجريبيّة للجامعة إلى الثقافة النظريّة والفلسفيّة السائدة في الحوزة، بحيث تتابع كلتا الثقافتين هدفاً واحداً يتمثّل في بسط المعارف الإلٰهيّة بالارتكاز على مبدأ شامل و- بالطبع - واحد.

هذه هي الآفاق الجديدة التي تستلزم تحقيق نهضة إنتاج العلم في المجتمع الإسلاميّ، وسوف تضمن هذه النهضة بقاء الثورة السياسيّة في العقود - بل وفي القرون - المقبلة. والواقع أنّ هذه التجربة الناجحة في النهضة المادّيّة للغرب استطاعت على صعيد النقد والتفاخر، مقارنةً بالحضارات المنسيّة الأخرى، أن تفرض سيطرتها لمئات الأعوام. وإنّ السبيل الوحيد المتبقّي أمام إحياء الحضارة الإلٰهيّة هو الوحدة الحقيقيّة بين الحوزة والجامعة، بوصفهما الجناحين اللّذين تحلّق بهما الكوادر الكفوءة، ومراكز صنع القرار في البلاد. وفي غضون ذلك، ينبغي على هاتين الشريحتين إنتاج النماذج المستقاة من الوحي ووضعها بدل النماذج المستوردة الرائجة في المجالات الاقتصاديّة وغيرها.

يقول سماحته في هذا المضمار:

وهذا يقع على عاتق العلماء والمحقّقين والمتخصّصين

الإسلاميّين؛ كي يستبدلوا النظام الاقتصاديّ الخاطئ الذي يسود العالم الإسلاميّ ببرنامج بنّاء يتضمّن مصالح المحرومين والمعدمين[1].

ويضيف في موضع آخر:

إنّ تقديم الخطط، وأساساً تبيان التوجّه الاقتصاديّ في الإسلام، للحفاظ على مصالح المحرومين وتوسيع رقعة مشاركتهم، ومقارعة الإسلام للمترفين، يمثّل أعظم هديّة وبشرى لتحرير الإنسان من استعباد الفقر والفاقة[2].

وقد وجّه سماحته خطابه في هذا البيان إلى علماء الإسلام والباحثين والمتخصّصين في النظام الإسلاميّ، وبشكل عامّ إلى المفكّرين في الشرائح الثلاث: الحوزة والجامعة والكوادر الكفوءة في البلاد. ولا ريب في أنّه ما لم يتحقّق توحيد المبادئ في الأبعاد الثلاثة: «العلوم الوحيانيّة»، و«العلوم التجريبيّة»، و«البرامج التنفيذيّة»، فلن يمكن تغيير أيّ أنموذج في المجالات السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة.

وفي باب ضرورة إيجاد أُطر جديدة، وتأسيس ثقافة حديثة مُبتَنية على الدين، ونموّ الصناعات ونيل التقنيات الحديثة، والتقدّم في الفروع العلميّة كافّة بالإبداع والثقة بالنفس، يقول سماحته:

ليس هناك من يجهل أنّ التخلّي عن الثقافة الدينيّة للعالم المعاصر، وتأسيس ثقافة جديدة على أساس الإسلام في العالم، والتعامل الإسلاميّ الحاسم مع أميركا والاتحاد السوفييتيّ، تترتّب عليه ضغوط ومتاعب وتضحيات وجوع، وإنّ شعبنا اختار

---

(1) المصدر نفسه، ج20، ص340، 6/ 5/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص340، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

هذه الطريق، وهو على استعداد لدفع ثمن ذلك، وإنّه ليفخر به أيضاً[1].

ويضيف قائلاً:

يمكن لمخترعينا الاختراع بمستوى متقدّم، ومبدعونا قادرون على إنجاز إبداعات باهرة؛ شريطة أن تكون عندهم الثقة بأنفسهم[2].

ويقول كذلك:

أنتم مكلّفون اليوم بإعداد العدّة والاستعداد لبذل مساعيكم في تطوير صناعات هذا البلد، والإسهام في رفع مستوى طاقته الإنتاجيّة[3].

ويردف قائلاً:

علينا أن نقوّي معنويّاتنا، وأن نؤمن بشكل كامل بأنّ في مقدورنا الاعتماد على أنفسنا، وإنّه لحدث مهمّ حينما اعتمد متخصّصونا على قدراتهم الذاتيّة... لقد كان هذا الأمر ـ بحدّ ذاته ـ خطّة لإضعاف معنويّات المتخصّصين؛ حتى يُخلق فيهم التصوّر بأنهم متخلّفون في جميع الأمور، فينبغي علينا أن نأخذ زمام المبادرة حتّى نتقدّم إلى الأمام في جميع المجالات[4].

ويشير سماحته في كلمة أخرى إلى ضرورة الوحدة الحقيقيّة بين الحوزة والجامعة، بصفتها «منطلقاً لتقرير مصير شعب»، و«محرّكاً لحياة النظام الإسلاميّ»، قائلاً:

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص327، 2/ 1/ 1368هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج18، ص189، 1/ 8/ 1362هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج18، ص190، 1/ 8/ 1362هـ.ش.

(4) المصدر نفسه، ج16، ص113، 25/ 12/ 1360هـ.ش.

تحظى الحوزات العلميّة الفقهيّة والجامعات بأهمّيّة بالغة؛ لأنها بمثابة القاعدة والمنطلق لتقرير مصير شعب أو بلد. إنّ هاتين الجهتين تُعتبران مصدرين لنشر حقائق الإسلام والقضايا السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة وسائر القضايا الأخرى التي تُبتلى بها البلاد. ومع حضور هذه الشريحة يبدأ محرّك النظام بالعمل والنشاط[1].

وفي تصريح آخر، أوضح سماحته الآفاق الجديدة في مجال الفكر أكثر فأكثر، مصرّحاً بضرورة وحدة المبادئ في العلوم الحديثة والقديمة بأسرها، وقال:

إنّ الإسلام يردّ كلّ المحسوسات والعالم إلى مقام التوحيد، وتعاليمه ليست تجريبيّة، ولا رياضيّة؛ ففيه كلّ شيء، كما أنّ تعاليمه ليست طبيّة، كلّ هذه فيه؛ لكنها مقيّدة بالتوحيد. وإنّ الطبيعة بأسرها، وكلّ الظِلال الظلمانيّة عائدة إلى ذاك المقام النورانيّ الذي هو منتهى مقامات الألوهيّة. بناءً على هذا، يجب أن يكون المعنى الذي نريده للعلوم ـ مع أننا نوقّره ونثني عليه، لِكل العلوم الطبيعيّة، ولكلّ العلوم المادّية ـ هو الخصيصة التي يريدُها الإسلام منها، وهي خصيصة لا يعرفها الغرب، وإذا عرف منها شيئاً، فهو أدنى دلالاتها، والمعنى الذي نريده لعلوم جامعاتنا ولعلوم المدارس القديمة ليس هذا المعنى الطافي على السطح الآن، ومفكّرونا يأخذون بهذا المعنى الطافي على السطح، ويعملون به، وهو عمل جليل جدّاً؛ لكنّه ليس ما يريده الإسلام. إنّ المعنى الذي يريده الإسلام ـ سواءً من العلوم

(1) المصدر نفسه، ج18، ص328، 22/ 11/ 1362هـ.ش.

الطبيعيّة أم غير الطبيعيّة ـ هو أن تكون مقيّدة بالعلوم الإلٰهيّة وعائدة إلى التوحيد[1].

وعلى الرغم من أنّ سماحته كان في بعض المواضع يصف مكانة «العلم» في الإسلام بالرفيعة؛ لكنه كان يدعو إلى استخدام تلك العلوم والإفادة من العلماء المادّيّين والحسّيّين بمواكبة التهذيب، وإعادة النظر فيها، وإحداث المواءمة بين العلم من جهة، والدين وأهدافه السامية من جهة أخرى. يقول (ره):

يحتفي الإسلام بالعلم إلى درجة قد لا يرقى إليها أيّ دين أو مسلك آخر. فالعلم أهمّ شيء في الإسلام؛ ولكن ليس العلم الذي يجرّنا إلى الفساد، ولا العلماء الذين يرمون شعبنا في أحضان الغرب أو الشرق. إنّ الإسلام يسعى إلى تنمية العلم في العقول المستقلّة، في العقول التي لا تنوي الحجّ صوب الغرب أو الشرق، في العقول التي تفكّر في الإسلام. وهذا هو الاستقلال الذي يستطيع أن يجعل البلد مستقلّاً[2].

ويضيف قائلاً:

يقع الإسلام على رأس الأديان التي تعظّم العلم والتخصّص، وهو يدعو الناس إلى ذلك؛ حتّى أنّه دعا إلى تلقّي العلم أينما وُجد، ولو كان من كافر؛ ولكن يجب أخذه ووضعه في خدمة الإسلام والبلد، وليس أن تأخذوا العلم وتستخدموه ضدّ بلدكم[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص434، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص360، 4/ 3/ 1360هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج، 14، ص360، 4/ 3/ 1360هـ.ش.

ويتابع (ره):

إنّ الدمار بأنواعه التي تلحظون وقوعها على جميع البلدان، إنما هو دمار نشأ على أيدي العلماء. فعلماء الجامعات كانوا منشأ تلك القضايا، أولئك الذين يصنعون الصواريخ والطائرات الكذائيّة. إنّ مصدر كلّ هذا الدمار هم هؤلاء، وإنّ كلّ ما يصيب البشر فمن العلم؛ ذلك العلم الفاقد للتهذيب[1].

ربّما يتراءى للبعض ـ ومن خلال نظرة أوّليّة إلى مجموع آراء سماحته في ما يخصّ العلم ـ وجود نوع من التنافر في هذه المواقف؛ لكنّ الأمر ليس كذلك، فهو عندما يتحدّث تارةً عن ضرورة الإفادة من العلوم الحسّيّة والمادّيّة الموجودة، وتارةً أخرى ـ وبأدبيّات مختلفة تماماً ـ عن رؤيته بخصوص ضرورة تهذيب العلم المادّيّ والعلماء الحسّيّين، إنما يركّز نظره على فترتين مختلفتين:

أولاهما: على الوضع الراهن بوصفه عصر «العبور» إلى المجتمع الإسلاميّ.

وثانيهما: على الوضع المنشود، وعصر «الاستقرار» للمجتمع.

والواقع أنّ الخلط بين هاتين الفترتين، جعل كثيراً من نخبنا ومثقّفينا يواجهون نوعاً من الالتباس والتضادّ، وأثار لديهم تساؤلات جادّة على الصعيدين النظريّ والعمليّ، تتمحور حول كيفيّة التعاطي المفترض بين الدين والحداثة، وأيّ مصاديق الحداثة يمكن توظيفها في المجتمع الإسلاميّ؟ وأيّ منها يجب أن يتغيّر بشكل جذريّ بالتناسب مع المبادئ الإلٰهيّة؟ وهل يمكننا أن نستفيد منها بشكل كامل، وفي سياق تلبية الحاجات الاجتماعيّة للمسلمين، من دون

(1) المصدر نفسه، ج16، ص499، 28/ 6/ 1361هـ.ش.

إجراء تعديلات في فلسفة العلوم المادّيّة، والمناهجيّة الحسّيّة والمعادلات التجريبيّة؟

ثمّ إذا كانت الإجابة «نعم»، فكيف يمكن تبرير المفاسد والحالات المستهجنة المتزايدة في هذه المجتمعات؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فهل يجب أن تخضع هيكليّة العلوم المادّيّة بحذافيرها للجرح والتعديل، أو يكفيها التقويم في بعض عناصر نظامها؟

هذه تساؤلات جادّة سوف تتّضح إجابات بعضها تدريجيّاً خلال الفصول الآتية.

لقد اعتبر الإمام الراحل (رض) مخاطبيه الرئيسيّين في قضيّة النهضة العلميّة، المجموعات الثلاث: «الحوزة» و«الجامعة» و«النظام التنفيذيّ»، وشدّد في الغالب على العلوم السائدة في الحوزة والجامعة، وتحدّث عن ضرورة الإبداع في التقنيات الحديثة.

2.1. النهضة العلميّة والثقافيّة

النهضة أو الثورة تعني التغيير السريع والجذريّ للثقافة أو للمؤسّسات الموضوعيّة والاجتماعيّة، مع بثّ الشعور بالمسؤوليّة في الشرائح المختلفة من أجل نيل ذلك الهدف الجوهريّ.

ومن هنا، فإنّ عبارة «النهضة العلميّة والثقافيّة» تعني المشاركة العامّة في الإصلاح الهيكليّ والمضمونيّ للثقافة والمعرفة العلميّة. وهذه المشاركة تضمن أمر إنتاج العلم؛ ولكن بطبيعة الحال ـ وبسبب تعقيدات هذا الموضوع ـ لا يمكن أن نتوقّع الحضور المباشر لجميع مواطني المجتمع في هذا الأمر المهمّ. وفي الحقيقة، ينبغي على المجتمع النخبويّ أن يتحمّل العبء الأساس لهذه النهضة المقدّسة، وأن يُستفاد من سائر المواطنين في هذه النهضة العظيمة، كلّ حسب موقعه الاجتماعيّ، باعتبارهم أرصدة اجتماعيّة وثقافيّة واقتصاديّة.

يقول الإمام الراحل (رض) بخصوص بثّ الشعور بالمسؤوليّة في الشرائح المختلفة، وفي مقولة الثقافة الّتي هي أساس هذه النهضة:

على مجلس الشورى والشعب والمفكّرين الملتزمين أن يعوا هذه الحقيقة، وأن ينظروا بجدّيّة إلى موضوع إصلاح الثقافة؛ بما في ذلك إصلاح مراكز التعليم، ابتداءً من المرحلة الابتدائيّة وحتّى الجامعة، وأن يبذلوا كلّ ما في وسعهم إلى سدّ طريق الانحراف؛ ذلك أنّ عدداً يسيراً من الأفراد ليس بمقدورهم وحدهم الاضطلاع بهذه المهمّة الشاقّة والمتشعّبة. فنحن كلّنا مسؤولون عن ذلك، ومطالبون جميعاً بأن نبرئ ذممنا أمام الله والخلق. وما دمنا نتمتّع بفرصة قيّمة، فلن يُقبل أيّ عذر من أحد، وعلينا أن نسعى جميعاً ـ كلّ على قدر استطاعته ـ لإنجاز هذا الأمر المصيريّ؛ حتّى لا تذهب دماء مجاهدينا وشهدائنا الأبطال، وتضحيات الشعب وجهوده الصادقة، هدراً[1].

ويرى سماحة الإمام (رض) أنّ استبدال الثقافة المادّيّة بالثقافة الإسلاميّة في جميع أنحاء العالم يقتضي تحقيق تيّار اجتماعيّ كبير على مرّ السنوات الطوال. ويمكن تغيير «الثقافة» ـ على عكس التغيير في السياسة أو الاقتصاد ـ وفق مسيرة هادئة وعلى أمد طويل، وبالطبع: بخطوات حثيثة وثابتة؛ حيث قال:

إنّ الخروج من الثقافة الغربيّة سيّئة الأثر، واستبدالها بثقافة تعليميّة إسلاميّة وطنيّة، وثورة ثقافيّة في جميع المجالات وعلى المستويات كافّة في أنحاء البلاد، يتطلّب مساعي وجهوداً مضنيةً؛ لأنَّ تحقيق هذا الأمر يحتاج إلى سنين طوال من بذل الجهود، ومناهضة النفوذ الغربيّ المتأصّل[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج17، ص323، 22/ 11/ 1361هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج19، ص110، 19/ 9/ 1363هـ.ش.

وقال في موضع آخر:

تكليفنا هو السعي إلى تأسيس دولة إسلاميّة حقيقيّة، ويجب علينا أن ندعو، ونبثّ الأفكار، ونوحّد التوجّهات، وأن نصنع أمواجاً توجيهيّةً وفكريّةً من أجل إحداث تيّار اجتماعيّ، تنتظم فيه الجماهير الواعية المتديّنة العارفة بدورها شيئاً فشيئاً، ضمن نهضة إسلاميّة تثور وتقيم الحكومة الإسلاميّة[1].

2. الضرورة

بعد التعرّف الإجماليّ على مفهوم إنتاج العلم وتنميته في رؤية الإمام الراحل (رض)، سنتناول في هذا الموضوع تبيين ضرورة نهضة إنتاج العلم الدينيّ. وهذه الضرورة لا تقتصر على الجغرافيا السياسيّة لبلد إسلاميّ ما، أو جميع أنحاء العالم الإسلاميّ؛ بل تشمل العالم البشريّ بأسره. ويمكن تناولها على ثلاثة أصعدة:

- غياب الأنموذج الإسلاميّ لإدارة المجتمع.
- غياب الأنموذج الإسلاميّ لإدارة العالم الإسلاميّ.
- غياب الأنموذج الإسلاميّ لإدارة النظام الدوليّ.

1.2. غياب الأنموذج الإسلاميّ لإدارة المجتمع

قد لا نكون بحاجة إلى تقديم وثائق تثبت أنّ الحضارة الغربيّة تمكنت خلال القرون الأخيرة من أن تُجري تجارب على نماذج من الحياة الإنسانيّة والعلاقات الاجتماعيّة على صعيد مجتمعاتها، من خلال رسم الآليّات والبرامج العلميّة المعقّدة للغاية، وهو ما يدعى

---

(1) الإمام الخمينيّ، **الحكومة الإسلاميّة (ولاية الفقيه)**، ص174 و175.

في الأدبيّات السياسيّة بالأنموذج الليبراليّ الديمقراطيّ أو الاشتراكيّ الديمقراطيّ. وما من تضادّ مبدئيّ بين هذين النموذجين؛ لأنهما مبتنيان على المنهج العلمانيّ القائم على الإنسانويّة، والذي تحدّى بقوّة جميع النماذج الإلٰهيّة.

لقد كانت الشعارات المغرية ـ كضرورة التنمية المستدامة، وتحديث المجتمعات المتخلّفة، والازدهار الاقتصاديّ وغيرها ـ ولا تزال أداة بأيدي أصحاب نقابات الإنتاج والتصنيع، وعصابات ثقافة الهيمنة، وأرباب السياسة الدوليّة، للتسلّط على نظام الدوافع والأفكار والسلوك الاجتماعيّ للمجتمعات الضعيفة. هذا، ويعدّ الاعتماد على مصادر القوّة السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة جزءاً لا يتجزّأ من نظام الهيمنة العالميّة في الأبعاد كافّة. وكما ذكر الإمام مرّات عدّة، فإنّ محاولات الحضارة الحديثة لتصميم النظام الماليّ والمصرفيّ الدوليّ وتنميته في القرن الأخير، بصفته جهازاً تنظيميّاً للاعتمادات الاقتصاديّة، وكذلك تأسيس «منظّمة الأمم المتّحدة» والشبكة المحيطة بها كجهاز منظّم للاعتمادات السياسيّة، وأخيراً تأسيس الأكاديميّات والجامعات والمعاهد العديدة لتنظيم الاعتمادات الثقافيّة، كانت هذه المحاولات برمّتها في سياق فرض «العبوديّة الجديدة» على الشعوب المظلومة في العالم.

وما من شكّ في أنّ المجتمع الإسلاميّ، من أجل ديمومته أو إثبات هويّته، لا بدّ له من أن يصنع نماذج مبنيّة عل«الدين»، وأن يثبت فاعليّته في المجالات الموضوعيّة والعمليّة. وفي الحقيقة، فإنّ القوّة الحاليّة للحضارة الغربيّة ـ قبل أن تكون رهينة لقوّة المفاهيم والنماذج المادّيّة المزركشة ـ هي نتاج غفلة المجتمعات الإسلاميّة عن تراثها الثقافيّ والعلميّ على مدى القرون الإسلاميّة الأولى، والجهود العلميّة الرامية إلى الخروج عن أنموذج العبوديّة في العالم الغربيّ.

لقد ذكّر سماحة الإمام في عدد من مواقفه المفكّرين المسلمين بهذا الفراغ الأساس بخطاب مختلف، ودعا الجميع إلى رأب هذا الصدع والتخطيط لأنموذج مناسب؛ حيث قال:

إنّ من جملة القضايا المهمّة التي تقع على عاتق العلماء والفقهاء، هي مواجهة الثقافة الاقتصاديّة المنحطّة للشرق والغرب، ومجابهة السياسات الاقتصاديّة للرأسماليّة والاشتراكيّة في المجتمع، وإن استشرت هذه المصيبة وشملت جميع الشعوب في العالم، مما يفرض عليهم عبوديّة جديدة. وقد التحقت غالبية المجتمعات البشريّة بأسيادها الظَلَمة في الحياة اليوميّة، فسُلب منها حقّ اتخاذ القرار في الشؤون الاقتصاديّة. وعلى الرغم من امتلاكها ثروات طبيعيّة غزيرة وأكثر الأراضي خصوبة في العالم، ومياه وبحار وغابات، واحتياطياً لا ينضب؛ غير أنها ابتُليت بالفقر المدقع. وقد سلب الشيوعيّون والمتموّلون والرأسماليّون حقّ المبادرة من عامّة الناس بإقامة العلاقات الحميمة مع المستكبرين، وأمسكوا عمليّاً بزمام الاقتصاد العالميّ بتأسيس شركات احتكاريّة متعدّدة الجنسيّات، وجعلوا جميع سبل التصدير والاستخراج والتوزيع والعرض والطلب، إضافةً إلى التسعير والأعمال المصرفيّة، تختص بهم، وأوهموا الجماهير المحرومة، عن طريق إيحاءاتهم ودراساتهم الملفّقة، بأنّه لا سبيل لهم إلّا العيش تحت سيطرتهم أو الاستسلام للفقر مدى الحياة، وهذا مقتضى الخلقة للمجتمع الإنسانيّ؛ حيث يتضوّر أغلب الناس فيه جوعاً، وتصاب ثلّة منهم بالتخمة من الإفراط بالأكل.

وعلى أيّ حال، فإنّ تلك مصيبة فرضها المستكبرون على البشريّة، فآل المآل بالدول الإسلاميّة إلى هذا الوضع المزري نتيجة ضعف الإدارة، والتبعيّة للغير، وهنا تبرز أهمّيّة دور العلماء

والمحقّقين والمتخصّصين الإسلاميّين؛ كي يستبدلوا النظام الاقتصاديّ الخاطئ الذي يسود العالم الإسلاميّ ببرنامج بنّاء يتضمّن مصالح المحرومين والمعدمين؛ لإخراج المسلمين والمستضعفين من دائرة الفقر. ويستحيل طبعاً تطبيق أهداف الإسلام في العالم ـ لاسيّما برنامجه الاقتصاديّ ـ ، ومواجهة الاقتصاد العليل للرأسماليّين في الغرب والاشتراكيّين في الشرق، من دون سيادة الإسلام على كلّ جوانب الحياة، واستئصال الآثار المخرّبة لذلك الاقتصاد.

وربما يتطلّب ذلك متّسعاً من الوقت بعد استقرار نظام العدل والحكومة الإسلاميّة نظير الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران؛ لكنّ تقديم الخطط وـ أساساً ـ تبيان التوجّه الاقتصاديّ في الإسلام للحفاظ على مصالح المحرومين، وتوسيع رقعة مشاركتهم، ومقارعة الإسلام للمترفين، يمثّل أعظم هديّة وبشرى لتحرير الإنسان من استعباد الفقر والفاقة[1].

ويشير سماحته في حديث آخر له إلى واحد من أهمّ مظاهر الاقتصاد المادّيّ، يتناول خلاله ضرورة إمحاء «الربا» من المجتمع الإسلاميّ، والتخطيط لأنموذج الاقتصاد اللّاربويّ؛ حيث يقول:

أمّا في ما يتعلّق بالبنوك فإن لم يُحذف الربا من النظام المصرفيّ، فسوف تشملنا الآية الشريفة والروايات الكثيرة التي ورد في إحداها ما مضمونه أنّ من يأكل الربا فليأذن بحرب من الله ورسوله. إنّ هذا التعبير قلّما يرد في موضوع؛ إذ اعتبر أكل الربا إيذاناً بالحرب ضد الله والرسول، وهناك روايات كثيرة ـ لا يحتمل الشكّ في صحّتها ـ جاء فيها أنّ درهماً من الربا أشدّ

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج20، ص339 و240، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

من الزنا مع المحارم (من العمّة والخالة والأخت) سبعين مرّة، ومثل هذا لم يرد في موضوع آخر. فإذا بقي الربا ـ لا سمح الله ـ في مصارف بلادنا وفي تجارتها وبين الناس، فإننا لا نستطيع الادّعاء بأنّ جمهوريّتنا إسلاميّة، أو أنّ محتواها إسلاميّ؛ لذلك فإنّ على الخبراء والعلماء أن يعملوا كثيراً في هذا المجال، وأن ينقذونا من هذه المشكلة، وعلى الشعب أن ينتبه إلى أنّه يواجه أمراً مثل هذا الذي أشار إليه القرآن: ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[1]. وإذا كان النظام المصرفيّ عندنا مثلما هو منتشر في سائر الدول، فإنّ الناس سوف يتأخّرون في الصناعة والعمل، وسيجلسون في منازلهم لتعمل أموالهم في البنوك؛ في حين يجب ألّا تعمل الأموال. إذاً، فإنّ إصلاح النظام المصرفيّ مهمّ جداً، كما أنّ إصلاح الاقتصاد والضرائب وما شابهها مهمّ أيضاً[2].

في هذه الأقوال يؤكّد الإمام الخمينيّ (رض) على ضرورة التخطيط لأنموذج اقتصاديّ سليم في المجتمع الإسلاميّ؛ ولكن من الواضح أنّ النظرة التجريديّة إلى الاقتصاد، بعيداً عن السياسة والثقافة، ستكون فكرة ساذجة وبلا جدوى، أفلا ينتظم اقتصاد المجتمع في بوتقة الثقافة وفي ظلّ الدعم السياسيّ؟ وهل يمكن صياغة أنموذج اقتصاديّ ناجح من دون التخطيط للأنموذج السياسيّ والثقافيّ؟

لقد صرّح الإمام بأنّ المضامين غربيّة؛ ولهذا دعا المجتمع الإسلاميّ إلى نفي «التغرّب» من أجل العودة إلى المبادئ، واستقرار

---

(1) سورة البقرة: الآية 297.

(2) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج18، ص434، 25/ 2/ 1363هـ.ش.

الحكومة الإسلاميّة بشكل تامّ، وتحقيق ما ينبغي أن تكون عليه، ومن ثمّ إصلاحها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد شدّد الإمام على أنّ نوعيّة الإدارة والحكومة في الظروف العالميّة الراهنة هي ذات صبغة غربيّة، ويجب العمل على إصلاحها وأسلمتها بشكل شامل، ويجب العثور على حلول جديدة لأسْلَمة المعارف والنماذج، من خلال تقديم استراتيجيّة ناجعة؛ لتجاوز الوضع الراهن نحو الوضع المنشود. أما خارطة الطريق التي يضعها سماحته بين أيدينا فهي تأسيس قواعد السلطة الإسلاميّة، ومن ثمّ العمل على التغيير التدريجيّ لماهيّة الحكومة في الأبعاد كافّة.

يقول في هذا الصدد:

إنّ المحتوى الآن يجب أن يُقال عنه: إنه محتوى غربيّ تقريباً؛ لكنّه ليس غربيّاً تابعاً للغرب، بل هو غربيّ مستورد. إنه غربيّ يرفضه الغرب؛ لذلك يصدّره. فالثقافة التي يرفضها الغرب، يصدّرها إلينا. إنّ أموراً كهذه توجد الآن في الساحة؛ لكن يجب علينا أن نصلح أساس حكومتنا أولًا، ثمّ ننتقل بعد ذلك لبحث المحتوى؛ إذ هو في الدرجة الثانية. فلا يصحّ أن نتوقّف الآن عن العمل، أو أن نجمّد نشاطاتنا؛ بل يجب أن نفعل كلّ ذلك، لكن علينا أن لا نغفل عن الأصل والأساس، ففي بعض الأحيان يُقبل الإنسان على الاهتمام بالفروع، ويغفل الأصول، فيتأخّر. فيجب أن نعمل عملاً لا يجعلنا نتأخّر عن الأصل. وذلك الأصل هو عبارة عن تثبيت حكومة إسلاميّة كاملة وصحيحة ومستقرّة.

وعند ذلك، وبعد أن يتحقّق هذا الأصل، نتّجه إلى فروعه، كما هو الحال في الإسلام، وفي بقيّة الأديان التي جاء بها الأنبياء؛ إذ

كان همّهم الأوّل جلب انتباه المشركين إلى الأصول، فكانوا يعرضون الأصول أوّلًا. وبعد أن يثبّتوا الأصول، كانوا يتّجهون إلى فروعها وأغصانها. نحن الآن مُبتلون بهذا الأمر؛ إذ إنهم يعرقلون تطبيق الأصل.

وأنا أرى أنّ هذه المؤامرة الأثيمة التي حدثت أمس في قم كانت لعرقلة تحقيق هذا الأصل وتثبيته. وإننا نتوقّع حصول مؤامرات أكثر عند انتخاب مجلس الشورى الوطنيّ. وذلك الذي ذكرته حول الثقافة، ليس مفهومه أننا نترك الثقافة ـ الآن ـ جانباً. فيجب أن نكون جادّين؛ إذ إنّ أولئك مستمرّون في خططهم ومشاريعهم. فلا تظنّوا أنهم خرجوا من الساحة، لكنَّ هذا العمل يستغرق وقتاً[1].

الآن، وحيث أُقيمت الجمهوريّة الإسلاميّة بتوفيق الله وتأييده وبقدرة الشعب المتديّن، ولمّا كان ما تطرحه هذه الحكومة الإسلاميّة هو الإسلام وأحكامه السامية، فإنّ على الشعب الإيرانيّ المجيد أن يسعى لتحقيق مضمون الإسلام على جميع الصعد، والعمل على حفظه وحراسته؛ فإنّ حفظ الإسلام يتصدّر جميع الواجبات[2].

ومن جانب آخر، يرى سماحته أنّ الوصول إلى المجتمع الإسلاميّ المثاليّ يتطلّب أمداً طويلاً، ويقتضي تطبيق الأحكام الإسلاميّة في المجتمع:

كنتم تريدون حكومة إسلاميّة، وإقامة جمهوريّة إسلاميّة، وقد تحقّقت بانتخابكم لها؛ ولكنّ الذي لم يتحقّق بعد هو محتوى

---

(1) المصدر نفسه، ج12، ص51 و52، 15/ 10/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص403، 15/ 3/ 1368هـ.ش (الوصيّة).

الجمهوريّة الإسلاميّة الذي يعني تطبيق جميع أحكام الإسلام، وما يجب أن يكون في الجمهوريّة الإسلاميّة، وهذا أمرٌ يحتاج إلى وقت، ومن الطبيعيّ أن يكون طويلاً[1].

وأضاف في موضع آخر:

إنّ طموحنا هو سيادة أحكام الإسلام في كلّ مكان، وفي كلّ شريحة من شرائح المجتمع، وفي كلّ وزارة، وفي كلّ أرجاء البلد أينما كان؛ في السوق، وفي القطاع الزراعيّ، هنا أو هناك، تكون أحكام الإسلام هي السارية والمطبّقة[2].

وقد أشار سماحته إلى نقطة مهمّة بشأن ضرورة إبداع النماذج على أساس الدين عن طريق معرفة المبادئ الرّئيسة للإسلام، وتنظيم شؤون المجتمع، لافتاً عناية الشريحتين الحوزويّة والجامعيّة إلى الأبعاد المختلفة في الدين والسلطة الإسلاميّة؛ قائلاً:

على الشريحة الشابّة من علماء الدين والجامعيّين أن يخصّصوا بعض أوقاتهم لمعرفة أصول الإسلام الأساسيّة، وعلى رأسها التوحيد والعدل ومعرفة الأنبياء، مؤسّسي العدالة والحرّيّة، منذ إبراهيم الخليل وحتّى الرسول الخاتم صلّى الله عليه وآله وعليهم أجمعيّن، وأن يبدأوا ذلك من معرفة نمط تفكيرهم، من القضايا المعنويّة والتوحيد إلى تنظيم المجتمع ونوعيّة الحكومة وشروط الإمام وأولي الأمر وسائر الطبقات من الأمراء والولاة والقضاة وأرباب الثقافة؛ وهم العلماء.

وكذلك تجب معرفة المسؤولين عن الضرائب الإسلاميّة، والشروط اللّازم توفّرها فيهم، والشرطة، وموظّفي الدرك، ويجب أن

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص535، 16/ 8/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص199، 10/ 7/ 1358هـ.ش.

يعرفوا من هم الذين يختارهم الإسلام للحكومة، ومن يختارهم كعمّال للحكومة، ومن هم الذين يطردهم الإسلام من العمل الحكوميّ وغيره من الأعمال[1].

تشتمل أحكام الشريعة على قوانين ومقرّرات متنوّعة تبني نظاماً اجتماعياً شاملاً. ويتوفّر في هذا النظام القانونيّ كلّ ما يحتاجه البشر، ابتداءً من نمط التعامل مع الأولاد والجيران والعشيرة والأقارب وأهل البلد والأمور الخاصّة والحياة الزوجيّة، وصولاً إلى الضوابط المتعلّقة بالحرب والسلم والتعامل مع سائر الشعوب، ومن القوانين الجزائيّة إلى قوانين التجارة والصناعة والزراعة؛ ففيها قوانين لمرحلة ما قبل النكاح وانعقاد النطفة، وتبيّن كيف يجب أن يتمّ النكاح، وماذا ينبغي أن يكون طعام الإنسان عندها، أو أثناء انعقاد النطفة، وما هي تكاليف الأبوين خلال فترة الرضاعة، وكيف يجب أن يُربّى الطفل، وكيف يجب أن يتعامل الرجل والمرأة بعضهما مع البعض الآخر، ومع أولادهما. فيوجد فيها قانون لجميع هذه المراحل، لتربّي الإنسان وتُخرجه فرداً كاملاً فاضلاً، يجسّد القانون ويعمل على تطبيقه تلقائيّاً. ويتّضح بهذا إلى أيّ حدّ يَهتمُّ الإسلام بالحكومة والعلاقات السياسيّة والاقتصاديّة للمجتمع؛ لكي يوفّر كلّ الظروف لأجل تربية الإنسان المهذّب الفاضل[2].

بناءً على هذا، فإنّ دائرة الأحكام الفرديّة والاجتماعيّة للإسلام ـ من جهة ـ واسعة إلى حدّ لا يدع حاجةً للنماذج الأجنبيّة في إدارة المجتمع، ومن جهة أخرى فإنّ بناء النظام الإلٰهيّ يغاير التبيان العامّ للأحكام ونشرها والترويج لها والّذي يُطمح إليه في «نظام اجتماعيّ

---

(1) المصدر نفسه، ج3، ص322 و323، 24/ 11/ 1356هـ.ش.

(2) **الحكومة الإسلاميّة (ولاية الفقيه)**، مصدر سابق، ص32 و33.

شامل» هو وجود العناصر المختلفة بإسهاماتها المتباينة، وخضوع مجموعة من المواضيع المرتبطة للتأثير والتأثّر تهدف في نهاية المطاف إلى مقصد ومسار محدّد. وبالطبع، فإنّ غاية بناء النظام هذا ليست إلّا تربية الإنسان الكامل، والتنمية الاجتماعيّة. وفي الواقع، فإنّ المجتمع الإسلاميّ بصفته كائناً حقيقيّاً ـ لا اعتباريّاً ـ هو الأرض الخصبة لتربية الإنسان، ولأنّ المجتمع يتقوّم بأفراد الإنسان فإنه يتكوّن إذن على أساس نوع الفكر الإنسانيّ وكيفيّة تصميمه. وبعبارة أجلى، فإنّ التقوّم المتبادل بين «الفرد» و«المجتمع» أمر لا يُختلف على حقيقته أو أهمّيته في التخطيط لنظام الإدارة الاجتماعيّة، ولا ينبغي أيضاً تجاهله. وبما أنّ التوجّه الرئيسيّ للمجتمع الإسلاميّ هو التعبّد والعبوديّة، فمن الطبيعي أن يتوجّب توجيه عناصر بناء النظام كافّة ـ ومنها نظام المواضيع والأحكام ـ للدوران حول هذا المحور، مما يساعد على تبلور الحصيلة النهائيّة ضمن الفرد والمجتمع في وقت أسرع.

وقد كان الإمام الخمينيّ (رض) في أحاديث أخرى يركّز دوماً على مسار واتّجاه واضح، يسعى بشكل مبدئيّ لتطبيق الأحكام الاجتماعيّة للإسلام؛ سواءً الأحكام المستنبطة أم الأحكام الّتي لم تستنبط بعد، وبالطبع فإنّ هذا في حدّ ذاته من مصاديق نهضة إنتاج العلم في الحقل الحوزويّ؛ عُبّر عنها آنذاك بـ«ضرورة تغلغل الفقه إلى مجالات الحياة كافّة»، و«الانتباه إلى عدم فاعليّة الاجتهاد المصطلح في إدارة المجتمع»، و«الأخذ بزمام الفكر والحاجة المستقبليّة للمجتمع من قبل علماء الدين»، و«ريادة حركة علماء الدين بالنسبة إلى سير الأحداث الاجتماعيّة»، و«الوقاية من الغزو الثقافيّ للأعداء»، وما شابه ذلك.

وفي هذا الصدد قال سماحته:

الحكومة من وجهة نظر المجتهد الحقيقيّ تمثّل الفلسفة العمليّة للفقه كلّه في مرافق الحياة الإنسانيّة كافّة. والحكومة تجسيد للجانب العمليّ للفقه في تعامله مع المعضلات الاجتماعيّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة[1].

لقد اعتبر الإمام (رض) النماذج السائدة عالميّاً في الإدارة غير ملائمة للثقافة الوطنيّة، والأُطر التي رسمها الإسلام، محذراً من خطرها. ولذلك، فقد رأى سماحته أنّ الفراغ النظريّ في تصميم النماذج للمجتمعات الإسلاميّة من جهة، وعدم كفاءة النماذج الراهنة لنشر القِيَم المعنويّة والتعبّد في المجتمع الإسلاميّ من جهة أخرى، يبرّران ضرورة الإتيان بخطّة جديدة لتربية الإنسان، قائلاً:

لا تظنّوا أنّ الغربيّين تقدّموا؛ فهم لم يتقدّموا إلّا في الجوانب المادّية. أمّا الجوانب المعنويّة فما لهم فيها من نصيب. إنّ الإسلام ـ وكذلك باقية المدارس التوحيديّة ـ يهدف إلى بناء الإنسان. والغرب بعيد عن هذا كلّيّاً. لقد اكتشف الغرب موادّ الطبيعة وقواها، واستعملها ضدّ الإنسان، فسارَ بها لهدم الإنسانيّة، وحطّم المدن والبلدان. وكما ترون، فإنّ كلّاً من البلدان التي يعتبرونها أكثر تقدّماً تضغط على الناس! لقد كنّا مبتلين بدولة «متقدّمة» ـ على ما تدّعي ـ هي أميركا، وكثير من الدول الآن مُبتلاة أيضاً بهذه الدولة «المتقدّمة». فتلك الإنجازات التي تقدَّموا بها تحقّقت على حساب الإنسانيّة؛ إذ أشاعوا بها افتراس البشر، وكان تقدّمهم من أجل التقدّم في الحرب، والتقدّم في قتل الإنسان. أمّا إذا ظهرت بلاد إسلاميّة فإنها إذا

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج21، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

تقدّمت فسوف تكون في خدمة المعنويّات، ورعاية الإنسان، وبنائه[1].

ويرى سماحته أنّ المبادرة إلى النماذج الأجنبيّة في إدارة المجتمع الإسلاميّ إنما تسفر عن شيوع عبادة الشيطان الحديثة، والابتعاد عن القِيَم المعنويّة؛ حيث قال:

إنّني أتصوّر أنَّ الدنيا لم تشهد لحدّ الآن شيطاناً كالشيطان الذي في عصرنا هذا. الشيطان بالطبع موجود في كلّ زمان، فشياطين الإنس كانوا على طول التاريخ؛ ولكن كلّما تطوّرت الدنيا تطوّر الشياطين في أعمالهم الشيطانيّة أيضاً، وهذا العصر الذي يسمّونه اليوم عصر التحضّر والترقيّ وعصر التطوّر إنما هو عصر الشياطين. أنتم تلاحظون أنَّ الدنيا في كلّ أنحاء العالم هي في أيدي الشياطين، والاستثناءات قليلة جدّاً. لقد استولى هؤلاء بحيلهم وأدواتهم الشيطانيّة على كلّ مكان، وهم في تقدّم مستمرّ، وفي كلّ يوم ينفّذون العديد من المؤامرات[2].

2.2. غياب الأنموذج الإسلاميّ لإدارة العالم الإسلاميّ

المحور الآخر الّذي يمكن من خلاله إثبات «ضرورة» نهضة إنتاج العلم والثورة الثقافيّة هو الاهتمام بغياب أنموذج الإدارة الإسلاميّة في مستوى أرفع من مستوى المجتمع. وفي الأساس، كما أنّ «المجتمع» هويّة حقيقيّة ومستقلّة ـ وبالطبع: مرتبطة بأبناء المجتمع ـ فإنّ «المجتمعات» ذات الاتّجاه المحدّد أيضاً هويّة مستقلّة بالضرورة؛ ولكنها أوسع. ولذلك، فإنّ الحديث عن المجتمعات

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص108، 21/ 3/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج19، ص235، 4/ 2/ 1364هـ.ش.

الإسلاميّة أو العالم الإسلاميّ، والمجتمعات الغربيّة، والمجتمعات الشرقيّة، والمجتمعات المادّيّة، وغيرها، ليس اعتباطياً، وليس تعبيراً اعتبارياً أو انتزاعياً. فهذه المجتمعات تعيش داخل المجتمع الإسلاميّ الكبير، ولها هويّة متقوّمة بما في داخلها وخارجها. وبطبيعة الحال، فإنّ وجود أنموذج فاعل لإدارة العالم الإسلاميّ بإمكانه أن يظهر ضرورة إنتاج العلوم الإسلاميّة بالمعنى الحقيقيّ للكلمة، الهادف إلى إيجاد الوحدة العمليّة على صعيد هذه المجتمعات؛ خاصّة بعد ملاحظة الاختلافات النظريّة والعمليّة الواسعة بين هذه المجتمعات، والانطباعات المختلفة التي يحملها كلّ منها لدين واحد كالإسلام.

وللأسف فإنّ المجتمعات الغربيّة ـ وباعتمادها على نموذج الإدارة المادّيّة، ومن خلال التعليم المباشر وغير المباشر ـ جعلت النخب والمفكّرين في سائر البلدان ينبهرون بنماذجها السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة، وقامت عمليّاً، من خلال تنظيمهم ضمن شبكة كبرى من الخبراء والكوادر التابعة، باستغلال الإمكانيّات الطبيعيّة والإنسانيّة لهذه المجتمعات. وقد نعت سماحة الإمام (رض) هذه الحركة اليائسة «العبوديّة الحديثة». ومن الطبيعيّ أنّ نتاج هذا التعامل لن يفضي إلّا إلى نفوذ الأفكار المادّيّة في نظام صناعة القرار للبلدان المسلمة، والتعرية التدريجيّة للثقافة المعنويّة الإسلاميّة، وتغيير أنموذج الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والتصرّف في نظام الاحتياجات والمستلزمات للمجتمعات الإسلاميّة، وتغيير نظامها القانونيّ، وباختصار: التغلغل في كافّة الميادين المعيشيّة الفرديّة والاجتماعيّة للمسلمين.

ولهذا، قال الإمام الراحل (رض) بشأن تطبيق الأحكام والقواعد الّتي تسود عالم الكفر في البلدان الإسلاميّة:

ألا يعاب على علماء البلدان الإسلاميّة ـ مع ما يملكونه من

قرآن كريم وسنّة للرسول (ص) والأئمّة المعصومين (ع) ـ أن تطبَّق قوانين الكفر وأحكامه في الدول الإسلاميّة الخاضعة لسيطرتهم، وأن تنفَّذ قرارات أصحاب المال والسلطة والمناوئين الحقيقيّين للإسلام وإملاءاتهم؟[1].

ويمتدّ شعاع هذه التبعيّة «السياسيّة الثقافيّة الاقتصاديّة» التي تعود في الغالب إلى فقدان أُنموذج إدارة المجتمعات الإسلاميّة ليوصلنا إلى الخنوع والانفعال السلبيّ أمام ظلم النُظم السلطويّة وتعنّتها. وعلى الرغم من أنّ الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة تمكّنت من توفير هذه الفرصة التاريخيّة للبلاد بهدف الخروج عن الهيمنة السياسيّة للأجانب؛ لكنّها لم تفلح في تحقيق شعار «تصدير الثورة» الّذي طرحه الإمام الراحل (رض) بالمستوى المطلوب؛ وذلك بسبب فقدان أُنموذج فاعل وواسع على صعيد العالم الإسلاميّ، وتقصير النخب في الحيلولة دون التبعيّة العلميّة والمعرفيّة. وعلى هذا الأساس، اعتبر سماحته أنّ سرّ بقاء الثورة الإسلاميّة يكمن في الخروج عن قوقعة الجغرافيا السياسيّة الإيرانيّة، وقال في هذا الصدد:

كلتا القوّتين عازمتان على سحق الشعوب المستضعفة، وعلينا دعم مستضعفي العالم. علينا السعي لتصدير ثورتنا إلى العالم، وأن نتخلّى عن فكرة عدم تصدير الثورة؛ فالإسلام لا يفرّق بين بلدان المسلمين، وهو سند لكلّ مستضعفي العالم. ومن جهة أخرى، فإنّ جميع القوى والقوى الكبرى شمّرت عن سواعدها للقضاء علينا، وإذا بقينا في أجواء مغلقة فسوف نُهزم لا محالة[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج20، ص337، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج12، ص202، 1/ 1/ 1359هـ.ش.

وقد حثّ سماحته البلدان الأخرى على الاقتداء بإيران. ومن هنا، فالاقتداء بالثورة الإسلاميّة الإيرانيّة على صعيد العالم الإسلاميّ يبدو أمراً ضروريّاً؛ لكنّ تقديم النماذج لسائر البلدان المسلمة بتركيباتها السكّانيّة، والدينيّة، والطائفيّة، والثقافيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة المختلفة، لن يكون في مستوى واحد.

وبالطبع، فإنّ هذا الأمر المهمّ لا يتحقّق سوى من خلال تعاطي علماء العالم الإسلاميّ، وصنع النماذج على أساس معارف الكتاب والسنّة؛ يقول سماحته:

على علماء الدول والبلدان الإسلاميّة أن يتبادلوا اللقاءات والمشاورات والمداولات بشأن حلّ مشاكل المسلمين وخروجهم من هيمنة سلطة الحكومات، وأن يجعلوا صدورهم متارس لحفظ مصالح المسلمين، والوقوف بوجه الهجمات الثقافيّة المبتذلة للشرق والغرب التي جاءت لتهلك الحرث والنسل، ولينقلوا لشعوبهم الآثار السيّئة والتبعات المترتّبة على فقدان الثقة بالنفس حيال بهارج الغرب والشرق وزخارفهما، وأن ينبّهوا شعوبهم ودولهم إلى مخاطر الاستعمار الجديد ودجل القوى العظمى التي تخطّط لإبادة المسلمين(1).

ويقول في موضع ثانٍ:

لا بدّ للعلماء والمفكّرين والمحقّقين من إغاثة الإسلام وإنقاذه من غربته، وعدم تحمّل الذلّ والحقارة أكثر مما الأمر عليه الآن، وكسر وثن السيادة المفروضة من قبل المستكبرين، والكشف، ببصيرة وسياسة، عن الوجه النيّر والعزيز للإسلام(2).

---

(1) المصدر نفسه، ج20، ص337، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص338 و339، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

ويضيف في موضع آخر:

إنّ باستطاعة العلماء والخطباء وأئمّة الجمعة والمتنوّرين من المفكّرين الإسلاميّين تسخير العالم الذي تسوده بهارج العلوم والحضارة المادّيّة، وتسييره وفقاً لتعاليم القرآن الكريم، من خلال الوحدة، والانسجام، والشعور بالمسؤوليّة، والعمل بفريضة الهداية، وقيادة الناس[1].

ويردف قائلاً:

يجب على التعبئة الشعبيّة في العالم الإسلاميّ التفكير بتشكيل الحكومة الإسلاميّة الكبرى[2].

وبناءً على هذا، فإنّنا بحاجة إلى حركة علميّة عظيمة بين النخب في العالم الإسلاميّ، والسبيل الوحيد لتوحيد صفوف المسلمين بشكل عمليّ هو تصميم أنموذج شامل كهذا في إدارة المجتمعات الإسلاميّة.

3.2. غياب الأنموذج الإسلاميّ لإدارة النظام الدوليّ

ما من شكّ في أنّ برامج الإسلام وأهدافه هي عالميّة ومرتبطة بمصير البشريّة بأسرها، وقد كان هذا الأمر نقطة النزاع الرّئيسة بين الحقّ والباطل على مرّ التاريخ. ولن يتوقّف هذا النزاع إلّا إذا تخلّت جبهة الحقّ عن شعار الشموليّة، وأفسحت لخصومها مجال البروز والتحرّك في المجالات والمجتمعات كافّة.

إنّ تحقيق شعار الشموليّة يقتضي صياغة أنموذج إدارة على

(1) المصدر نفسه، ص337، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص195، 2/ 9/ 1367هـ.ش.

الصعيد الدوليّ. واليوم نجد أنّ حزب الكفر قد دخل معترك النزاع وبكلّ قوّة، وهو يحمل تصميماً لهذا الأنموذج، مضيّقاً الخناق على حزب الإيمان؛ حيث لم تسلم حتّى الأفنية الداخليّة للمسلمين من دبيب ظواهر الثقافة والحضارة والتكنولوجيا الغربيّة. وإنّ السبيل الوحيد للانعتاق من جور الأنظمة السلطويّة هو إنتاج البرامج التحتيّة والفوقيّة المتناسبة مع المبادئ الإلٰهيّة، وتقديم أنموذج فاعل للإدارة بمنح مختلف.

يقول الإمام الخمينيّ (رض) حول الأهداف الدوليّة للإسلام:

هدفنا يتلخّص في ترجمة التطلّعات الإسلاميّة العالميّة في عالم الفقر والجوع؛ ولكنّنا نؤمن بأنه طالما وجد الشرك والكفر فالنضال قائم. وطالما كان النضال فنحن موجودون. إنّنا لا ننازع أحداً من أجل مدينة أو بلدة؛ بل إننا عاقدون العزم على جعل راية «لا إله إلا الله» ترفرف فوق صروح الكرامة والعزّة[1].

ويضيف قائلاً:

نحن أعلنّا مراراً في سياستنا الخارجيّة وتوجّهاتنا الدوليّة، حقيقة أنّنا كنّا ـ وما زلنا ـ نتطلّع إلى نشر نفوذ الإسلام في العالم، وتقويض هيمنة الناهبين الدوليّين. وإذا ما أراد عملاء أميركا أن ينعتوا هذه السياسة بالتوسّعية، والتفكير بتشكيل أمبراطوريّة عظمى، فنحن لا نخشى ذلك، بل نرحّب به. إننا بصدد اجتثاث جذور الفساد الصهيونيّ والرأسماليّ والشيوعيّ المتغلغلة في العالم، وقد عقدنا العزم بإذن الله العظيم وعونه، على القضاء

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص88.

على الأنظمة القائمة على هذه القواعد الثلاث، وترويج النظام الإسلاميّ الذي أرسى دعائمه رسول الله (ص) في العالم الاستكباريّ. وستشهد ذلك الشعوب الرازحة تحت الأسر عاجلًا أم آجلاً[1].

3. الأهداف

يمكننا أن نستوعب أهداف النهضة العلميّة جيّداً من خلال ملاحظة الأسباب الداعية إلى ضرورتها؛ ومن بينها ـ على سبيل المثال ـ تغيير أساليب الدولة في إدارة التنمية الاجتماعيّة المعاصرة، واستعراض الحاجات الاجتماعيّة الجديدة في الداخل والخارج، وعدم كفاءة الأساليب والبيانات المتوفّرة لدى الحوزة والجامعة في ما يخصّ الإدارة الكاملة والصحيحة للمجتمع، وبالإجمال: فقدان أنموذج الإدارة على الصعد المذكورة، كلّ هذه بإمكانها أن تقودنا إلى أهداف نهضة إنتاج العلم وتنميته. وممّا يجعل رسم هذه الأهداف ضروريّاً، تأثيرها على تحديد اتّجاه الحركة العلميّة والثقافيّة للمجتمع، وتشخيصه بشكل أدقّ، ممّا يحول دون هدر الطاقات الإنسانيّة والآليّة، كما أنها تزيد من فاعليّة النظام الإسلاميّ على الصُعُد «الوطنيّة» و«الإقليميّة» و«العالميّة»، وتبعث الأمل في مستقبل مشرق لإحياء الحضارة الإسلاميّة.

1.3. بناء الحضارة الإلٰهيّة

لقد أعلنت الثورة الإسلاميّة للعالم كلّه ـ وبصراحة ـ عن غايتها المتمثّلة في عبوديّة الله تعالى في الحياة الفرديّة والاجتماعيّة. ومن

---

(1) المصدر نفسه، ص81، 29/ 4/ 1367هـ.ش.

هنا، يجب أن تهدف جميع المساعي في النظام الإسلاميّ إلى إحياء الحضارة الإلٰهيّة.

يقول الإمام الراحل (رض) في هذا الخصوص:

كلّنا مكلّفون بحفظها، فبفضل هذه الثورة الإسلاميّة تمكّنّا من تحقيق كلّ هذا، وتمكّنّا من هزيمة القوى الكبرى. علينا من الآن فصاعداً، وبهذه الثورة الإسلاميّة، أن نقوم بالإعمار والبناء؛ أي أن نتقدّم معاً وجميعاً إلى الأمام، نتقدّم باتجاه حضارة صحيحة؛ لا حضارة مَلَكيّة محمّد رضائيّة؛ بل حضارة إلهيّة، وحضارة محمّديّة[1].

لقد دخلت الثورة الإسلاميّة معترك الحياة السياسيّة بشعار «الشموليّة»؛ ولهذا كانت تحاول تطبيق نماذجها العقائديّة على أرض الواقع من أجل كسب شعوب العالم إلى صفّها، فيستشعر المحرومون الإسلام بشكل ملموس:

نحن نريد أن نقدّم للعالم نموذجاً للإسلام ـ ولو كان ناقصاً ـ كي يدرك عقلاء العالم من غير الجناة، وجميع الشعوب المظلومة، ماذا يعني الإسلام، وما هي أهدافه. ماذا يريد الإسلام أن يفعل لهؤلاء المحرومين والمظلومين والمضطهدين؛ فهو لا يريد سوى إنقاذهم وخلاصهم[2].

وقد قام سماحة الإمام في مواقف مختلفة بتحديد مميّزات الحضارة الإلٰهيّة ضمن «المجتمع التوحيديّ»، والأهداف المفروضة فيه، وذلك من خلال تحديد مميّزات الحضارة المادّيّة؛ مثل: الهمجيّة[3]، والتعلّق

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص343، 16/ 12/ 1357هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج18، ص158 و158، 4/ 7/ 1362هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج12، ص378، 14/ 3/ 1359هـ.ش.

بالشهوات[1]، والقتل، وفقدان السكينة والطمأنينة[2].

يقول الإمام في هذا الصدد:

المجتمع التوحيديّ هو التوحيديّ بالمعنى الحقيقيّ؛ لا بالمفهوم الخاطئ الذي سبق الحديث عنه، فهو المجتمع الذي تتوحّد فيه الكلمة، وكأنّه موجود واحد في الوقت الذي يحتفظ فيه بسلسلة المراتب؛ فقوى الأمن الداخلي، والبلديّة، والجيش، والشرطة، وسائر شرائح الحكومة، والشعب، ورئيس الجمهوريّة، وما دونه، لجميعهم ـ مع الاحتفاظ بمراتبهم ـ هدف واحد، وهو هدف إلهيّ، كما هو المجتمع التوحيديّ في جسم الإنسان، فالإنسان بمثابة المجتمع التوحيديّ؛ والعين والأذن واليد في الوقت الذي يستقل كلّ منها بعمله تخضع لآمر واحد. فالمخّ يأمر، واليد تطيع، والجميع يتّجه في اتجاه واحد. الجميع يعملون من أجل إدارة هذه الدولة... والجميع ينتظرون الأمر من فوقهم ليطيعوا؛ لكنّهم مجتمع توحيديّ، إنّهم أعضاء وجود واحد، وتركيب واحد بهويّة واحدة، ففي الوقت الذي يحملون هويّة واحدة، ويبذلون جهودهم من أجل هذه الهويّة، يحتفظ الآمر بموقعه، والآخر يلتزم بانقياده. المخ يصدر الأمر، والأعصاب تطيع، وكذلك اليدان والقدمان والعين والأذن، الجميع مطيعون. إنه مجتمع توحيديّ؛ أي أنّ الجميع لهم مقصد واحد. حين جئنا بالإنسان مثالاً أثبتنا أنّ الفرد هو مجتمع توحيديّ؛ أي أنّ قواه المختلفة تنساق لآمر واحد. هذه الأعضاء المختلفة والقوى المختلفة الباطنة والظاهرة، اليد والقدم والرأس

---

(1) المصدر نفسه، ص516 و517.

(2) المصدر نفسه، ج9، ص81.

والقلب، تعمل بأوامر المخّ... أو الروح. والكلّ يتّجه نحو هدف واحد؛ لحفظ الذات والهويّة الشخصيّة والمصالح. فمعنى المجتمع التوحيديّ أن يكون الكلّ من رئيس ومرؤوس - في الوقت نفسه الذي يكون فيه رئيساً للجمهوريّة... أو لمجلس الشورى، أو يكون من عوامّ الناس، أو لواءً أو رئيساً لأركان الجيش - أن يكونوا جميعاً ملتزمين بتسلّم أوامرهم مِنْ مسؤوليهم حسب النظام المعمول به؛ لكن يجب أن يعمل الجميع كالبدن الواحد، وأن يتحرّك الجميع لأجل هدف واحد؛ لا أن يميل الجيش إلى جهةٍ، وقوّات الشرطة مثلاً إلى جهةٍ أخرى[1].

2.3. تقديم أنموذج لإدارة الحضارة الإلٰهيّة

تبتني إدارة كلّ مجتمع على الثقافة التي تسوده، وإنّ معرفة العناصر المؤسّسة للحضارة الإلٰهيّة والمجتمع التوحيديّ، وإيجاد التناسق والتناغم في ما بينها على اتّجاه موحّد، يتطلّبان ثورة علميّة وثقافيّة هائلة مرتكزة على أسس تخصّصية في العلوم الدينية. فإذا كانت هذه الثقافة تابعةً ابتُليت سائر أبعاد المجتمع بالتبعيّة أيضاً:

لا شكّ في أنّ أهمّ العناصر وأعظمها قدراً وهو العنصر الذي يلعب الدور الأساسي في وجود كلّ مجتمع، هو ثقافة ذلك المجتمع؛ فإنّ ثقافة كلّ مجتمع أساساً تشكّل هويّته ووجوده، فإذا ما انحرفت فإنّ المجتمع سيكون تافهاً وخاوياً وأجوف؛ حتى لو كان قوياً ومتماسكاً في الأبعاد الاقتصاديّة والسياسيّة والصناعيّة والعسكريّة. وعليه، إن ما كانت ثقافة مجتمع ما تابعة

---

(1) المصدر نفسه، ج11، ص469، 7/ 10/ 1358هـ.ش.

وعميلة فإنّ أبعاد المجتمع الأخرى ستتّجه ـ لا محالة ـ نحو الاتجاه المخالف، وستذوب فيه في نهاية المطاف، وسيخسر المجتمع هويّته في جميع الأبعاد. إنّ استقلال كلّ مجتمع وهويّته نابعان من استقلال ثقافته. وإنّه لمن السذاجة بمكان تصوّر أنّ الاستقلال في جميع الأبعاد أو في بُعد واحد ممكن مع وجود التبعيّة الثقافيّة[1].

وفي المقابل، إذا كانت الثقافة مستوحاة من صميم المعتقدات، وبمعزل عن الثقافات الأجنبيّة، فإنّ جميع أبعاد المجتمع سوف تتّصف بالاستقلال تدريجياً. ولهذا، أكّد الإمام الراحل (رض) على هزيمة الثقافة الشرقيّة والغربيّة، وتأسيس ثقافة جديدة ومستقلّة؛ فقال:

ليس هناك من يجهل أنّ التخلّي عن الثقافة الدينيّة للعالم المعاصر، وتأسيس ثقافة جديدة على أساس الإسلام في العالم، والتعامل الإسلاميّ الحاسم مع أميركا والاتحاد السوفييتي، تترتّب عليه ضغوط ومتاعب وتضحيات وجوع[2].

وقال كذلك:

إنّ الخروج من الثقافة الغربيّة السيّئة الأثر، واستبدالها بثقافة تعليميّة إسلاميّة وطنيّة، وثورة ثقافيّة في جميع المجالات وعلى المستويات كافّة في مختلف أنحاء البلاد، يتطلّب مساعي وجهوداً مضنيةً؛ لأنَّ تحقيق هذا الأمر يحتاج إلى سنين طوال من بذل الجهود، ومناهضة النفوذ الغربيّ المتأصّل[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج15، ص243، 31/ 6/ 1360هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص327، 2/ 1/ 1368هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج19، ص110 و111، 19/ 9/ 1363هـ.ش.

الثقافة ـ في واقع الأمر ـ هي أنموذج ضبط المجتمع في شتّى المجالات. وما بات يُسمّى اليوم بالعلوم الاجتماعيّة هو قَونَنَة الثقافة الاجتماعيّة في الأبعاد المختلفة. وعندما تنتظم العقائد والقِيَم الاجتماعيّة لأغلبيّة المجتمع، فإنّها تتحوّل إلى علوم إداريّة مختلفة؛ مثل: العلوم السياسيّة، وعلم الاقتصاد، والتخطيط، وما إلى ذلك. وهذه العلوم ـ بحدّ ذاتها ـ تُعدّ أداة لتنمية التضامن الأيديولوجيّ والاجتماعيّ. وبالطبع، فإنّ إنتاج العلوم التجريبيّة وتنميتها سوف يتمّ على هذه الشاكلة ووفق تلك الأطر. وفي هذا الخصوص، يقول الإمام الراحل (رض):

لقد واجه الإسلام ـ منذ ظهوره ـ الأنظمة السائدة في المجتمع، وهو يمتلك نظاماً اجتماعيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً خاصاً به؛ ممّا مكّنه من وضع قوانين معيّنة تستوعب جميع شؤون الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، ولا يقبل بسواها من أجل سعادة المجتمع[1].

ومن أجل ذلك، نجد سماحته قد طالب بالمواءمة بين ثقافة الحوزة والجامعة؛ من أجل تنمية المعارف الإسلاميّة في وقتنا المعاصر وفي هذا يقول:

من واجب طلبة العلوم الدينيّة وطلاب الجامعات الدفاع بكلّ قوّة عن الثورة والإسلام، انطلاقاً من مواقعهم، وينبغي لأبنائي التعبويّين في هذين المركزين العلميّين أن يكونوا الحارس الأمين للمبدأ الخالد «لا شرقيّة ولاغربيّة». إنّ الجامعة والحوزة بحاجة اليوم إلى المزيد من الاتحاد والوحدة أكثر من أيّ وقت آخر. وعلى أبناء الثورة أن لا يسمحوا لأيادي أميركا والاتحاد

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص389، 18/ 10/ 1357هـ.ش.

السوفييتيّ باختراق هذين الموقعين الحسّاسين مطلقاً. وإنّ التعبئة الشعبيّة وحدها قادرة على تحقيق هذا الأمر المهمّ. كما أنّ التوجيه العقائديّ للتعبويّين يقع على عاتق هاتين القاعدتين العلميّتين؛ إذ ينبغي للحوزة العلميّة والجامعة وضع الأطر الأصيلة للإسلام المحمديّ الأصيل تحت تصرّف التعبويّين كافّة[1].

وفي هذه الكلمات، يشير الإمام الخمينيّ (رض) إلى مكانة الحوزة والجامعة، معتبراً أنّ الوحدة الحقيقيّة بينهما تضمن الحفاظ على القِيَم والمعتقدات الإسلاميّة. ويرى سماحته أنّ هاتين المؤسّستين هما الجهتان اللتان ينبغي أن تتولّيا تحديد إطار الإسلام الأصيل، ويعتبر المواءمة بين هاتين الثقافتين أمراً ضروريّاً للدفاع عن الثورة والإسلام. كما يرى أنّ إنتاج العلوم الإسلاميّة بمعناها الشامل، وتحقيق الاستقلال الثقافيّ، غير ممكنين من دون المواءمة بين الثقافتين. وفي الحقيقة، فإنّ الاستقلال الثقافيّ يعني على أحد المستويات، استقلال العلوم، وإيجاد نماذج جديدة.

لقد كان سماحته يطمح إلى حكومة عدل مبنيّة على الأحكام الإلٰهيّة والضوابط الشرعيّة، على أن تكون السلطة فيها بحاجة إلى العلوم والنماذج المناسبة. وإنّ تحقيق حكومة مثل هذه ـ من حيث أنها تمهّد الطريق للرقيّ الأخلاقيّ للمجتمع ـ كانت دوماً حلم الأنبياء والأولياء (ع):

الغاية هي إقامة حكومة العدل، حكومة لا تنتمي إلى فئة، ودولة لا تستطيع أيّ الفئات أن تتدخّل فيها، هي دولة إسلاميّة مبنيّة

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص195، 2/ 9/ 1367هـ.ش.

على أحكام الإسلام التي كلّها عدالة. أمنية من هذا القبيل[1].

إنّ إقامة هذه الحكومة ليست هدفاً وغاية، بل هي أداة لإقامة العدل والإنصاف في مختلف شرائح المجتمع. وإنّ ما يكوّن جذور هذه الحكومة هي أسس الإسلام؛ أي: الأخلاق والمعتقدات والأحكام الاجتماعيّة. وهذه كلّها رهينة لإنتاج بُنى تحتيّة مبدئيّة. وقد لا يتحقّق هذا الأمر المهمّ ـ كما نوّه به آنفاً ـ إلّا عن طريق ثورة في البُنى التحتيّة لثقافة المجتمع، والتخلّص من التبعيّة في شتّى الأبعاد. ولا شكّ في أنّ نيل هدف سامٍ كهذا سوف يتطلّب تكاليف مادّيّة ومعنويّة جسيمة.

يقول الإمام (رض):

نريد حكومة مبنيّة على العدل والإنصاف بين كلّ طبقات المجتمع. ونريد من الناس الاستناد إلى مبادئهم الإسلاميّة، وأن يبتعدوا عن الغرب والمتغرّبين؛ فقد كان سبباً لدمار ثقافتهم. علينا أن نخلّص أنفسنا من التبعيّة العسكريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة بأيّ طريقة كانت، ونحن نعرف حقّ المعرفة أننا سوف نواجه مشكلات عديدة؛ ولكن يجب أن نبدأ من الصفر تقريباً[2].

يمكن الاستنتاج من مجمل مواقف الإمام (رض) أنّ سماحته لا يرضى بأقلّ من تطبيق جميع الأحكام والقوانين الإسلاميّة. وتبتني رؤيته هنا على نظرية الحدّ الأقصى؛ حيث يجب أوّلاً: أن ترتبط جميع عناصر الإسلام بعضها بالبعض الآخر، وتتقوّم إحداها

(1) المصدر نفسه، ج8، ص342، 8/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج5، ص133، 6/ 9/ 1357هـ.ش.

بالأخرى، ويجب ثانياً: أن نتناول الميدانين «النظريّ» و«العمليّ» ضمن معيار تحليليّ موحّد. ويعتقد سماحته أنّ العقلانيّة بمعزل عن الموضوعيّة، وأنّ العلم بالموضوعات بمعزل عن العلم بالأحكام، لا يمكنهما أن يحقّقا الهدف الغائيّ للمجتمع الإسلاميّ المتمثّل في العبوديّة على مختلف الصعد. ويمكن أن نجد النظرة الشموليّة لسماحته واضحةً في مقولته التالية:

بالطبع، فإنّ الطريق طويل أمام تطبيق الأحكام والقوانين الإسلاميّة كافّة على جميع مستويات المجتمع؛ لكنّنا بحول الله تعالى مصمّمون على المضيّ قدماً في السعي والمثابرة لنبيّن لجميع المتغرّبين والمتشرّقين والانهزاميّين ـ الوجلين من طرح شعار الإسلام والاعتماد على القرآن الكريم ـ كيف يمكن إرواء المجتمع من ينابيع المعرفة في كتاب الله الكريم وهداية الإسلام العزيز. وهذا كلّه بحمد الله ناتج من بركات دخول العلماء إلى عالم السياسة واستنباط الأحكام في المسائل المستحدثة؛ إذ لم يكتف علماء الدين في إيران بالخطابة والوعظ وذكر المسائل اليوميّة، بل استطاعوا من خلال تناولهم للشؤون السياسيّة المهمّة لبلدهم والعالم أن يبيّنوا مقدرة علماء الإسلام على الإدارة؛ ليكون ذلك إتماماً للحجّة إزاء القائلين بالصمت، والمساومين الفاقدين للمسؤوليّة، والمرتزقين بالعلم غير العاملين به[1].

ولا تنحصر رؤية الإمام (رض) في داخل المجتمع الإسلاميّ فحسب؛ فإنه يدرك جيّداً ما سوف يؤدّي إليه عدم التخطيط لأنموذج

---

(1) المصدر نفسه، ج6، ص336، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

الإدارة على صعيد العالم الإسلاميّ، وفقدان الإرادة اللّازمة لإنتاج البُنى التحتيّة للإدارة الإسلاميّة، فإنّ ذلك سوف يفضي ـ في نهاية المطاف ـ إلى اندثار نظام الأحكام، وانحصاره في الأحكام الفرديّة، وسيادة الأساليب المتنوّعة للإدارة الاجتماعيّة المادّيّة.

ويعتبر سماحته «الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة» جسراً لإحياء الهويّة الجماعيّة للمسلمين في جميع أنحاء العالم، وأداةً للوصول إلى السلطة على الصعيد الدوليّ. وإنّ نظرته للمشاكل والتعقيدات الحاصلة في إدارة بلد إسلاميّ، لم تمنعه من إدراك ضرورة تخطيط أنموذج تقتدي به المجتمعات الإسلاميّة بأسرها؛ ولهذا تجده في بعض الجمل يلخّص هذه الأهداف ـ الّتي تتألّف منها نهضة إنتاج العلم وأنموذج الإدارة ـ على النحو التالي:

إنّني أعلن بصراحة أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة تعمل كلّ ما في وسعها من أجل إحياء الهويّة الإسلاميّة للمسلمين في أنحاء العالم. ولا يوجد ما يبرّر عدم دعوتها المسلمين إلى اتباع المبادئ الموصلة إلى السلطة؛ كي يحولوا دون أطماع أصحاب القوّة والمال والخداع وجشعهم. لا بدّ لنا من التخطيط للسير قُدماً بأهداف ومصالح الشعب الإيرانيّ المحروم. ويجب أن نسعى بكلّ ما نملك من قوّة من أجل التواصل مع شعوب العالم، ومتابعة قضايا المسلمين وهمومهم، ودعم المناضلين والجياع والمحرومين، وأن نعتبر ذلك من مبادئ سياستنا الخارجيّة. إننا نعلن أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة تعتبر نفسها الحامي والملاذ للمسلمين الأحرار في العالم، وأنّ دولة إيران حصن عسكريّ منيع، سوف يعمل على توفير احتياجات جند الإسلام، وتوعيتهم وتعريفهم بالأصول العقائديّة والتربويّة

للإسلام، وبمبادئ النضال ضدّ أنظمة الكفر والشرك وأساليبه[1].

إنّ تأكيدات سماحته لمرّات عدَّة على تقديم أنموذج الكفاح العمليّ والتفاهم النظريّ والتعاطي الروحيّ إلى مسلمي العالم ـ والتي يمكن تسميّتها «التعاون» و«التضامن» و«التلاقح الفكريّ» على صعيد العالم الإسلاميّ ـ تذكّرنا برؤيته العميقة واهتمامه بأُطر الثقافة الإسلاميّة الغنيّة بصورة عامّة، وثقافة مدرسة أهل البيت (ع) بصورة خاصّة. وقد اعتبر سماحته أنّ أساس هذا الأنموذج هو الوحي الإلٰهيّ، وأنّ طريق الخلاص لجميع المسلمين ـ بل وللكفّار أيضاً ـ والذي إذا ما سلكوه تخلّصوا من نير الانحلال الأخلاقيّ والأزمات الفكريّة والمعضلات الموضوعيّة، يكمن في الإيمان الحقيقيّ بالله تعالى من هنا، تجده يقول في رسالته إلى غور باتشوف ـ آخر رئيس للاتّحاد السوفييتيّ السابق ـ:

إنكم إذا كنتم في هذه المرحلة تبحثون عن حلول لمعضلات الاقتصاد الاشتراكيّ والشيوعيّ المستعصية، من خلال اللّجوء إلى مركز الرأسماليّة الغربيّة فحسب، فإنّكم ليس فقط لن تداووا جراح مجتمعكم؛ وإنّما ينبغي أن يأتي الآخرون من بعدكم ويتلافوا أخطاءكم؛ لأنّ النهج الاقتصاديّ والاجتماعيّ للماركسيّة اليوم قد وصل إلى طريق مسدود، والعالم الغربيّ أيضاً يعاني من هذه القضايا، وقضايا أخرى؛ ولكن بشكل آخر. حضرة السيّد غورباتشوف! لا بدّ من مواجهة الحقيقة، إنّ مشكلة بلدكم الرئيسة لا تكمن في قضايا الملكيّة والاقتصاد والحرّيّة؛ وإنّما في عدم الإيمان الحقيقيّ بالله. وهي المشكلة ذاتها التي قادت الغرب وستقوده إلى

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص91 و92، 29/ 4/ 1367هـ.ش.

الانحطاط والطريق المسدود. فمشكلتكم الحقيقيّة تكمن في محاربتكم الطويلة والعقيمة لله ومبدأ الوجود والخلق[1].

لقد أكدّ سماحة الإمام (رض) في نصيحته للمسؤولين على الاستراتيجيّة السياسيّة للنظام، وهي استراتيجيّة مستلهمة من الأنموذج السياسيّ للإسلام، ودعاهم إلى التخطيط الشامل لكفاح طويل ضدّ النظام الرأسماليّ الغربيّ، والنظام الشيوعيّ الشرقيّ، معرّفاً مسلمي العالم بأنموذج كفاح إيران الإسلاميّة، وداعياً إيّاهم إلى اتّباع هذا الأنموذج؛ فقال:

إنّني أطلب مرّة أخرى من كبار المسؤولين في الجمهوريّة الإسلاميّة بأن لا يخشوا أحداً غير الله العظيم، وأن يشمّروا عن سواعدهم، ولا يتخلّوا عن النضال والجهاد ضدّ فساد الرأسماليّة الغربيّة وفحشائها، وتفاهة الماركسيّة واعتدائها؛ فإنّنا ما زلنا في الخطوات الأولى من نضالنا العالميّ ضدّ الغرب والشرق[2].

وأضاف قائلاً:

آمل أن يكون النضال الطويل والتضحية والصمود للشعب الإيرانيّ البطل، طيلة ثماني سنوات من مواجهة مؤامرات أعداء الإسلام، أنموذجاً لبقيّة المسلمين المحرومين والمستضعفين في العالم؛ كي يتمكّنوا باستلهامهم من النهج النضاليّ للشعب الإيرانيّ الكريم من الخلاص، وتحرير أنفسهم من قبضة الأعداء[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص220 و221، 11/ 10/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ، ص337، 2/ 1/ 1368هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج20، ص217، 9/ 12/ 1365هـ.ش.

ونهايةً، يؤكّد سماحته ـ من خلال توعية الناس والمسؤولين ـ على أنّ بناء الثقافة في المجتمعات الإسلاميّة يهدف إلى تحقيق الثورة العظم للعالم الإسلاميّ، بقيادة الإمام الحجّة عجّل الله تعالى فرجه الشريف، ويقول في هذا الصدد:

وليعلم مسؤولونا بأنّ ثورتنا غير مؤطّرة بحدود إيران؛ وإنّما ثورة الشعب الإيرانيّ هي نقطة انطلاقة ثورة العالم الإسلاميّ الكبرى، التي يحمل لواءها الإمام الحجّة أرواحنا فداه؛ إذ نسأل الله تعالى أن يمنّ على جميع المسلمين وشعوب العالم بأن يعجّل ظهوره وفرجه في عصرنا الحاضر. وليعلم المسؤولون بأنّه إذا ما أعاقتهم المسائل الاقتصاديّة والماديّة عن أداء المهامّ الملقاة على عواتقهم ـ ولو للحظة واحدة ـ فسيترتّب على ذلك خطر عظيم وخيانة كبرى[1].

إنّ هذا المطمح العظيم يهدينا إلى:

أوّلاً: أن لا نكتفي بصياغة أنموذج واحد لإدارة مجتمع إسلاميّ كإيران؛ لأنّ غاية هذه الطفرة العلميّة والثقافيّة تتبلور في تحقيق الثورة الإلٰهيّة الشاملة؛ ولهذا فإنّ صياغة نماذج الإدارة في المجتمع الإسلاميّ ـ بل العالم الإسلاميّ ـ إنّما هي لتمهيد الطريق أمام إنتاج البنى التحتيّة والفوقيّة اللّازمة لإقامة الثورة العالميّة.

ثانياً: أنّ هذه الثورة العظمى سوف تتحقّق في النهاية على يد بقيّة الله على الأرض الإمام المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف؛ ولكن لا يمكن لهذه الحقيقة أن تقلّل من حجم مسؤوليّة «التعبويّين المثقّفين» في المجتمعات الإسلاميّة كافّة؛ فسوف يبدأ الإمام الحجّة

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص327، 2/ 1/ 1368هـ.ش.

عجّل الله فرجه نهضته العالميّة مستعيناً بهذه العناصر، **وفي حالة** إعداد الأرضيّة اللّازمة لتحقيق المدينة الفاضلة الإلٰهيّة. لقد كان الإسلام وما زال يرفض التكاسل والانعزال. ويدوم هذا الصراع بين الحقّ والباطل في جميع المجالات، وخاصّة في مجال الفكر والثقافة، ولا يمكن لنا بذرّيعة أنّ الإمام المهديّ عجّل الله تعالى فرجه الشريف الحجّة الإلٰهيّة الأخيرة، وأنه الوحيد الّذي ينهض لنشر راية التوحيد في أصقاع المعمورة، أن نتنصّل من مسؤوليّة كبرى كنهضة إنتاج العلم والثورة الثقافيّة.

لقد تحدّث الإمام الخمينيّ (رض) ضمن تنبّؤه التاريخيّ في رسالته إلى السيّد غورباتشوف عن الانهيار المرتقب للنظام الشيوعيّ، واضمحلال النظام الرأسماليّ، في مستقبل غير بعيد، يكون طليعة لسيادة الإسلام عالمياً، وفي الوقت نفسه دعا الجميع إلى العمل على إيجاد الدعامات الفكريّة والعمليّة ومكافحة المستكبرين؛ فقال:

> نسأل الله سبحانه وتعالى أن يمنح المسلمين إن شاء الله القدرة على تبديد أُطر السياسات الظالمة السائدة للناهبين الدوليّين، وامتلاك الجرأة في تشكيل تكتّلاتهم المتمحورة حول الكرامة الإنسانيّة[1].

وتابع قائلاً:

> إنّ الكفاح الحاسم لشعبنا ضدّ المستكبرين سيستمرّ حتّى إنهاء جميع ألوان التبعيّة لكافّة القوى العظمى في الشرق والغرب. نعلم جميعاً أنّ العالم الإسلاميّ ينتظر أن تؤتي ثورتنا أُكُلها على

(1) المصدر نفسه، ج21، ص83، 29/ 4/ 1367هـ.ش.

أتمّ وجه. إنّنا ندعم دعماً تامّاً كلّ البلدان الخاضعة للهيمنة؛ من أجل نيل حرّيّتها واستقلالها. ونقول لهم صراحة: إنّ الحقّ قابل لأن يؤخذ. ثوروا وأسقطوا القوى الكبرى عن مسرح التاريخ[1].

أمّا تخلّص العالم الإسلاميّ والإنسانيّ من سطوة الأفكار والنماذج المادّيّة، فلن يتحقّق بمجرّد إطلاق الشعارات؛ بل إنه بحاجة إلى حركة علميّة عظيمة، وتطوّر واسع في البنى التحتيّة. ولقد حاول العالم المادّيّ لسنوات طوال أن يغلّب النظرة والثقافة المادّيّتين على الصعيد العالميّ؛ ومن هنا، سعى من خلال طرح شعارات؛ مثل: «القرية العالميّة»، و«النظام العالميّ الحديث»، و«العولمة» إلى أن يجعل المعتقدات والأفكار والسلوك الإنسانيّ، وأساليب إدارة الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، متناسقةً مع النظرة والثقافة المادّيّتين. ولسوء الحظ، فقد تمكنّت الحضارة المادّيّة من عولمة قسم من شعاراتها؛ مثل: النزعة إلى التنويع في الملبس، والمأكل، والترفيه، والاستلذاذ، والرفاهية الكاذبة، والنزعة إلى الشهادات الجامعيّة، والنزعة الاقتصاديّة، والنفعيّة، وما إلى ذلك. وفي المقابل، على الثورة الإسلاميّة الّتي كرّست رسالتها لتخليص البشريّة من هذه السطوة الإلحاديّة، وهي تسعى إلى تنسيق جميع شؤون الحياة الفرديّة والاجتماعيّة للبشر على أساس الوحي، عليها أن تقوم بصياغة أنموذج لإدارة العولمة الإسلاميّة؛ من أجل تحقيق هذا الهدف الكبير.

لقد طالب الإمام (رض) في موقف آخر بضرورة تقديم خطّة شاملة لفتح الخنادق الرئيسيّة في العالم، داعياً المثقّفين المسلمين إلى قلب النظام العالمي وقال:

سوف نقوم بتصدير تجاربنا إلى العالم أجمع، وسوف ننقل

---

(1) المصدر نفسه، ج12، ص147، 22/ 11/ 1358هـ.ش.

نتائج دفاعنا وصراعنا مع الظَلَمة إلى المناضلين في طريق الحقّ بدون أدنى توقّع، ومن المسلّم به أن لا تكون الثمار التي تجنيها الشعوب المضطهدة من ذلك سوى تحقيق النصر المؤزّر، والاستقلال، وتطبيق أحكام الاسلام. يجب على المفكّرين الإسلاميين المتنوّرين قاطبة اجتياز الطريق المليء بالمنعطفات لتغيير عالم الرأسماليّة والشيوعيّة، وعلى المثقّفين والأحرار كافّة أن يصوّروا للشعوب المضطهدة في الدول الإسلاميّة والعالم الثالث طريق توجيه الضربات المهلكة للقوى العظمى؛ لاسيما أميركا. أنا أقول بثقة عالية: إنّ الإسلام سيمرّغ أنوف تلك القوى بالتراب؛ وسيتخطّى العوائق الداخليّة والخارجيّة؛ الواحد تلو الآخر، حتّى يستولي على آخر القلاع في العالم[1].

كما يتحدّث سماحته عن ضرورة التغيير التدريجيّ للحكومات، وتوجّهها الإيجابيّ إلى التديّن، وإشاعة العدل، مؤكداً على ضرورة تنمية الحكومة الإسلاميّة لبسط العدل في العالم بأسره، قائلاً:

إنّنا نأمل أن ينتصروا ويصلوا إلى مرحلة تكون الحكومة الإسلاميّة فيها قد تنامت، والعدل الإسلاميّ قد انتشر في أرجاء العالم. وما العدل الإسلاميّ إلّا أن تحكم دول العالم على ضوء الموازين الإسلاميّة، وإنّنا نأمل أن يتحقّق هذا الأمر بالتدريج؛ إلى أن يعمّ العدل أرجاء المعمورة، وأن تتحوّل الحكومات في العالم إلى حكومات تجسّد العدل[2].

وبالطبع، فإنّ من الضروريّ أن نستفيد من الطاقة الفكريّة لدى جميع المفكّرين في الداخل والخارج؛ للسير في هذا الطريق الوعر.

---

(1) المصدر نفسه، ج20، ص325، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص206، 21/ 11/ 1365هـ.ش.

ويقول الإمام (رض) مشيراً إلى التأثير الكبير الذي يتركه التعريف الصحيح بالإسلام على أساس أنموذج فعّال، وأثره على الصعيد العسكريّ:

وليست هذه مسؤوليّتنا ومسؤوليّتكم فحسب؛ بل هي مسؤوليّة جميع المسلمين، والشعب الإيرانيّ بأسره من الملتزمين بالإسلام. وهي أن نعرّف العالم بالإسلام كما وصفه الله تبارك وتعالى، وكما هو من خلال الروايات والقرآن، فإذا عرضناه للعالم كما هو فإنّه سيكون أكثر تأثيراً من آلاف المدافع والدبابات[1].

هذه الكلمات برمّتها، ترسم أهداف نهضة إنتاج العلم وتنميته ضمن تخطيط نماذج الإدارة على صعيد المجتمع الإسلاميّ، والعالم الإسلاميّ والإنسانيّ، وعولمة الدين الإسلاميّ الحنيف.

4. المبادئ

بعد التعرّف الإجماليّ على مواقف الإمام الخمينيّ (رض)، حول المفاهيم والضرورة والأهداف الّتي تتميّز بها النهضة العلميّة والثقافيّة، نجد من الضروريّ هنا أن نتناول المبادئ التي ترتكز عليها النهضة العظيمة، كجانب مهمّ من رؤية سماحته. والمبادئ هنا ترمي إلى تبيان الفرضيّات الأوليّة والأصول الموضوعة المتعارف عليها. وفي الواقع، يمكن تقييم أهمّيّة هذا القسم من ثلاثة جوانب:

أوّلاً: تقديم تحليل مبدئيّ بشأن كلّ موضوع، ينمّ عن الاهتمام بالبنى التحتيّة الّتي يتّسم بها مبحث ما. وأساساً، يعدّ حذف هذا القسم من التحليل الموضوعيّ، أو عجز المحلّل عن تنقيح البنى

---

(1) المصدر نفسه، ج18، ص362، 9/ 12/ 1364هـ.ش.

التحتيّة الفلسفيّة والمنطقيّة المرتبطة بالموضوع، منافياً لشمول ذاك التحليل. واليوم نجد هذا النقص السافر عادةً في كثير من البحوث والمنتجات العلميّة والثقافيّة للمجتمع النخبويّ، وهذا ينبئنا بسيادة أجواء الترجمة والاقتباس والمحاكاة على مسيرة البحوث والتعليم.

ثانياً: يحظى هذا الموضوع الذي نحن بصدده الآن بأهمّيّة بالغة؛ إذ لا نبالغ لو قلنا: إنّ بقاء الثورة الإسلاميّة رهين بتحقيق نهضة إنتاج العلم. ولذلك، فإنّ تحليل المبادئ التي يرتكز عليها هذا الموضوع يمتاز بأهمّيّة مضاعفة.

ثالثاً: الشخصيّة الفكريّة للإمام الراحل (رض) باعتباره مؤسّساً لحركة عظيمة في القرن المعاصر، وتحليل رؤى سماحته، يضفيان على هذا الموضوع أهمّيّة أكثر من ذي قبل.

والنقطة المهمّة الأخرى هي أنّ إدارة النظام الاجتماعيّ لا تزال ترتبط بالأفكار الحديثة، وأنّ التغيير والحراك الاجتماعيّ ـ في حدّ ذاته ـ بحاجة إلى طرح مواضيع جديدة تساعد على جعل تلك الحركة في سياق التكامل الاجتماعيّ الصحيح. ولهذا، ومن أجل الرعاية الدينيّة للمجتمع، وإدخاله في مراحل جديدة من التكامل، يجب أن يبيّن المفكّرون دوماً طبقات جديدة من الدين. وبالطبع، فإنّ هذا الأمر يقتضي وجود مبادئ رصينة في مجال الفكر، وهذا ما تتحلّى به أفكار الإمام الراحل (رض) من جهة، إضافة إلى تمتّعها بالانسجام من جهة أخرى.

1.4. خلود الإسلام

لقد كان إرسال الرسل وإنزال الكتب السماويّة من الله سبحانه وتعالى متناسباً مع السعة الروحيّة والفكريّة والتاريخيّة لكلّ عصر،

ومع مراحل بلوغ البشريّة ونموّها. وقد أنزل الله سبحانه وتعالى في ظلّ هداية الأنبياء الإلٰهيّين، وفي أحقاب مختلفة يمكن اعتبارها مراحل تاريخيّة لتكامل البشر، مستوى أسمى من الأحكام بواسطة الأنبياء أولي العزم. ولقد بلغت هذه المسيرة التكامليّة ذروتها من خلال نزول القرآن الكريم، وبعثة خاتم المرسلين (ص)، ونصب الأئمّة المعصومين (ع). وبذلك، تمّ الإعلان عن «إكمال الدين» وختم الرسالة. ولهذا، فإنّ خاتميّة الدين تعني أنّ كلّ ما يحتاجه الإنسان لتأمين معيشته وسعادته وهدايته موجود في هذا الدين. وسيظلّ هذا الدين يمتلك مقدرته على إدارة الإنسان والمجتمع والتاريخ، ولن يستغني الإنسان عن الدين إطلاقاً، ولن تستطيع العقلانيّة البشريّة ـ مهما تسامت واطّلعت على العلاقات التي تسود عالم الخليقة ـ أن تستوعب العلاقات الحقيقيّة الكامنة في هذا العالم، أو أن تتعرّف على قوانين الكمال والسعادة الحقيقيّين.

إنّ هذه الرؤية تتقاطع مع رؤية من ينسب الأحكام والتعاليم الإلٰهيّة إلى عصر لم تكن العقلانيّة الإنسانيّة قد نمت فيه بشكل كافٍ. أمّا اليوم، وقد أصبح الإنسان يتمتّع ببلوغ فكريّ، وبات من السهل عليه ـ بعد تحديث العلوم وتعقيداتها ـ أن يتكفّل شؤونه بنفسه، فلم تعد هناك ضرورة للوحي في مجال التأسيس العامّ لإدارة المجتمع. ومن هنا، لا بدّ لنا من أن ننظر إلى الدين على أنّه الجهة المنظّمة للعلاقات الفرديّة بين الإنسان وربّه وحسب، وأن نترك تنظيم الشؤون الاجتماعيّة والدنيويّة للإنسان، باعتبار أنّه قادر على فهم مصالحه وتلبية متطلّباتها. أمّا سماحة الإمام (رض) فيعتبر الدين قادراً على رعاية الشؤون الاجتماعيّة للبشر بأسرها وفي جميع العصور، رافضاً تلك النظرة؛ حيث يقول:

يجب أن تعلموا وأن تعرفوا أنّ ذلك... من مصلحة شعبنا؛ بحيث سيمكّنه من إخراج إيران من وطأة الأجانب والفكر الأجنبيّ، وإيجاد بلد عادل وحرّ بكلّ ما تحويه هذه الكلمة من معاني الحرّيّة الصحيحة؛ وليس الحرّيّة الغربيّة. وكذلك من الناحية الاقتصاديّة يكون اقتصاده سليماً. وإنّ الوحيد الذي باستطاعته أن يقوم بكلّ تلك الأعمال هو الإسلام، الإسلام الذي أوحى الله سبحانه وتعالى بتعاليمه، وهو يعلم الأفضل للمسلمين وما يلزمهم طيلة الدهر. لا يسوء ظنّكم بالإسلام، فتتصوّروا أنّه كان من الممكن تطبيقه في تلك العصور فقط، أمّا الآن فلا يمكن تطبيقه! إنّ هذا انحراف، أو هو عدم إدراك وعدم فهم. يجب أن تكونوا من الذين يعتقدون مئة بالمئة بأنّ الإسلام ليس ذلك العتيق البالي، ويجب الإيمان بصلاحيّته لكلّ الأزمان. إنّ نهضتكم تثبت أنّ الإسلام حيويّ وفاعل[1].

من هنا، فليس فقط لا يمكن لوجود تعقيدات في العلاقات الاجتماعيّة أن يكون سبباً في اعتبار الإنسان مستغنياً عن الدين؛ بل إنّ نسبة الأخطاء البشريّة، ومستويات تحمّل الأذى عند الإنسان، سوف تزداد يوماً بعد يوم، كلّما تعقّدت تلك العلاقات، وازداد الاعتماد على المبادئ المادّيّة. وفي هذه الحالة، من الطبيعيّ أن تتنامى حاجة الإنسان إلى الدين أكثر من أيّ وقت مضى، وأن يتولّد لديه دافع قويّ نحو سنّ القوانين وتأسيس العلوم المرتبطة بالإدارة الاجتماعيّة على أساس المبادئ الدينيّة.

ويرى سماحة الإمام (رض) أنّ القوانين الإسلاميّة قابلة للتطبيق

---

(1) المصدر نفسه، ج9، ص104 و105، 24/ 4/ 1358هـ.ش.

إلى الأبد، ويرفض النظرة الرامية إلى تخويل حقّ التشريع للبشر، قائلاً:

لدينا دليل من العقل على أنّ قانون الإسلام هو لجميع البشر في هذا الزمان أيضاً، والجميع مضطرّون للخضوع إليه؛ فبعدما اتّضح لزوم أن يكون للبشر قانون بحكم العقل، وأن العالم والعالمين محتاجون إلى دستور، وأنّ البلاد لا يمكن أن تُدار بلا قانون، نقول: هل لله حق في التشريع للبشر أم لا؟ إن قلتم: لا، فبالإضافة إلى أنه كلام على خلاف حكم العقل، وإن هذا عدم اعتناء بالله، نقول: لماذا إذن أنزل في القرآن وسائر الكتب السماويّة تشريعاً للبشر، وقام بما هو ليس من صلاحيّاته، فلا محيص من القول: إنّ لله حقّ التشريع. وحينئذٍ، هل إنّ تشريعه أفضل من البشر، أم البشر أفضل؟ لا بدّ من القول: هو الأقدر. وحينئذٍ، هل إنّ التشريع الذي وضعه في الإسلام عمليّ بالنسبة إلى جميع البشر، وفي هذا الزمان أيضاً، أم لا؟ إن لم يكن عمليّاً، فلماذا بيّن للناس تكاليفهم في الأزمنة السابقة وتركهم لأنفسهم في هذا الزمان؟ فما هي هذه المحبّة لأهل الزمان السابق، وأيّ عداوة له معنا حتّى يرسل لأولئك قرآناً بما فيه من التشريعات الكبرى، وحدّد لهم تكاليفهم في جميع شؤون حياتهم، أمّا نحن فيكلنا إلى أنفسنا حتّى نفعل كلّ ما نشاء، ونذهب في أيّ طريق نريد. هل إنّ علم الله في هذا الزمان قليل، والأوروبيّون ومجالس النوّاب أقدر على سنّ القوانين، فتركهم لأنفسهم، أم أنّه عاند البشر، ولم يرَ نفسه مسؤولاً عن التشريع وإعطاء الحكم[1]؟.

---

(1) الإمام الخمينيّ، **كشف الأسرار**، ص308.

2.4. شموليّة الإسلام

قد تعتبر بعض الرؤى الدين الإسلاميّ ديناً كاملاً؛ لكنّها قد لا تؤمن بشموليّة الدين، ويبتني انطباعها عنه على أساس من «الحدّ الأدنى»؛ وذلك بمعنى أنّ الدين قد حصر الجهة التي تضمن السعادة الفرديّة للإنسان في نفسه، ثمّ فوّض تنظيم شؤون المجتمع إلى العقلاء من الناس ـ من أيّ مذهب أو ملّة كانوا ـ؛ في حين أنّ سماحة الإمام (رض) ينظر إلى الدين برؤية مبتنية على «الحدّ الأقصى»، ويؤمن بأنّ الإسلام لم يتغافل عن أيّ مرحلة في الحياة الفرديّة والاجتماعيّة للبشر. ولذلك، فالإسلام قادر على تلبية الاحتياجات المادّيّة والمعنويّة، وكذلك الاحتياجات الاجتماعيّة في شتّى الأبعاد، وبإمكانه أن يُظهر مقدرته على إدارة أمور الفرد والمجتمع في جميع الجوانب. ومن هذا المنطلق، له نظام خاصّ في أمر الإشراف على المجتمع وتكامله وهنا يقول الإمام:

الإسلام... كما تعلمون... لا ينحصر في هذه الأحكام الظاهريّة المتعلّقة بالشؤون الفرديّة، وهو أيضاً لا ينحصر بالثورة والنهضة وأمثالها؛ بل إنّ له أبعاداً كثيرة ينبغي على من يريد معرفته أن يطّلع عليها؛ أي أن يتعرّف على المرتبط منها بتنمية الفرد، أو بتنمية المجتمع ورُقيّه، أو المرتبط منها بالثقافة، وجميع ذلك مما يتضمّنه الإسلام[1].

ولو تحرّينا الواقع لوجدنا أنّ ضرورة النهضة العلميّة والثقافيّة إنما تستبين من خلال هذه العقيدة وهذه النظرة إلى الدين؛ وإلّا فلا حاجة إلى نهضة إنتاج العلم على أساس من الانطباع الّذي ينظر بعين «الحدّ الأدنى».

---

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج5، ص218، 20/ 9/ 1357هـ.ش.

إنّ شموليّة الإسلام تستدعي لوازم عينيّة واضحة؛ من بين مصاديقها: إدارة الإنسان في مختلف الأبعاد، وإدارة الشؤون الدنيويّة والأخرويّة، وإدارة المجتمع على شتّى الصعد.

2.1.4. إدارة الإنسان في مختلف أبعاده

يهتمّ الإسلام ضمن أهدافه بالأخذ بيد الإنسان نحو الرقيّ والكمال بجميع أبعاد حياته، وتتحلّى خططه وبرامجه بالكفاءة والقدرة الكافية لتنمية الإنسان وتربيته على مختلف الصعد. ولأنّ صاحب الشريعة هو خالق الإنسان، فإنّ أحكام هذه الشريعة أيضاً تتوافق مع طبيعة الإنسان واحتياجاته. يقول (رض):

إنّ للإسلام منهجاً ومسلكاً لهذا الإنسان الذي له مراتب من الطبيعة إلى ما وراء الطبيعة، ومن ما وراء الطبيعة إلى الألوهيّة. إنّ الإسلام يريد أن يربّي إنساناً جامعاً؛ أي يربّيه بالصورة التي هو عليها؛ له بعد طبيعيّ فينمّي فيه البعد الطبيعيّ، وله بعد برزخيّ فينمّي فيه البعد البرزخيّ، وله بعد روحيّ فينمّي فيه البعد الروحيّ، وله بعد عقليّ فينميّ فيه البعد العقليّ، وله بعد إلٰهيّ فينمّي فيه البعد الإلٰهيّ. إنّ جميع الأبعاد التي يمتلكها الإنسان هي بصورة ناقصة، ولم تصل إلى درجة الكمال. وقد جاءت الأديان لإنضاج هذه الثمرة غير الناضجة، وإكمال هذه الثمرة الناقصة[1].

ويضيف في موضع آخر:

الأحكام التي جاء بها الإسلام ـ سواءً ما يتعلّق منها بالشؤون

(1) المصدر نفسه، ج4، ص9، 22/ 7/ 1357هـ.ش.

السياسيّة، أم بأحكام الثقافة الإسلاميّة ـ تنسجم مع احتياجات الإنسان؛ فبمقدار حاجة الإنسان إلى الطبيعة توجد هناك أحكام خاصّة بالطبيعة، كذلك ثمّة أحكام لما وراء الطبيعة نغفل عنها الآن أنا وأنتم؛ أحكام لتلبية احتياجات الإنسان، وبتعبير آخر: لتربيتنا تربية سليمة تحقّق سعادتنا[1].

ويتابع قائلاً:

الإسلام هو كلّ شيء، والقرآن هو كلّ شيء، فالقرآن مدرسة الإنسان، كتاب لصياغة الإنسان، وكلّ شيء موجود في القرآن: السياسة، والفقه، والفلسفة، وكلّ شيء. الإنسان هو كلّ شيء؛ ولهذا يجب أن يؤمّن القرآن كلّ احتياجاته. الإنسان معجزة هذا العالم، والقرآن معجزة تدير شؤون الإنسان على مختلف المستويات[2].

بناءً على ما تقدّم، ينبغي أن يكون للإنسان نظام من الحاجات المتنوّعة «الروحيّة»، و«العاطفيّة»، و«الفكريّة»، و«العلميّة»، وكذلك «الجسميّة» و«الغريزيّة»، إضافةً إلى احتياجات مثل: الطعام واللباس والسكن والوظيفة والزواج، فإنه يحتاج إلى أمور معنويّة وعاطفيّة؛ مثل: الميل نحو الخير، والعبادة، والعدالة، والكرامة، والتقرّب أيضاً. هذا، في حين أنّ المدارس المادّيّة لم تهتمّ إلّا بالجانب المادّيّ للإنسان ـ على عكس الإسلام ـ ، فأغفلت سائر الجوانب. وبطبيعة الحال فإنّها كذلك لا تمتلك أيّ برنامج لتلبيتها.

---

(1) المصدر نفسه، ص17، 6/ 8/ 1357هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص287، 11/ 12/ 1357هـ.ش.

يقول الإمام (رض):

الإسلام قد وضع برنامجاً دقيقاً ومفصّلًا لحياة الإنسان الفرديّة، بدءاً من الفترة السابقة لولادته، ومروراً بجميع المراحل التي يمضيها ضمن العائلة. كما وضع البرامج لمجتمع العائلة، وعيّن الأحكام والقوانين لكلّ جوانبها ومراحلها، ثمّ يتابع الإنسان بعد خروجه من العائلة للدخول في مجال التعليم، وحتّى دخوله المجتمع الكبير، ووضع القوانين التي تنظّم حياة المجتمع المسلم؛ بل وحتّى القوانين والبرامج التي تنظّم علاقة الدولة الإسلاميّة مع سائر الدول والشعوب. كلّ ذلك له أحكام في الشريعة المطهّرة. فأحكام الإسلام لا تقتصر على الصلاة والزيارة وحسب[1].

ويردف قائلاً:

الإنسان كائن جامع، كائن ذو أبعاد متعدّدة؛ وليس ذا بُعد واحد أو بُعدين. بعض الكائنات الأخرى قد تكون ذات بُعد واحد، وبعضها الآخر ذات بُعدين أو أكثر؛ غير أنّ أبعاد الوجود كافّة غير موجودة في بقيّة الكائنات. الإنسان وحده من بين كلّ الكائنات هو كائن متعدّد الأبعاد، ولكلّ بعد من أبعاده حاجات. أمّا المدارس الفكريّة الموجودة في العالم، جميع المدارس التي يمكن لكم أن تلاحظوها ـ باستثناء الإسلام وسائر المدارس التوحيديّة المرتبطة بالأنبياء ـ فهي مادّيّة، تصوّرت الإنسان حيواناً، وأنّه كائن لا همّ له سوى الأكل والنوم؛ لكن الأكل الأفضل والنوم الأفضل[2].

(1) المصدر نفسه، ج2، ص31، 23/ 8/ 1344هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص8 و9، 22/ 7/ 1357هـ.ش.

2.2.4. إدارة الشؤون الدنيويّة والأُخرويّة في سياق هداية الإنسان وسعادته

لا يمكن لغاية الفرد والمجتمع في المنظور الإلٰهيّ أن تنحصر بظرف مادّيّ محدود؛ فالدنيا ليست إلّا مرحلة واحدة من المسيرة التكامليّة للإنسان ضمن عمليّة معقّدة ومستمرّة. ولذلك، فإنّ الكمال والسعادة الأُخرويّة مرهونان بشكل مباشر بهذه الحياة الدنيويّة، ولا بدّ من أن يقترن تنظيم الشؤون الفرديّة والاجتماعيّة والأعمال والسلوك بالسعادة على نحو متناسق. ثمّ إنّ تلبية الاحتياجات المادّيّة ليست إلّا أدنى مستوى لتلبية المطالب البشريّة في نشأة الدنيا، وبالطبع، فإنّ الدين الإسلاميّ الحنيف هو الوحيد الّذي بإمكانه إيجاد هذا التناسق، وضمان سعادة الدين والدنيا للفرد والمجتمع.

في هذا السياق يقول (رض):

لا تظنّوا أنّ الإسلام جاء ليربّي حيواناً فيعتني بمأكله ومنامه، هذا ليس سوى جانب واحد سوف يعتني به، وهو آخر أبعاد الإنسان، فلديه أبعاد أخرى كلّها متضمَّنة في الإسلام. الإسلام يريد أن يربّي الإنسان ليكون كائناً متكاملًا يمتلك جميع الأبعاد. فلدى الإسلام تعاليم لبُعده الذي يفوق عالم المادة، ولدى الإسلام تعليمات لكلّ بُعد من أبعاد الإنسان. فالإسلام ليس أحاديّ الجانب ليقول الإنسان: إنّني عرفت الإسلام، وعرفت تاريخه مثلًا، وما كانت عليه حياته البشريّة ـ على سبيل الفرض ـ، وقوانينه الطبيعيّة وأمثال ذلك، فليس الأمر بهذه الصورة. إنّ قضايا الإسلام أسمى من هذه المعاني، ولها أبعاد كثيرة. وينبغي على من يريد أن يعرف الإسلام أن ينظر جيداً في القرآن الذي هو المبدأ الأساس، ويلاحظ جميع الأبعاد الموجودة فيه[1].

---

(1) المصدر نفسه، ج4، ض10، 22/ 7/ 1357هـ.ش.

ويتابع في موضع آخر:

ما قلتموه من أنّه لا دين مثل الإسلام، ولا نظام مثل الإسلام، يتجلّى معناه في أنّ الإسلام يستطيع أن يُربّي الإنسان على الرقيّ فوق الطبيعة إلى الروح، وما فوق الروح. وليس لغير الإسلام والأديان التوحيديّة شأن بما وراء الطبيعة أصلاً؛ فعقولهم لا تصل إلى ما ورائها أيضاً، وعلومهم كذلك لا ترقى إلى ما وارء الطبيعة. إنّ منْ يصل علمُه إلى ما وراء الطبيعة هو منْ يتلقّاه من الوحي، ويكون إدراكه متّصلاً بالوحي، وأولئك هم الأنبياء[1].

ويضيف (ره):

الإسلام أتحفكم وأتحف البشر وجميع الناس بتحفة عامّة تشمل الجميع، وهي الهداية التي تقع على رأس اهتمامات وأولويات البرامج الإسلاميّة؛ هدايتكم إلى طريق يعمّر دنياكم وآخرتكم[2].

ويردف قائلاً:

الإسلام دين يفتح الطريق لسموّ الإنسان المعنويّ عبر تنظيم النشاطات الماديّة. إنّ الرقيّ الحقيقيّ يكمن في أن يكون نموّ الإنسان وتكامله هدفاً للنشاطات الماديّة، والإسلام دين هذا الرقيّ[3].

وفي حدود الدائرة نفسها يُعدّ تنظيم النشاطات الماديّة، وتلبية الحاجات والغرائز، وتنظيم المعاملات التجاريّة والاقتصاديّة، وتكامل

---

(1) المصدر نفسه، ص414، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج14، ص65، 19/ 11/ 1359هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص360، 16/ 8/ 1357هـ.ش.

العلاقات الاجتماعيّة، وتشريع الأحكام الخاصّة في كلّ من هذه المجالات، يُعدّ أداةً لتنمية الإنسان ورقيّه المعنويّ، ممّا يساعد على تنظيم نشاطاته على خطّ التقرّب والعبوديّة.

ومن الواضح أنّ هذه الإجراءات تؤدّي في نهاية المطاف إلى إرشاد الإنسان والمجتمع إلى نور الهداية. وفي بوتقة هذه التنظيمات يمكن للإنسان أن ينال الكمال، وللقِيَم الإنسانيّة والاجتماعيّة أن تبرز وتظهر.

وهنا يقول (رض):

من الأمور التي يمتاز بها الدين التوحيديّ عن الأديان الأخرى في العالم، هو أنّه يربّي الناس، ويخرجهم من الظلمات إلى النور. أمّا كافّة الأديان الأخرى فهي مدارس مادّيّة؛ إمّا تحرف الناس وتضلّلهم عن صراط النور، لتسلك بهم سبل الظلمات، وتدعوهم إلى المادّة والمادّيّة، وإمّا أن تكتفي بدعوتهم إلى الحياة المادّيّة من دون التطرّق إلى الطرف الآخر للقضيّة، فتكون محايدة في ما يخصّ هداية الناس وإرجاعهم إلى عالم النور. وعلى أيّ حال، فإنّ هاتين المدرستين ـ سواء التي تعمل ضدّ الأديان التوحيديّة أم التي لاشأن لها بها ـ تحتويان على نظام تعليميّ ملتزم بالمادة، وهما توجّهان الناس لينغمسوا في ظلمات الأمور المادّيّة، ويبتعدوا عن النور والتوحيد. غير أنّ الأديان التوحيديّة، وفي طليعتها الدين الإسلاميّ، في الوقت الذي تُعنى فيه بالشؤون المادّية، تهدف إلى تربية الإنسان بشكل يعي معه أنّ المادّيّات يجب ألّا تشكّل حاجباً يحول دون المعنويّات؛ بل ينبغي أن تكون في خدمة المعنويّات[1].

(1) المصدر نفسه، ج9، ص288، 27/ 5/ 1358هـ.ش.

3.2.4 إدارة المجتمع على شتّى الصعد

لا تنحصر رعاية الإسلام وإدارته للإنسان على الساحة الفرديّة؛ بل إنّه يتكفّل شؤون المجتمع على اختلافها. وقد عرّفت الأديان التوحيديّة الإنسان على النظام الاجتماعيّ العامّ من خلال أحكام وقوانين متنوّعة، ملبّية بذلك جميع احتياجاته الفرديّة والاجتماعيّة.

والأحكام الشرعيّة تشمل الأصول والقواعد المتنوّعة الّتي تكوّن نظاماً اجتماعيّاً عامّاً. وفي هذا النظام القانونيّ، يتوفّر كلّ ما يحتاج إليه الإنسان[1].

وفي هذه الرؤية، يمكن أن نجد هويّة مستقلّة «المجتمع»، تتميّز بالأبعاد «السياسيّة» و«الثقافيّة» و«الاقتصاديّة» المختلفة، مع مؤسّسات اجتماعيّة وأنظمة خاصّة، تؤثّر نوعيّاتها ـ إضافة إلى تأثيرات بعضها على البعض الآخر ـ على تربية مواطني المجتمع الإلٰهيّ وهدايتهم. ولهذا، فقد اهتمّ الإسلام في تخطيطه الاجتماعيّ بجميع الجوانب، وأسّس للمجتمع نُظماً سياسيّة واقتصاديّة ومعنويّة خاصّة.

في هذا الإطار يقول الإمام (رض):

إنّ أحكام الإسلام السياسيّة أكثر من أحكامه العباديّة، والكتب الموجودة في الإسلام عن السياسة أكثر منها عن العبادة[2].

ويتابع قائلاً:

إنّ الإسلام ليس بالدين الذي يركّز على بُعد واحد من الأمور؛ بل إنّه يتناول الأبعاد كافّة، وأحكامه وتعاليمه تشمل جميع

---

(1) **الحكومة الإسلاميّة (ولاية الفقيه)**، مصدر سابق، ص21.

(2) صحيفة الإمام، الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج3، ص227، 6/ 7/ 1356هـ.ش.

جوانب الحياة، سواءً الجوانب المتعلّقة بالدنيا أم السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد، وكذلك الجانب الذي غفل عنه أهل الدنيا. فالأديان التوحيديّة جاءت لتتناول شتّى أبعاد الحياة المادّيّة والمعنويّة؛ من دون أن تتمسّك ببُعد وتهمل أبعاداً أخرى. وبالأخصّ الإسلام؛ فهو من أكثر الأديان إصراراً على هذا المعنى، وإنّ جميع أحكامه متداخلة مع السياسة... إنّ كلًّا من صلاته وزكاته وحجّه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة. والشيء نفسه ينطبق على الخُمس والحدود والتعزيرات والقصاص وإدارة الدولة، وكلّ حكم من أحكامه؛ غير أنّ المسلمين تركوا كلّ هذه الأحكام جانباً، وعملوا بمجموعة قوانين مستوردة من الغرب طوال هذه الفترة[1].

فالدين في رؤية الإمام (رض) موجود على الصعد الاجتماعيّة وجوداً كاملاً؛ ذلك لأنّ الأديان الإلٰهيّة تقيّم جميع احتياجات الإنسان ضمن نظام مترابط، وتلبّيها بنظرة شموليّة، وعلى أساس مبدأ موحّد من خلال الأحكام الفرديّة والاجتماعيّة. قال (رض):

لقد بيّن لنا الأنبياء الأمور التي تتعلّق بالروح، والتي تتعلّق بالمقامات العقليّة، والتي تتعلّق بالغيب. وبيَّن القرآن ذلك أيضاً، وأهله يعلمون، وقد بيّن الكتاب والسنّة تلك الأمور التي هي من الوظائف الفرديّة الدخيلة في رقيّ الإنسان وتكامله، وبُيّنت الأمور المتعلّقة بالمجتمع والأمور السياسيّة والاجتماعيّة، وما يتعلّق بتنظيم وتربية المجتمع. ونحن وجميع البشر مكلّفون بالاهتمام بكلّ هذه المراتب، وكلّ هذه المقامات، وأن لا

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص18، 6/ 6/ 1358هـ.ش.

نحصرها في جانب واحد[1].

وقال أيضاً:

في كتاب **الكافي**، فصل عنوانه «جميع ما يحتاج الناس إليه إلّا وقد جاء فيه كتاب أو سنّة»، والكتاب ـ أي القرآن ـ «تبيان كل شيء»، ويُقْسِمُ الإمام ـ حسب الروايات ـ أنّ كلّ ما يحتاج إليه الناس موجود في الكتاب والسنّة، وهذا لا شكّ فيه[2].

ويؤكّد سماحة الإمام (رض) على حضور الدين بدرجة «الحدّ الأقصى»، رافضاً نظرة الّذين يذهبون إلى أنّ الإسلام لم يُبد رأياً في الشؤون الاقتصاديّة والثقافيّة والعلوم العقليّة. وفي هذا الصدد، يقول:

الإسلام يتضمّن ملايين الأحكام، حتّى أنّكم لا تستطيعون أن تتصوّروا حدثاً أو شيئاً في العالم ليس للإسلام فيه حكم ورأي[3].

ويضيف قائلاً:

إنّ من لا يعرفون أحكام الإسلام أو اقتصاده أو ثقافته، ولايعرفون علوم الإسلام العقليّة، يدّعون أنّ هذه الأمور غير موجودة في الإسلام. حسناً، ما دمت لا تدري فبأيّ مناسبة تخوض في ذلك؟! الأمر يقتضي التخصّص[4].

من هنا، فإنّ الإسلام ـ في المدرسة الفكريّة للإمام (رض) ـ هو الوحيد القادر على رسم خطّة للهداية بإمكانها أن تغطّي جميع أبعاد

---

(1) المصدر نفسه، ج3، ص27، 10/ 8/ 1356هـ.ش.

(2) الحكومة الإسلاميّة (ولاية الفقيه)، ص3.

(3) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج1، ص383، 18/ 6/ 1343هـ.ش.

(4) المصدر نفسه، ج15، ص415، 8/ 9/ 1360هـ.ش.

الفرد والمجتمع. أمّا المدارس المادّيّة ـ وبسبب رؤيتها الأحاديّة الجانب إلى الحياة البشريّة، واهتمامها المتطرّف بالحياة المادّيّة ـ فهي عاجزة عن تقديم خطّة لسعادة الإنسان يمكن لها أن ترتبط وتمتزج بمعيشته أيضاً. وهنا يقول الإمام (رض):

الإسلام ـ وخلافاً للنزعات غير التوحيديّة ـ دين يشتمل على جميع ما يرتبط بالشؤون الفرديّة والاجتماعيّة، والمادّيّة والمعنويّة، والثقافيّة والسياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، كما أنّه يقوم بدور الإشراف على جميع ذلك، فهو لا يغفل أيّة قضيّة مرتبطة بتربية الإنسان والمجتمع وتحقيق التقدّم المادّيّ والمعنويّ لهما مهما صغُرت، وهو دين يشخّص العوائق والمشكلات التي تعترض سبيل التكامل الاجتماعيّ والفرديّ، ويعمل على رفعها[1].

ويقول أيضاً:

ليس الإسلام كبقية المدارس الأخرى، لا برامج له إلّا للحكومة المادّيّة الدنيويّة. إنّ برامج جميع الحكومات البشريّة، وجميع النُظم غير التوحيديّة مخصّصة لتحقيق منجزات هنا في هذه الدنيا؛ حتّى تلك الصالحة منها ـ لو افترضنا ـ فهي تؤسّس لنظام دنيويّ. والأكثريّة منحرفة، يريدون أن يتسلّطوا على الناس ويستغلّوهم، ويُخضعوا الآخرين لسلطانهم[2].

لقد حاول سماحة الإمام (رض) ـ بما يملكه من معرفة عن الإسلام والمدارس المادّيّة ـ أن يلفت انتباه الآخرين إلى أنّ تقدّم

(1) المصدر نفسه، ج21، ص402 و403، 15/ 3/ 1368هـ.ش (الوصيّة).

(2) المصدر نفسه، ج11، ص247، 25/ 9/ 1358هـ.ش.

الغرب منحصر في البعد الماديّ، وأن تطوير التقنية والتصرّف في الطبيعة قد تحوّل اليوم عملياً إلى خطر يهدّد الحياة البشريّة، وإلى أداة ضدّ الإنسانيّة. هذا، في الوقت الذي يؤكّد فيه سماحته على شموليّة الإسلام، وامتلاكه لنظام خاصّ وفريد من أجل إدارة المعاش والمعاد، محذّراً الجميع من اتّباع النماذج الناقصة. وهو قال في هذا الصدد:

> لقد واجه الإسلام ـ منذ ظهوره ـ الأنظمة السائدة في المجتمع، وهو يمتلك نظاماً اجتماعيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً خاصاً به؛ ممّا مكّنه من وضع قوانين معيّنة تستوعب جميع شؤون الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، ولا يقبل بسواها من أجل سعادة المجتمع. وإنّ دين الإسلام في الوقت الذي يدعو فيه الإنسان إلى عبادة الله، ويرشده إلى كيفية تلك العبادة، فإنه يشير إليه أيضاً: كيف يعيش؟ وكيف ينظّم علاقاته مع البشر؟ وكيف يجب أن يقيم المجتمع الإسلاميّ العلاقات مع المجتمعات الأخرى؟ فليس هناك حركة أو عمل لفرد أو مجتمع إلّا وكان دين الإسلام قد أقرّ له حكماً[1].

وفي السياق ذاته، أعلن الإمام (رض) في عصر هيمنة المدارس الماديّة الشرقيّة والغربيّة ـ وبكل صراحة ـ عن تقاطع هذه المدارس مع الإسلام، محذّراً نُخب المجتمع من التفكير الالتقاطيّ، وخلط مفاهيم الإسلام مع المدارس الرأسماليّة أو الشيوعيّة؛ ومن ذلك قوله:

> إنّني آمل أن لا يقع نوّاب مجلس الشورى تحت تأثير المذاهب الفكريّة المنحرفة، بأن يتصوّر البعض ـ لا قدّر الله ـ لا عن

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص389، 18/ 10/ 1357هـ.ش.

سوء نيّة، وإنّما عن قلّة معرفة، بأنّ المذهب الرأسماليّ **أفضل** من المذهب الماركسيّ مثلًا، فيما يتصوّر آخرون العكس، فيفتّشون في الإسلام عمّا يدعم تصوّرهم، من دون أن يلتفتوا إلى أبعاد ذلك، ومن دون أن ينظروا إلى ما قبل موضع الشاهد وما بعده، فيبحثوا عن ما يحقّق لهم مآربهم، ويستشهدوا به[1].

وكذلك قوله:

نواجه اليوم تيّارين: الأوّل ذلك التيّار الذي كلّما تحدّث أحدٌ عن مصالح المستضعفين والمحرومين، وعن أهل القصور والغاصبين لحقوق الناس، قال: إنّ هذه هي الشيوعيّة. والتيّار الآخر هو الذي بمجرّد أن يقال: لا تقدموا على تقسيم الأرض وأخذ الأرض من تلقاء أنفسكم، يقول: إنّ هذا تشجيع للرأسماليّين والإقطاعيّين. ولكن ـ كما تعلمون ـ الإسلام لا يتّفق لا مع الرأسماليّة ولا مع الشيوعيّة؛ فالإسلام له طريق آخر غير ذلك[2].

إنّ شموليّة الإسلام ـ في رؤية الإمام (رض) ـ لا تقتصر على المجتمع الإسلاميّ؛ بل يجب أن تمحّص فاعليّة الإسلام وكفاءته على مستوى الإدارة والهداية لجميع البشر. وهذا التفكير يثبت أنّ قدرة الأحكام والبرامج الإرشاديّة للإسلام شاملة ومستوعبة إلى درجة تؤهّلها لحلّ جميع مشاكل المجتمع البشريّ بكلّ سهولة، وأنّ خلاص البشريّة وفوزها رهين لاعتناق الإسلام ومدرسته.

---

(1) المصدر نفسه، ج17، ص248، 4/ 11/ 1361هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج14، ص302، 27/ 1/ 1360هـ.ش.

وهو يقول في هذا الصدد:

إذا أسهم الإيمان بالله والعمل في سبيله في النشاطات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة وجميع مناحي الحياة البشريّة، تُحلّ أعقد مشكلات العالم الحاليّة بسهولة. واليوم وصل العالم إلى طريق مسدود، ولا يريد التسليم بهدى الأنبياء؛ لكن لن يجد في النهاية سوى التسليم لهذا النهج[1].

ويضيف قائلاً:

إنّنا نؤمن بأنّ المدرسة الفكريّة الوحيدة القادرة على هداية المجتمع ودفع عجلة التقدّم فيه إلى الأمام هي الإسلام. وإذا ما أراد العالم أن ينجو من آلاف المعضلات التي تعيق حركته في هذا الزمن، وأن يحيا حياة إنسانيّة حقّة، فإنّ عليه أن يتّجه نحو الإسلام[2].

وما من شكّ في أنّ الطريق إلى سعادة الدنيا والآخرة، والسبيل إلى تنمية الطاقات، والاستقلال، والحرّيّة، ونيل الإنسان لمرتبة التقوى والعدالة الاجتماعيّة، لن يمرّ إلّا من خلال مدرسة الوحي، والالتزام ببرامج الإسلام.

قال سماحته:

إنّ الفهم الإسلاميّ الأصيل بإمكانه أن يرشدنا إلى إقامة مجتمع يتّسم بالرقيّ، ويزخر بالإمكانات والطاقات الإنسانيّة، وينعم بالعدالة الاجتماعيّة[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص410، 19/ 10/ 1357هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص437، 23/ 10/ 1357هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج 4، ص2، 22/ 7/ 1357هـ.ش.

وتابع في موضع آخر:

الإسلام يستطيع أن يحفظ استقلالنا وحرّيّتنا، ويرتقي بنا، ويصون اقتصادنا[1].

وأردف (ره):

الإسلام غنيّ بكلّ شيء؛ فيه الدنيا وفيه الآخرة، وهو ملاحظ لجميع الأبعاد. والحكومة الإسلاميّة تختلف عن غيرها من الحكومات في أنّها تسعى إلى إغناء مختلف أبعاد الإنسان والمجتمع الإنسانيّ وحاجاته المادّيّة والمعنوية، وأنّه في حالة تطبيق الأحكام الإسلاميّة ـ إن شاء الله ـ كما هي، وكما أنزلت على الرسول الأكرم (ص)، وكما ورد في القرآن الكريم، وأحاديث الأئمّة الأطهار (ع)؛ فإنّه ستُضمن للبشريّة والأمم جمعاء سعادة الدنيا والآخرة[2].

وإذا ما نظرنا إلى مجمل هذه الكلمات، اتّضح لنا بشكل جليّ أنّ رؤيته (رض) إلى الدين تبتني على نظريّة «الحدّ الأقصى»، وأنّه من خلال إيمانه القاطع بشموليّة الدين، يرى أهليّته لإدارة الشؤون الفرديّة والاجتماعيّة في شتّى الأبعاد والقضايا. وبعد رفضه المدارس المادّيّة، يرى سماحته أنّ هذا الفهم لا يتحقّق إلّا من خلال الإسلام. ومن جهة ثانية، فقد تحدّث الإمام في تصريحات أخرى عن وجود فراغ في مجموعة المعارف الحوزويّة والجامعيّة، معتبراً الاجتهاد المصطلح غير كافٍ. من هنا، يمكن القول: إنّ الّذي ينقصنا ويسبّب حالة الفراغ عندنا ليس أمراً سوى المعرفة الدينيّة والمعلومات والفهم الدينيّ.

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص543، 17/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج 13، ص366، 26/ 8/ 1359هـ.ش.

3.4. الترابط بين العلم والدين

لم ينكر سماحة الإمام (رض) أنّ العلم ـ أينما وجد ـ هو حقيقة صحيحة تنير الدرب؛ لكنّه يرى أنّ العلوم الرائجة ليست مطلوبة ومنشودة بشكل مطلق. ومن هنا، يعلن قائلاً:

> أنا لا أقول بضرورة أن لا نأخذ العلم من الخارج... بل أقول: إنّ علينا أن نتعلّم منهم الأمور الجيّدة، ونستبعد السيّئة منها، فهم يعلّموننا السيّء، ولا يتركون لنا الحسن. إنّها لمصيبة ـ أيّها السادة ـ أن يذهب شبابنا إلى هناك ليتلقّوا دروساً استعماريّة! إنّ طبّهم هو الآخر استعماريّ؛ فلا يدعونهم يتقدّمون. وإذا ما أعطونا ـ على سبيل الفرض ـ شيئاً من علومهم، أعطونا ما لا يعود علينا بالنفع. فشبابنا يذهبون إلى هناك، ويتعلّمون في مدارسهم تلك العلوم الاستعماريّة[1].

مؤشّرات العلم المنشود في رؤية الإمام الراحل

من أجل الوصول إلى فهم صحيح وبعيد عن اللّبس في ما يخصّ آراء الإمام (رض)، ينبغي علينا أن نمعن النظر في مجموعة تصريحاته حول مقولة «العلم» و«مؤشّرات العلم المنشود».

وعلى الرغم من أنّ تحديد هذه المؤشّرات لا يرتبط فقط بفاعليّة العلم؛ بل بالعلوم نفسها أيضاً، غير أنّ العلوم ـ في حدّ ذاتها ـ ليست بمعزل عن الوظائف والنظام الاجتماعيّ الّذي يرمي إلى هدف خاصّ؛ فيجب ملاحظة العلوم علضوء الوظائف الاجتماعيّة والآثار السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة. فالنظرة التجريديّة من دون الاهتمام

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص434، 11/ 8/ 1358هـ.ش.

بفاعليّتها، ستكون نظرة ساذجة ومجافية للواقع. وعليه، فالعلوم المادّيّة أيضاً، كالعلوم الإلٰهيّة، تتوخّى أهدافاً عمليّة خاصّة.

ضرورة الانسجام مع الدين

لقد كانت رؤية الإمام (رض) إلى الدين منطلقة من نظريّة «الحدّ الأقصى»؛ ولهذا، فقد ذهب سماحته إلى ضرورة حضور الدين ومسؤوليّته في جميع ميادين الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، معتقداً أنّ الإسلام لم يألُ جهداً في تبيان أيّة نقطة تلعب دوراً في الهداية والسعادة، وتلبية شتّى احتياجات الإنسان والمجتمع، وأن يمتلك في هذا السياق نظاماً خاصّاً به. وفي هذه الرؤية، لا تتّفق الأديان التوحيديّة مع المدارس المادّيّة ـ كالشيوعيّة والرأسماليّة ـ ولا تجوّز التمسّك بغير التعليمات والأساليب الدينيّة. هذا، في حين أنّ المدارس والنُظُم المادّيّة اليوم، قد تمكنّت من تدوين قوانينها الذاتيّة، وبلورة مجموعة من العلوم والمعادلات التطبيقيّة؛ لتُقابل بها الأحكام والقوانين الصريحة للإسلام في الأبعاد المختلفة الفرديّة والاجتماعيّة، وتوسّع نطاق هذه المجموعات، بشعار الإدارة العلميّة للمجتمع. ومن الطبيعيّ أنّ خططها المقدّمة لإدارة الفرد والمجتمع قد اصطدمت في كثير من الأحيان بالأحكام الصريحة للإسلام؛ بيد أنّها عمليّاً قد حلّت محلّ الأحكام والتعليمات الدينيّة.

ووفقاً للشاكلة الفكريّة عند الإمام (رض) لا يمكن لهذه المجموعات ـ الّتي تُعدّ أداة للإدارة، وتنظيم الهياكل، وتيّار هيمنة الكفّار على المجتمعات الأخرى ـ لا يمكن أن تُعدّ كمفاهيم وهياكل مقبولة. ثمّ إنّ تعارُض الأُطر الدينيّة مع المفاهيم الرئيسيّة الرائجة وعلومها، واسع ـ وواضح في كثير من الأحيان ـ إلى درجة لا

يسمح بتنفيذها في المجتمع الإسلاميّ بالتزامن مع أحكام الإسلام الاجتماعيّة؛ بل والفرديّة أيضاً. وبالطبع، فإنّ من الممكن أن يوافَق على العلوم التطبيقيّة المادّيّة في المجتمع الإسلاميّ، وذلك في فترة العبور الّتي لم تتكوّن فيها البُنى التحتيّة للمجتمع التوحيديّ بعد؛ لكنّ أهمّ شروط هذه الموافقة هو عدم تعارض العلوم التطبيقيّة مع الدين التوحيديّ. وإنّ هذا التعارض قد لا يمكن ملاحظته في نظرة عابرة وبسيطة أبداً، غير أنّ من الممكن الوقوف عليه بوضوح من خلال تشريح المبادئ التي يقوم عليها الدين والعلم المادّيّ.

لقد أكد سماحة الإمام (رض) مرّات عديدة على ضرورة أن نقوم نحن بإنتاج العلوم ومشتقّاتها كالتقنية، معرباً عن قلقه من أنّ الصناعة الراهنة صناعة تدمّر الطبيعة، وتودي بحياة البشر. وهنا يقول (رض):

هل من الصحيح أن نصنع صواريخ لأنّهم يصنعونها؛ فعلينا أن نتابعهم ونشايعهم في ذلك؟! في حين أنّهم بهذه الصنّاعة إنّما يسعون إلى تدمير العالم؛ ونحن نصبو إلى صناعة لا يكون للتخريب فيها مكان؛ بل تكون مفيدة وبنّاءة[1].

لا ريب في أنّ هذا التصريح يعزّز الرؤية الرامية إلى أنّ من الممكن صياغة نوع آخر من التقنية والصناعة، بالتناسب مع الفطرة الإنسانيّة، والمتطلّبات الطبيعيّة؛ وذلك من خلال رؤية مغايرة للعلوم. ومن المؤكد أنّ النظرة الّتي تعتبر «الوضع الراهن» معياراً لصحّة السير، وتصادق على كلّ ما هو موجود، لا يمكن أن تكون نظرة إلهيّة؛ فإنّ معيار صحّتها متوقّف عل«الحقّ» و«الباطل».

---

(1) المصدر نفسه، ج18، ص219، 24/ 8/ 1362هـ.ش.

ومن جملة القضايا الأخرى الرئيسيّة والمؤثّرة في كيفيّة تكوّن العلم وتوجيه مسيرة الإنتاج له: الرؤية الكونيّة السائدة على هذه العمليّة المعقّدة. ذلك التفكير الّذي ينظر إلى العالم نظرة قشريّة، لا تتجاوز معرفة الطبقات المحسوسة للعالم، والذي لا تكترث رؤيته الكونيّة بخالق العالم والعوالم الأخرى، فينحصر هذا التفكير في وصفه المحسوس للعالم، وتفسيره لتغيّر الظواهر على ذلك المستوى. في هذه الحالة، وبسبب سيادة ذلك الأصل المفروض، لن يكون الاهتمام بما وراء العالم أمراً مبرّراً، وفي نهاية المطاف لن يكون أمام هذه النظرة سوى أن تفسّر كلّ التغييرات بالتأثير والتأثّر المادّيّين المتبادلين. وفي الأساس، فإنّ النظرة الغالبة في هذه الرؤية الكونيّة ترتكز على أنّ معيار المعرفة هو إدراك «الحواسّ»، وأنّ معيار الصحّة يتعيّن بقابليّة الموضوع للتجربة والاختبار. وقد أوضح سماحة الإمام (رض) هذه القضيّة في رسالته إلى غورباتشوف بأبهى وجه؛ حينما قال:

آمن المادّيّون بأنّ «الحسّ» معيار للمعرفة في رؤيتهم الكونيّة، واعتبروا كلّ ما هو غير محسوس خارجاً عن دائرة العلم، ورأوا أنّ الوجود يساوق المادّة، والشيء الذي لا مادّة له غير موجود. وتبعاً لذلك، اعتبروا عالم الغيب ـ كوجود الله تبارك وتعالى والوحي والنبوّة والمعاد ـ ضرباً من الأساطير؛ في حين أنّ معيار المعرفة في الرؤية الكونيّة الإلٰهيّة يشمل «الحسّ» و«العقل». وإنّ ما يدركه العقل يدخل في دائرة العلم؛ وإن لم يكن محسوساً. لهذا فالوجود يشمل عالمَيْ الغيب والشهادة، والذي يفتقد للمادّة من الممكن أن يكون له حظّ من الوجود. ومثلما يستند الوجود المادّيّ إلى «المجرّد»، فالمعرفة الحسّيّة

تستند إلى المعرفة العقليّة أيضاً[1].

اليوم، وبالرغم من أنّ الله سبحانه وتعالى لا يُجحد به، ولا يُجحد أيضاً بالأديان الإلٰهيّة وعالم ما وراء الطبيعة، في النُظُم المنبعثة من الحداثة؛ لكنّ هذه الهبة الإلٰهيّة العظمى للإنسان، وبسبب سيادة الإنسانويّة، والنزعة إلى أصالة العقل المستقلّ ذاتياً، وفكرة فصل الدين عن السياسة (علمنة الدين وتحويله إلى أمر عرفيّ وفرديّ)، لا تقوم بأيّ دور فعّال على أرض الواقع يستهدف إدارة الشؤون الفرديّة والاجتماعيّة للبشر.

وبالطبع، لن يمكن للدين ـ في هذه الحالة ـ أن يتبوّأ مكانة محدّدة في توجيه البحوث العلميّة. والحقيقة أنّ هذا التفكير عاجز عن العثور على علاقة تفوق العلاقات المادّيّة والحسّيّة في الواقع الموضوعيّ.

وفي هذا الصدد، يقول (رض):

مهما عمل علماء الطبيعة فإنّ غاية ما يمكن أن يتوصّلوا إليه لا يتجاوز إدراكهم لخصائص عالم الطبيعة؛ ولكن ماذا عن عالم ماوراء الطبيعة؟ هذا ما لا يمكن لهم أن يقدّموا أية إجابة عنه؛ فهو يختلف عن عالم الطبيعة من حيث الكمالات والمراتب. وهناك في عالم الطبيعة اعتبارات أكثر سموّاً من الاعتبارات الدنيويّة، ونحن غافلون عنها ولا يمكننا رؤيتها بالعين، وبإمكان الإنسان أن يصل إلى هذه المراتب من خلال المجاهدات والسير على الصراط المستقيم الذي رسمه له الأنبياء والرسل، والذي يعجز الإنسان عن الإتيان بمثله. فإنّ الله تبارك وتعالى

(1) المصدر نفسه، ج21، ص222، 11/ 10/ 1367هـ.ش.

بعث الأنبياء من أجل تربية هذا الإنسان؛ كي يصل إلى مراتب ما وراء الطبيعة، ولتكون التربية تربية إلهيّة[1].

الاستقلال

من المواضيع الأخرى الّتي أولاها الإمام الخمينيّ (رض) أشدّ الاهتمام، وأكد على تجنّبها على مختلف الصعد، موضوع التبعيّة، وضرورة الاستقلال الفكريّ والعلميّ والعمليّ في جميع الأبعاد. وفي مقولة العلم، يعدّ العلم المنشود من وجهة نظر سماحته هو العلم الذي لا يجعل المجتمع تابعاً للأجانب والقوى الكبرى، وإلّا، فإنّه لا يرى هذه العلوم غير مفيدة وحسب؛ بل ويعتبرها مضرّة تماماً أيضاً. ويقول في هذا الشأن:

وبما أننّا نُصرّ على كون الجامعة هي العقل المفكّر للشعب، فإنّ عليها أن تبتعد عن التبعيّات للشرق أو الغرب، ولا يمكن أن تبتعد إلّا أن تكوّن نموذجاً إسلاميّاً، فهذا لا يعني أنّ جامعتنا لا يجب أن تحصل على العلم والتكنولوجيا؛ بل يجب عليها أن تمارس آداب الصلاة فقط! فهذه مغالطة... كلا؛ نحن لا نخالف التخصّص، ولا نخالف العلم، نحن نخالف أن نكون خدماً للأجانب؛ فنحن نقول: إنّ التخصّص الذي يجرّنا إلى أميركا أو إنكلترا أو إلى الاتحاد السوڤييتيّ أو الصين، هذا التخصّص تخصّص مهلك؛ وليس تخصّصاً بنّاءً[2].

ويضيف في موضع ثانٍ:

يحتفي الإسلام بالعلم إلى درجة قد لا يرقى إليها أيّ دين أو

---

(1) المصدر نفسه، ج4، ص176، 6/ 8/ 1357هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج14، ص359، 4/ 3/ 1360هـ.ش.

مسلك آخر. فالعلم أهمّ شيء في الإسلام؛ ولكن ليس العلم الذي يجرّنا إلى الفساد، ولا العلماء الذين يرمون شعبنا في أحضان الغرب أو الشرق. إنّ الإسلام يسعى لكي يُنمِّي العلم في العقول المستقلّة، في العقول التي لا تنوي الحجّ صوب الغرب أو الشرق، في العقول التي تفكّر في الإسلام. وهذا هو الاستقلال الذي يستطيع أن يجعل البلد مستقلّاً[1].

يتحدّث سماحته وبشكل متزامن عن ضرورة التخلّص من التبعيّة العلميّة والفكريّة في جميع الميادين، وضرورة امتلاك نظرة جديدة لإنتاج العلم النافع، منوّهاً ـ من جهة أخرى ـ بضرورة التغيير والتعديلات الأساسيّة في الجامعة، ومطالباً بمواءمة هذا القسم المهمّ من المؤسّسات المنتجة للعلم مع ثقافة المجتمع.

وفي تحليل أعمق، تشير الكلمة السابقة إلى مبدأين رائجين بخصوص آليّة إيجاد التطوّر في الجامعة وكيفيّة أسلمتها؛ إذ ذهب سماحته في أحدهما إلى أنّ مجرّد إحداث التغيير في الأجواء الأخلاقيّة للجامعات بإمكانه أن يصبح المنطلق للتعديلات الأساسيّة، وذهب في الآخر إلى اعتبار ضرورة التغيير الجذريّ في الهياكل المنتجة للعلم شرطاً للتغيير الأساسيّ في الأجواء الجامعيّة. أمّا في النظرة الثانية، والّتي يؤمن بها الإمام الراحل (رض) بحقّ، تُعرّف المفاهيم والهيكليّات باعتبارها أرضيّة لتربية الإنسان؛ ولذلك، فما دامت الأُسس والأرضيّات لتغيير «الأخلاق» و«الفكر» و«السلوك» لم تتعرّض للتحوّل، لا يمكن أن نتوقّع أناساً ذوي نظرة حديثة، تكون بيدهم دقّة الإدارة والتنمية الاجتماعيّة.

---

(1) المصدر نفسه، ص431، 23/ 3/ 1360هـ.ش.

إنتاج العلم في خدمة المجتمع واكتفائه الذاتيّ

من مؤشّرات مطلوبيّة العلم في رؤية سماحة الإمام (رض)، **مدى نفع العلم للمجتمع**. فالعلم الّذي لا يحلّ معضلة من معضلات المجتمع، ولا يخدم مصلحة الإسلام والبلاد؛ بل يكون في سياق مصالح الأجانب، ليس من الممكن أن يُعدّ علماً نافعاً. ولهذا تراه (رض) يقول:

يقع الإسلام على رأس الأديان التي تعظّم العلم والتخصّص، وهو يدعو الناس إلى ذلك؛ حتّى أنّه دعا إلى تلقّي العلم أينما وجد، ولو كان من كافر؛ ولكن يجب أخذه ووضعه في خدمة الإسلام والبلد، وليس أن تأخذوا العلم وتستخدموه ضدّ بلدكم[1].

ويردف (ره):

يجب أن تصبح الجامعات إسلاميّة؛ لتكون العلوم التي تدرّس فيها من أجل الشعب، وفي سبيل تعزيز الشعب، ولمواكبة احتياجات الشعب[2].

ومن نافل القول إنّ من تداعيات سيادة الثقافة الأجنبيّة وهيمنتها، شيوع روح التأثّر بالاستهلاك في المجالات المختلفة؛ ومنها: التعوّد على استهلاك العلوم، من دون أيّ تدخّل مؤثّر في إنتاجها. وهذه السياسة كانت قد تأصّلت إلى درجة أنّ البعض أخذ يتحدّث عن الاقتباس والاستعانة بعلوم الآخرين فقط، ولا يتفوّه بكلمة عن

---

(1) المصدر نفسه، ج14، ص360، 4/ 3/ 1360هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج12، ص251، !/ 2/ 1359هـ.ش.

الإنتاج. وتسبّبت سيادة هذه الروح في نزوع المجتمع نحو النماذج الغربيّة المستوردة لرفع احتياجاته، وهي نماذج مصمّمة على أساس نظام احتياجات مختلف، ومبتنية على ثقافة ونظرة ورؤية كونيّة مختصّة بالمجتمعات المادّيّة، ولا تتلاءم مع نظام الاحتياجات والقِيَم الخاصّة بنا. ولذلك، لمّا استشعر سماحة الإمام (رض) الخطر، دعا الشريحة المفكّرة والفاعلّة في المجتمع إلى العمل على رفع الاحتياجات المختلفة، ونيل الاكتفاء الذاتيّ؛ ذلك لأنّ عدم التحرّك الجادّ للإنتاج والاكتفاء الذاتيّ العلميّ يزيدِ من خطر نفوذ الأعداء أضعافاً مضاعفة، وفي هذا يقول:

عليكم أن تسعوا لاكتساب العلم وبلوغ التخصّص في الفروع المختلفة، وينبغي أن يكون ذلك أساس نشاط الطلاب الأعزّاء وفعاليّاتهم؛ وذلك لتوفير احتياجات البلد، وتحقيق الاكتفاء الذاتيّ. ومما يُؤسف له أنّ النظام البائد عمل كلّ ما بوسعه لجعلنا مرتبطين بالاستعمار في كلّ شيء، وجعل شعبنا يمدّ يده إلى الآخرين في كلّ ما يحتاج إليه. لذا عليكم ـ أيّها الأعزّاء ـ السعي إلى التخلُّص من هذه التبعيّة، ولا تغفلوا عن طاقاتكم البشريّة وقدراتكم الإيمانيّة، وتجنّبوا الاعتماد على الأجانب، واحرصوا على استقلالكم في مختلف المجالات[1].

الاقتران بالأخلاق والتربية والقِيَم الروحيّة

باعتبار أنّ الإنسان كائن ذو إرادة واختيار، فإنّ إرادته تؤثّر دوماً في توجيه الإنتاج، والإفادة من العلم، واستخدامه الخاصّ. وأساساً،

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص80، 31/ 6/ 1358هـ.ش.

الإرادة المقترنة بالإيمان والقِيَم الروحيّة تضع العلم **في** **مساره** الصحيح، والعلم الفاقد للتهذيب منشأ للكثير من المفاسد والأضرار. ومن هنا، تجده يقول:

المهمّ في الجامعات والأكاديميّات أو معاهد إعداد المعلّمين أو إعداد الطلبة أن تكون برامجهم التعليميّة مشفوعة بالتربية الإنسانيّة. فما أكثر من بلغوا المراتب العليا في العِلم؛ لكن من غير تربية إنسانيّة! وضرر هؤلاء على البلاد والشعب والإسلام أكثر وأشدّ من ضرر الآخرين. فمن كان له علم غير مقترن بتهذيب الأخلاق والتربية الروحيّة كان ضرر علمه على الشعب والبلاد أكبر من ضرر أولئك الذين لا علم لهم؛ فإنّ هذا العلم سوف يجعل في يده سيفاً، وبهذا السيف سوف يتمكّن من اجتثاث جذور بلد بأكمله، ثمّ لا يُبقي منه شيئاً ولا يذر[1].

ويتابع في موضع آخر:

لقد ذكر الله عزّ وجلّ معيار العلم بواسطة الأنبياء، والحقّ هو أنّ «العلم نور»، فالعلم نور يقذفه الله في قلوب الناس، فإذا أوجد النورانيّة فهو العلم، وإذا أصبح حجاباً للإنسان فذلك ليس علماً؛ بل حجاباً: «العلم هو الحجاب الأكبر»[2].

«العلم المنشود» من وجهة نظر الإمام (رض) من جنس النور، وهو المؤثّر في إنارة القلب، ويقصد سماحته بهذا، الإشارة إلى الحديث الشريف: «**العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء**»[3]. ومن هنا، فإنّ كلّ ما يبعث على مزيد من النورانيّة والتقرّب والمعرفة هو

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص310، 6/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج13، ص508، 18/ 10/ 1359هـ.ش.

(3) العلّامة المجلسي، **بحار الأنوار**، ج1، ص225.

من جنس «العلم»، وكلّ ما يسبّب الابتعاد عن الله سبحانه وتعالى والتكبّر وقسوة القلب والظلمة هو من جنس «الجهل»؛ وإن سُمّي ذلك بالعلم عند البعض، أو حظيَ روّاده في مجالات الإنتاج والتوزيع بإعجاب المجتمع النخبويّ. وعلى ضوء ذلك، من المستبعد أن يمكن إدراج العلوم المنبثقة من النهضة المادّيّة والإنسانويّة، ضمن العلم النورانيّ. كما أنّ البربريّة الحديثة الّتي تنشأ منها أحياناً أضرار لا تعوّض في الطبيعة والإنسانيّة، ناتجة من علوم كهذه، وإنّ أصغر خطيئاتها حصر الدين التوحيديّ في زاوية الكنائس والمساجد. وهنا يقول (رض):

إنّ جميع أنواع الدمار التي تلحظون وقوعها في شتّى البلدان إنّما هي دمار نشأ على يد العلماء! علماء الجامعات كانوا منشأ تلك القضايا؛ أولئك الذين يصنعون الصواريخ والطائرات الكذائيّة. إنّ مصدر كلّ هذا الدمار هم هؤلاء، وإنّ كلّ ما يصيب البشر فمن العلم؛ ذلك العلم الفاقد للتهذيب[1].

إنّ أهمّ مبدأ لنظريّة المعرفة لدى الإمام (رض) بشأن جميع العلوم يتمحور حول الآثار التي تتركها تلك العلوم في تربية الإنسان ونزوعه إلى السعادة. وفي هذه الرؤية، يكون المنشأ للعلم الحقيقيّ المربّي للإنسان هو مدرسة الوحي، ونتاج مثل هذا العلم التربية الإلٰهيّة والتأدّب بالسُنَن الروحانيّة. وهنا يقول:

إنّه لمن السذاجة حقّاً ظَنُّنا أنّ التخصّص يكفي، فلو أردنا ترويج العلم والاستفادة من العلم والعلماء، لا بدّ من أنّ يكون علماً غير مشوب بالانحراف، فلا نأتي لشبابنا بأساتذة ومعلّمين ربّتهم موسكو أو واشنطن. إنّ متخصّصين كهؤلاء قد يعالجون مرضاً

---

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج16، ص499، 28/ 6/ 1361هـ.ش.

ظاهريّاً هنا؛ لكنّهم في الوقت نفسه سيزرعون عدّة أمراض داخليّة وباطنيّة في جانب آخر، فيزول عنّا مرض صغير ونُبتلى بداء عظيم[1].

ويمضي الإمام في بيان رؤيته فيقول:

لا ينبغي لنا إذا ما استوردنا منهم أن نصبح إنكليزاً أو روساً أو أميركيين؛ بل يجب أن نكون مسلمين. وبالطبع فإنّ الإفادة من العلوم وتلقّيها من الغير لا مانع فيه. لكن، يجب الانتباه إلى أن نتلقّى العلوم من جهة لا تسعى لإضلالنا؛ فإنّهم في الماضي ـ عندما كانوا يعطوننا من بعض علومهم وتخصّصاتهم ـ كانوا يرومون إضلالنا عن كلّ شيء، وإلى تعويدنا على أن نكون مستهلكين فقط[2].

ويتابع كذلك:

إنّه لمن السذاجة حقّاً ظنّنا أنّ التخصّص يكفي... وأنّ العلم هو المعيار؛ فإنّ العلم الإلٰهيّ نفسه ليس هو المعيار، علم التوحيد أيضاً ليس هو المعيار، ولا حتّى الفقه أو الفلسفة ولا أيّ علم آخر. العلم المعيار هو العلم الذي يضمن السعادة للبشريّة، وهو العلم الذي يتضمّن التربية والتزكية، وهو العلم الذي يلقيه المربّي، وهو ذاك الذي تربّى تربية إلهيّة[3].

4.4. الثمرة العمليّة للعلم المنشود

إنّ المنتجات العلميّة في المجتمعات غير الإلٰهيّة ـ وبسبب هيمنة

---

(1) المصدر نفسه، ج13، ص510، 18/ 10/ 1359هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج18، ص219، 24/ 8/ 1362هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج13، ص510، 18/ 10/ 1359هـ.ش.

الرؤية الكونيّة المادّيّة، ومعيار المعرفة الحسّيّة ـ عاجزة عمليّاً عن الهداية، وإدارة المجتمع، وتلبية الاحتياجات المعنويّة. وبطبيعة الحال، إذا ما أردنا نيل هذا الهدف، فإنّ الضرورة الداعية إلى أن يكون إنتاج العلوم النظريّة والعلوم التطبيقيّة منطلقاً ومنبعثاً من الرؤية الكونيّة الإلٰهيّة تتضاعف أكثر وأكثر.

من هنا، كان الإمام الراحل (رض) يصرّ على مطالبته بمواءمة الثقافة الحوزويّة والثقافة الجامعيّة لتنمية المعارف. ومن ذلك قوله:

إنّ ثقافة الجامعات والمراكز غير الحوزويّة اعتادت على العلوم التجريبيّة ولمس الحقائق أكثر من الثقافة النظريّة والفلسفيّة. ومن خلال المواءمة بين هاتين الثقافتين وردم الهوّة بينهما، يجب العمل على الدمج بين الحوزة والجامعة؛ كي يتّسع المجال لنشر وبسط المعارف الإسلاميّة[1].

إنّ أحد الفصول المهمّة في آراء الإمام الراحل (رض) في ما يخصّ العلم، هو موضوع تشذيب العلم، وتطويقه بالتوحيد، وبالطبع فإنّ هذا الأمر يختلف عن مسألة تهذيب العالِم نفسه.

لقد لخّص الإمام (رض) ـ موضّحاً الرؤية الكونيّة المادّيّة وأثرها على الصعيد العلميّ ـ جهود العالم الغربيّ العلميّة في كونها مقتصرةً على «فهم الطبيعة» وحسب، ولم يعتبر هذه المساعي العلميّة تصبّ في مسير «السيطرة على الطبيعة من أجل القِيَم الروحيّة». وقد قال في هذا الشأن:

ليس للإسلام رؤية مستقلّة للعلوم الطبيعيّة، وكلّ العلوم الطبيعيّة

(1) المصدر نفسه، ج21، ص99، 29/ 4/ 1367هـ.ش.

في كلّ مراتبها ليست هي ما يريده الإسلام الذي يسخّر الطبيعة من أجل الواقع، ويقود الكلّ صوب الوحدة والتوحيد... الإسلام يريد في هذه الطبيعة معنى آخر، ويتوخّى لهذا الطبّ وتلك الهندسة وعلوم الفلك معاني أخرى[1].

وقال أيضاً:

يجب أن يكون الفرق بين الجامعات الغربيّة والجامعات الإسلاميّة في الأطروحة التي يقدّمها الإسلام للجامعات. الجامعات الغربيّة ـ مهما بلغت في مراتب رقيّها ـ إنما تدرك الطبيعة، ولا تسيطر عليها من أجل سبب روحيّ[2].

لقد صمّم الله سبحانه وتعالى نظام الخلقة بحيث يمكن فيه للعبوديّة وكذلك للطغيان والعصيان له سبحانه وتعالى أن يأخذ مجراه. ولهذا، فإنّ أسباب السعادة والشقاء كليهما متوفّر للإنسان؛ بيد أنّ الإنسان يختار أحد السبيلين بنفسه. وبعبارة أخرى، فقد سخّر الله له الطبيعة والإمكانيّات المادّيّة للإنسان؛ ولكنّ نوع الاستخدام ونظرته إلى الطبيعة يتوقّفان طرداً على اختياره الأوّليّ؛ فالإنسان الّذي له آمال مادّيّة تكون نظرته مادّيّة، واستخدامه للطبيعة أيضاً سيكون في سياق الأهداف والميول غير الإلٰهيّة، وبالتالي فهو لا يهتمّ ـ والحال هذه ـ إلّا بالمظاهر المادّيّة.

وأمّا الإنسان الموحّد والمدارس التوحيديّة، فهما يعتبران الطبيعة أداةً وسبباً للعبوديّة والتوحيد، ويستخدمانها في هذا السبيل، وكذلك يهتمّان بتحليل الظواهر الطبيعيّة وتفسيرها من جانبها الإلٰهيّ. إنّهما لا

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص433، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص433، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

يحاولان فهم قوانين الطبيعة فحسب؛ بل يريدان أيضاً أن يسخّرا الطبيعة ذاتها للقِيَم الروحيّة والمعنويّة، وأن يلحظا معبودهما في الطبيعة والمادّة. نعم، إنّ الإنسان الموحّد يسعى دوماً إلى تحديد فكرة عالم المادّة والطبيعة ضمن وحدة وكثرة جديدتين، بحيث يكونا جزءاً من نظام الخلقة الإلٰهيّة المرتكز على التوحيد. وهنا تجده (رض) يقول:

> إنّ الإسلام يردّ كلّ المحسوسات والعالم إلى مقام التوحيد، وتعاليمه ليست تجريبيّة، ولا رياضيّة؛ ففيه كلّ شيء، كما أنّ تعاليمه ليست طبيّة، كلّ هذه فيه؛ لكنها مقيّدة بالتوحيد. وإنّ الطبيعة بأسرها، وكلّ الظِلال الظلمانيّة عائدة لذاك المقام النورانيّ الذي هو منتهى مقامات الألوهيّة[1].

ويتابع القول:

> إنّ المعنى الذي يريده الإسلام ـ سواء من العلوم الطبيعيّة أم غير الطبيعيّة ـ هو أن تكون مقيّدة بالعلوم الإلٰهيّة وعائدة إلى التوحيد، وأن يكون لكلّ علم بُعد إلهيّ، فحين ينظر الإنسان في الطبيعة يرى الله فيها، وحين ينظر في المادّة يراه فيها أيضاً، وحين ينظر في سائر الكائنات يرى الله فيها. فالذي جاء الإسلام من أجله هو إعادة جميع الكائنات الطبيعيّة إلى الألوهيّة، وجميع العلوم الطبيعيّة إلى العلوم الإلٰهيّة. وهذا هو المعنى المطلوب من الجامعات، لا الطبّ نفسُه؛ مع أنّ الطب يجب أن يكون، والعلوم الطبيعيّة يجب أن تكون، والعلاج البدنيّ لا بدّ منه؛ لكنّ المهمّ هو مركز الثقل، ألا وهو التوحيد. فكلّ هذه يجب أن ترجع إلى جهة الألوهيّة[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص434، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص435، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

وأمّا المعرفة المادّية، فلأنّها تلاحظ علاقة الطبيعة بعالم ما وراء الطبيعة بشكل منقطع، فلا يمكنها أن تهتدي إلى الطبقات العميقة، وآفاق عالم الإمكان التي تفوق الطبيعة .

ويقول (رض) في هذا الصدد:

هؤلاء الذين يدّعون أنّنا عرفنا العالم وأعيانه، إنما رأوا ورقة دونيّة صغيرة من هذا العالم وركنوا إليها. هؤلاء الذين يقولون: نحن عرفنا الإنسان، إنما عرفوا شبحاً للإنسان، ولم يعرفوا الإنسان، شبحاً لحيوانيّة الإنسان، وظنّوه الإنسان[1].

وهو أيضاً، أنّ العلوم المعاصرة لا تُستخدم على أساس الدين، ولا لتنمية المعرفة الإلٰهيّة. ومن هنا، قال:

يجب أن يكون المعنى الذي نريده للعلوم ـ مع أننا نوقّره ونثني عليه، لِكل العلوم الطبيعيّة، ولكلّ العلوم المادّية ـ هو الخصيصة التي يريدُها الإسلام منها، وهي خصيصة لا يعرفها الغرب، وإذا عرف منها شيئاً، فهو أدنى دلالاتها، والمعنى الذي نريده لعلوم جامعاتنا ولعلوم المدارس القديمة ليس هذا المعنى الطافي على السطح الآن، ومفكّرونا يأخذون بهذا المعنى الطافي على السطح، ويعملون به، وهو عمل جليل جدّاً؛ لكنّه ليس ما يريده الإسلام... ولا يجب أن نتخيّل أنّ العلوم في الإسلام مثل العلوم التي لدى عامّة الناس، أو عامّة الأنظمة[2].

وبناء على هذا، يجب أن نفرّق بين العلوم التي يرونها مستقلّة وتلك العلوم التي طرحها الإسلام. العلوم الإسلاميّة هي كلّ هذه

---

(1) المصدر نفسه، ص434، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج8، ص434، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

إضافةً إلى خصيصة أخرى ليست في غيرها. الفرق بين العلوم الإسلاميّة في كلّ حقل ومجال وبين العلوم الأخرى أنها تتمتّع بزيادةٍ في الإسلام ليست في غيره، وتلك الزيادة هي الجانب المعنويّ والروحانيّ والإلٰهيّ[1].

ونحن إذا تمعّنّا في دراسة آراء سماحة الإمام (رض) ومواقفه بشأن العلم ونظريّة المعرفة، فسوف يتبيّن لنا أنّ رؤيته حول العلم ليست بمطلقة؛ بل يذهب فيها إلى وضع بعض الشروط؛ منها: السؤال عمّن يمتلكه، ومن أين جاء؟ وما معياره ووظيفته؟ وكيف ينظر إلى الطبيعة والإنتاج والتوزيع والاستهلاك؟ ولهذا، فإنّ كيفيّة الإجابة عن هذه التساؤلات هي التي من شأنها أن تحدّد وضع العلم المنشود.

وبناءً على هذه النظرة، فإنّ المطلوب والمنشود من الفروع العلميّة والنظريّات الجديدة هو ما يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة تنمية ثقافة التوحيد في المجتمع. ومن هذه الرؤية، فإنّ الوحيد الّذي بإمكانه أن يوجّه أو يصوّب ظهور العلوم أو تغييرها وتكاملها هو «الدين». والتأكيد على فصل العلم عن الدين وضرورة علمنة العلم، لا ينتج منه سوى الميل للشهوات أو النزوع إلى الدنيا.

5. الأُطر والحدود

إذا كان الدين ملبيّاً لجميع الاحتياجات الفرديّة والاجتماعيّة، وشاملاً لمختلف الميادين والشؤون الفرديّة والاجتماعيّة، وإذا كان «العلم» يعدّ أداةً لرفع الحاجة، وتصميم نظام الاحتياجات، فمن

---

(1) المصدر نفسه، ص436، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

الطبيعيّ أن لا يمكن لأُطر هذه النهضة العلميّة أن تكون أقلّ نطاقاً من ميدان الاحتياجات.

ولمزيد من الإيضاح يتوجّب علينا ـ على أقلّ التقادير ـ أن نشير إلى رؤيتين بهذا الشأن؛ رؤية تنطلق من توسيع نطاق المباحات، لتترك الحياة الجماعيّة للبشر عمليّاً منساقة للعقل والعرف، ولتحدّ من دور الدين في التنمية الاجتماعيّة؛ ورؤية أخرى تؤمن برحابة دائرة استحضار الدين في تلبية احتياجات الإنسان. ولا شكّ في أنّ الإمام الخمينيّ الراحل (رض) ـ نظراً إلى مبناه الفكريّ الّذي تناولناه بالتفصيل ضمن بحث مبادئ نهضة إنتاج العلم وتنميته ـ يميل إلى الرؤية الثانية، ويشدّد على سيادة الإسلام، وإحياء الحضارة الإسلاميّة العظمى قال في هذا الشأن:

يمتلك الإسلام ثقافة ثريّة لبناء الإنسان؛ ومن هنا، تجده ـ بغضّ النظر عن اللّون واللغة والمنطقة ـ يقود الشعوب إلى الأمام؛ لا إلى يمين، ولا إلى شمال، ويهدي الناس إلى الأبعاد الاعتقاديّة والأخلاقيّة والعلميّة، ويحثّهم على طلب العلم، والبحث عن المعرفة من المهد إلى اللّحد. فالإسلام في البعد السياسيّ يهدي الدول إلى إدارة حكومة سليمة في جميع المجالات، من دون اللّجوء إلى الكذب والخداع والمؤامرات المضلّلة، وإلى إقامة علاقات أخويّة ووثيقة مع الدول الأخرى التي تلتزم بالتعايش السلميّ، بعيداً عن الظلم والاستغلال، وإلى كون الاقتصاد سليماً، وغير مرتبط بأحد أو تابع لأحد، وفي مصلحة الجميع ورفاهيّتهم؛ فيكون الاهتمام بالضعفاء والمحتاجين المعوزين مثمراً، كما يسعى إلى تطوير الزراعة والصناعة والتجارة. أمّا في البُعد العسكريّ، فإنّه يقوم بتدريب كلّ من له صلاحية الدفاع عن البلاد تدريباً عسكريّاً؛ للاستفادة

منهم في الأوقات المناسبة والضروريّة، ويجعل التعبئة العامّة في هذه الأوقات اختياريّة تارةً، وإجباريّة أخرى. أمّا في الأيّام العاديّة فيدرّب عناصر مؤمنة ومتمرّسة للدفاع عن الحدود، وتنظيم المدن، وتأمين الطرق، وحفظ النظام[1].

وأضاف في موضع آخر:

إنّ قوانين الإسلام لم تغفل عن أيّ شيء يتعلّق بتشكيل الحكومة، ووضع قوانين الضرائب، والقوانين الحقوقيّة والجزائيّة، وما يرتبط بنظام الدولة؛ من تنظيم للأمور العسكريّة والإداريّة[2].

من جانب آخر، فإنّ الحوزة العلميّة والجامعة باعتبارهما المؤسّستين اللّتين تتحمّلان العبء الرئيسيّ لإنتاج المعلومات التي يحتاجها المجتمع، واللّتين تتعهّدان بإنتاج المعارف والعلوم اللّازمة لإدارة المجتمع، تُعدّان المخاطب الرئيسيّ لهذه الحركة.

ومن هنا، تتّسع دائرة هذه النهضة لتشمل جميع المعارف المنتجة بواسطة هاتين المؤسّستين. ولأجل بلوغ الأهداف المرجوّة من نهضة إنتاج العلم، ورأب الصدع العلميّ الموجود، تتضاعف أهمّيّة التحقيق، وإعادة إنتاج المعرفة والبحث العلميّ بشكل موسّع في اتّجاه تنمية وتكامل المعلومات والمعارف لهاتين المؤسّستين. وبالطبع لا يخفى أنّ نوعيّة الإنتاج، وتكامل التقنية في المجتمع الإسلاميّ، يجب أن تكون على أساس العقل الجمعيّ، وفي خدمة الأُطر والأهداف الدينيّة. والحقّ أنّ الدين يتّصف بالأهليّة والإمكانيّة اللّازمتين لإنتاج العلم والتقنية.

---

(1) المصدر نفسه، ج19، ص343، 25/ 5/ 1364هـ.ش.

(2) **كشف الأسرار**، مصدر سابق، ص184.

ويجدر القول إنّ من أهمّ مميّزات الفقه الإماميّ التي يكمن فيها سرّ انتعاشه وبقائه، حالة الحيويّة والمنهجيّة التي يتحلّى بها. فقد تمكّن هذا الفقه على مرّ التاريخ من تلبية احتياجات العصر، حتّى أنّه في كثير من الأحيان استطاع أن يجتاز العهد الّذي يعيش فيه؛ بحيث ظهرت فاعليّة الكثير من منتجاته خلال القرون الآتية، واستفيد منها؛ ولكنّ ظهور الثورة الإسلاميّة فتح آفاقاً جديدة أمام الحوزات العلميّة، وجعل دائرة التوقّع من الدين ذات أفق وسيع جدّاً وعلى مستوى عالميّ في جميع شؤون إدارة المجتمعات. لقد جعل هذا الحدث العظيم الفقه الإماميّ في هذه الفترة في مواجهة سيل عارم من المسائل والمواضيع الحكوميّة التي تتطلّب عمليّة الردّ عليها ثراءً علمياً متزايداً، كمّاً ونوعاً. فمن الجهة الكمّيّة، من الضروريّ أن ينوجد الفقه في دوائر وميادين أكثر، وأن يفتح أمامه آفاقاً جديدة. وكذلك من الجهة النوعيّة، ينبغي أن تنمو الفقاهة؛ لتحظى عمليّة إصدار الأحكام في المسائل والموضوعات بدقّة متناهية.

ولأنّ تلبية الاحتياجات والإدارة الاجتماعيّة تنطلقان من قاعدة الدين، فمن الضروريّ أن تنتهي صحّة استناد جميع الخطط والتعليمات والتنظيمات التنفيذيّة إلى الشرع المقدّس، وأن تكتسب منها الحجّيّة. ولا شكّ في أنّ أساليب الاجتهادَ المصطلح اليوم تهتمّ بتلبية الاحتياجات الفرديّة أكثر من أيّ شيء آخر، وعلى الرغم من أنّ نخباً وشخصيّات كبرى من الحوزة قد انوجدت في الهيكل الحكوميّ، أو المناصب الرسميّة، ومواقع صنع القرارات الحكوميّة العامّة؛ بيد أنّ الحوزة ـ بشكل عامّ ـ لم تخض غمار الموضوعات الاجتماعيّة إلّا قليلاً، لأسباب مختلفة تاريخيّة ومعرفيّة؛ ولذلك لم يكن لديها خلال هذا العصر حضور شامل في هذا المجال الحساسّ بشكل أساسيّ وجدّيّ. وإنّ الفراغ الموجود في ميدان الفقاهة والفقه

الاجتماعيّ ـ أو بالأحرى: علم أصول استنباط الأحكام الاجتماعيّة ـ أدّى إلى إحالة هذا القسم إلى النظام التخصّصيّ للبلاد، تحت عنوان معرفة الموضوع. ولهذا، فقد رفض سماحة الإمام (رض) مرّات عدّة ـ ضمن تصريحاته ـ آراء القائلين بعجز الدين عن أداء دوره في الإدارة الاجتماعيّة لأبعاد كافّة المجتمع، داعياً المفكّرين إلى العمل على فهم أفضل وأوسع لأبعاد الإسلام المجهولة، وإلى إنتاج المعارف الجديدة؛ حيث قال في بعض كلماته:

إسعوا أيها السادة في تهذيب النفس، وفي ترسيخ مبادئ الإسلام، وفي تمتين أُسس الفقه الإسلاميّ، وفي تنمية فقه الإسلام، هذا الفقه الغنيّ؛ فليس له في العالم مثيل. فحاولوا تنميته ونشره[1].

وقال في موضع آخر:

فليكتبوا جميع أحكام الإسلام، وليبيّنوا فنونه، وجميع شؤونه، ويوضحوها ويعرضوها للعالم. يجب أن تُكتب وتُنشر قوانين الإسلام في كلّ جانب من جوانب الحياة، وإذا أمكنهم، فليقوموا بتأسيس محطّة إذاعيّة لإطلاع العالم، ونشر الإسلام الحقيقيّ في كلّ أصقاع الدنيا؛ هذا لكي يطّلع العالم على ما بأيدينا، ولكي يفهموا أنّنا نعيش هذا الوضع على الرغم مما لدينا! إنّها لمسؤوليّة عظيمة تقع على عواتق العلماء الأعلام ـ أعلى الله كلمتهم ـ ، تقع على عواتقهم، وعلى عواتقكم أنتم أيّها السادة. فأنتم ـ أيّها الفضلاء الأعلام، والعلماء من الشريحة الشابّة ـ مسؤولون أيضاً، وفي المستقبل سوف تقع مسؤوليّة

(1) **صحيفة النور**، مصدر سابق، ج6، ص289، 11/ 12/ 1357هـ.ش.

الإسلام على عواتقكم، كما أنّكم الآن مسؤولون أيضاً، وهي مسؤوليّة عظيمة[1].

ومن هذا المنطلق، يؤكّد سماحة الإمام (رض) على فتح باب الاجتهاد؛ من أجل نيل ذلك المنشود، والحفاظ على فاعليّة النظام:

يجب أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً دائماً في الدولة الإسلاميّة، وإنّ طبيعة الثورة والنظام تقتضي دائماً أن تعرض الآراء الاجتهاديّة الفقهيّة في جميع المجالات ـ وإن كانت متباينة ـ بصورة حرّة، ولا يحقّ لأحد وليس بوسعه أن يحول دون ذلك[2].

وفي الأساس، فإنّ ما يبرّر ضرورة فتح باب الاجتهاد هو التطوّر الدائم للموضوعات والظروف الاجتماعيّة على المستوى الوطنيّ أو العالميّ؛ حيث أنّ التطوّرات الاجتماعيّة الموسّعة تتطلّب أحكاماً تتلاءم مع كلّ عصر؛ لتنمو المعارف بشكل مطّرد، وتُصان السيادة الدينيّة، ويُزاح بذلك هاجس إقصاء الدين إلى الهامش تبعاً للظروف المتجدّدة.

ومن البديهيّ أنّ تكامل المعرفة الدينيّة والوقوف على الأبعاد الجديدة لمعرفة الإسلام، الّتي ثبتت حجّيّتها واستنادها إلى الشريعة، يحتاجان ـ علاوةً على ضرورة التعبّد والأمانة والتجنّب من أيّ حكم مسبّق، أو إقحام الذوق الفرديّ لفهم المعارف الإسلاميّة ـ إلى منهج وتقعيد خاصّ.

---

(1) المصدر نفسه، ج2، ص37، 23/ 8/ 1344هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص177، 10/ 8/ 1367هـ.ش.

وفي واقع الأمر، يحتاج وجود الفقه والاجتهاد في هذا الأفق الجديد، وتموضع «الدين» في موقع الإدارة الاجتماعيّة، والفهم المتجدّد للنصوص، و- أخيراً - تنمية المعارف الدينيّة، يحتاج كلّ ذلك إلى مناهج متناسبة مختصّة بها. وإنّ فقدان المناهج الفاعلّة في ميدان استنباط الحكم سيضطرّ العلماء والخبراء في المجتمع الإسلاميّ إلى قبول غير محبّذ بالأساليب الذوقيّة والتأويليّة. ومن هنا، لا يعتبر سماحة الإمام (رض) الاجتهاد المصطلح كافياً، ويتكلّم عن ضرورة انفتاح باب الاجتهاد والتواجد في الميادين الاجتماعيّة.

وممّا لا يمكن التشكيك فيه، التطوّر المستمرّ للموضوعات والظروف الاجتماعيّة، ولا يخفى أنّه لا تتوفّر إمكانيّة صدق الأحكام وانطباقها على المصاديق، من دون التعرّف على العلاقات المعقّدة السائدة على الموضوعات الاجتماعيّة. وفي هذه الحالة، لن يتيسّر إصدار الفتوى بالاتّكاء على العمومات والإطلاقات. وبتعبير أفضل: التعرّف على الآثار المتبادلة التي تتركها الموضوعات السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة بعضها على البعض الآخر، واحد من أهمّ الضرورات التي تفرض نفسها في ميدان استنباط الحكم من قبل الفقهاء. يقول (رض) في هذا الصدد:

أمّا بالنسبة إلى الدروس والبحوث في الحوزات فإنّني أؤمن بالفقه التقليديّ والاجتهاد الجواهريّ، وأرى عدم جواز التخلّف عنه. فالاجتهاد وفق هذا النهج صحيح؛ ولكنّ هذا لا يعني أنّ الفقه الإسلاميّ يفتقر إلى الحيويّة. فالزمان والمكان عنصران رئيسيّان في الاجتهاد، ومن الممكن أن تجد مسألة كان لها حكم معيّن، ثمّ تغيّر إلى حكم آخر تبعاً لتغيّر العلاقات السائدة في السياسة والاجتماع والاقتصاد في نظام ما. أي إنّنا من

خلال المعرفة الدقيقة بالعلاقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة المحيطة بالموضوع الأوّل الذي يبدو أنّه لا يختلف عن السابق، نجده في الحقيقة قد أصبح موضوعاً آخر يتطلّب حكماً جديداً بكلّ تأكيد[1].

ومن خلال التدقيق في مجموعة التصريحات ـ بل والنظام الفكريّ للإمام (رض) ـ يظهر للعيان أنّ مراد سماحته من «الزمان» و«المكان» ليس معناهما الفلسفيّ؛ بل الظروف الاجتماعيّة والعالميّة، وأثرها في تحوّل الموضوعات والعلاقات. وفي هذه الحالة، يجب أن نتجنّب النظرة العابرة لإصدار الحكم، وأن نحدّد عنوان كلّ موضوع بملاحظة تأثير الموضوعات بعضها في البعض الآخر، والتأثير في الهيكل الاجتماعيّ، ثم نُصدر الحكم المتناسب معها في نهاية المطاف.

هل أُخذت حقّاً بعين الاعتبار تعقيدات الموضوعات الاجتماعيّة المتداخلة والمتعدّدة الأطراف، التي يتزاحم بعضها مع البعض الآخر بصورة عشرات الحالات؛ بل مئات الحالات، في ميدان صنع القرار العامّ، وبشكل منتظم ومُمنْهَج في الفقه الموجود والاجتهاد المصطلح؟

من هنا، لا يمكن الثقة بفاعليّة الأحكام الاجتماعيّة في تلبية احتياجات المجتمع ما لم يكن نظام «معرفة الموضوع» و«معرفة الحكم» في المجتمع الإسلاميّ منسجماً ومتماسكاً على أساس أنموذج متّسق وواضح، ينتظم كلّ منهما بالاستناد إلى منطق مختلف تماماً عن الآخر.

---

(1) المصدر نفسه، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

ولو كانت الموضوعات اليوم غير معقّدة كما كانت في الماضي، فلربّما أمكن أن تنحصر المشكلة الرئيسيّة في التطبيق والتنفيذ؛ لكن لنا أن ندّعي من خلال ما مرّ من توضيحات أنّ المواضيع المتجدّدة التي هي في تطوّر وانبعاث مستمرّين، تتطلّب منهجاً حديثاً في ميدان الاستنباط.

وعلاوة على تكامل منهج الاجتهاد (معرفة الحكم)، من الممكن أن يكون إصلاح «منهج معرفة الموضوع» واحداً من المواضيع الجديدة في نهضة إنتاج العلم. وبالطبع، فإنّ هذا الأمر بذاته يزيد من نطاق هذه القفزة العلميّة.

وقد لفت الإمام (رض) الخمينيّ عناية المفكّرين إلى فاعليّة الفقه في تحقيق شعار «الشموليّة العالميّة» للإسلام، وتطبيق المبادئ الرصينة للفقه، قائلاً:

الهدف الأساس يكمن في كيفيّة تمكّننا من تطبيق المبادئ الرصينة للفقه في عمل الفرد والمجتمع، وأن تكون لدينا حلول للمعضلات. وإنّ أقصى ما يخشاه الاستكبار أن يجد الفقه والاجتهاد قد تجسّدا في الواقع العمليّ والموضوعيّ، وأن يكونا قد أوجدا القدرة على المواجهة لدى المسلمين[1].

وتابع (ره):

علينا أن نحرص على تجسيد الفقه العمليّ للإسلام بعيداً عن الدبلوماسيّة السائدة في العالم، ومن دون أن نعبأ بالغرب المحتال أو الشرق المعتدي؛ وإلّا فطالما كان الفقه مستوراً في

---

(1) المصدر نفسه، ، ج21، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

الكتب وفي صدور العلماء، فإنّه لن يلحق بالناهبين الدوليّين أيّ ضرر. وما لم يكن لعلماء الدين حضور فاعل في جميع القضايا والمعضلات، فلن يكون بوسعهم أن يدركوا أنّ الاجتهاد المصطلح غير كافٍ لإدارة المجتمع[1].

ومع ذلك، فإنّ تلبية الإسلام لكلّ الشؤون الفرديّة والاجتماعيّة، وتفعيل الفقه، وتقديم النظريّات الاجتهاديّة المؤثّرة في هذا المجال، تستدعي أموراً أهمّها المعرفة الصحيحة بقضيّتي: الدولة والمجتمع. من هنا، قال (رض):

يجب أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً دائماً في الدولة الإسلاميّة، وإنّ طبيعة الثورة والنظام تقتضي دائماً أن تعرض الآراء الاجتهاديّة الفقهيّة في جميع المجالات ـ وإن كانت متباينة ـ بصورة حرّة، ولا يحقّ لأحد وليس بوسعه أن يحول دون ذلك؛ ولكنّ المهمّ هو المعرفة الصحيحة للدولة والمجتمع، التي تؤهّل النظام الإسلاميّ للتخطيط والبرمجة في ضوء ذلك بما يصبّ في مصلحة المسلمين؛ لأنّ وحدة الرؤية والعمل أمر ضروريّ. وهنا بالذات لم يعد الاجتهاد بمفهومه الاصطلاحيّ كافياً[2].

وفي هذه الكلمة، يصرّح سماحة الإمام (رض) بضرورة تطبيق أحكام الإسلام، ويعتبر أنّها تستلزم معرفة المواضيع الرئيسيّة؛ مثل «الدولة» و«المجتمع». وبطبيعة الحال، لا يمكن الوصول إلى تخطيط صحيح ومتماشٍ مع المجتمع من دون معرفة كهذه، كما لن تُتاح إمكانيّة تطبيق المعارف والأصول الفقهيّة والدينيّة الرصينة. ثمّ إنّ

(1) المصدر نفسه، ص292، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص177، 10/ 8/ 1367هـ.ش.

التعارض بين ميدانَيْ «العقيدة» و«العمل»، وتبعاً لذلك: اتّهام الإسلام بعدم الفاعليّة، سيكون أحد التداعيات السلبيّة لهذا الفراغ. ومن لا يلتفت للعلاقات والتعقيدات في الدولة والمجتمع، وتغيير أساليب الحكم في العالم المعاصر، وإيجاد الآلاف من القضايا الجديدة، ولا يشعر بالفراغ النظريّ في هذا المجال، سوف يعجز عن النفوذ إلى عمق رؤيته (رض):

إنّ الحوزات العلميّة وعلماء الدين مطالبون دائماً باستيعاب حركة المجتمع، والتنبّؤ بمتطلّباته واحتياجاته المستقبليّة، وأن يكونوا مهيّئين لاتخاذ ردود الفعل المناسبة إزاء الأحداث قبل حدوثها. فمن الممكن أن تتغيّر الأساليب الرائجة لإدارة أمور المجتمع في السنوات المقبلة، وتجد المجتمعات البشريّة نفسها بحاجة إلى أفكار إسلاميّة جديدة لإيجاد حلول لمشكلاتها، فينبغي لعلماء الإسلام الكرام أن يفكّروا بذلك منذ الآن[1].

إنّ التعريف الذي يقدّمه الإمام (رض) عن موضوع معقّد وهائل، كالدولة والمجتمع، يختلف عن مصطلحات العلوم السياسيّة وعلم الاجتماع الرائج وأدبيّاتها. وفي الأساس، فإنّ رؤية سماحته (رض) عن الدولة وأهدافها وغاياتها، وكيفيّة تنشيط الموارد البشريّة وإدارة المجتمع، هي من نوع آخر. ففي هذه الرؤية، «لا تتكفّل الدولة فقط بإدارة الشؤون المادّيّة، وإحداث نظام اجتماعيّ معيّن، وتوفير الأمن فقط؛ بل أيضاً آليّات إقامة الأحكام الإلٰهيّة، والأخذ بيد المجتمع نحو النور والهداية والروحانيّة»[2]، وإنّ تنظيم

(1) صحيفة الإمام، الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج21، ص292، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج13، ص292، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

الشؤون المادّيّة يجري برمّته في سياق تلك الهداية والإدارة.

ويجدر القول إنّ الإمام (رض) ـ ومن خلال نظرته هذه ـ يعتبر الدولة فلسفة عمليّة للفقه في شتّى جوانب الحياة البشريّة، والنظريّة الحقيقيّة التامّة لإدارة الإنسان والمجتمع، والملبّية لجميع المشاكل الاجتماعيّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة. وفي هذا الصدد يقول:

الدولة من وجهة نظر المجتهد الحقيقيّ تمثّل الفلسفة العمليّة لكامل الفقه في شتّى صعد الحياة الإنسانيّة. وإنّ الدولة هي تجسيد الجانب العمليّ للفقه في تعامله مع المعضلات الاجتماعيّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة. كما أنّ الفقه هو النظريّة الواقعيّة المتكاملة لإدارة الإنسان والمجتمع من المهد إلى اللّحد[1].

هذه الرؤية تختلف كثيراً عن العلوم الاجتماعيّة العلمانيّة التي تفصل الدين عن مشهد إدارة الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، وطبعاً عندما يتغيّر تعريف «السيادة»، وكيفيّة النظرة إلى المجتمع، تتغيّر على أثرها الأحكام المتعلّقة بها. لذلك، تجد الإمام (رض) ـ انطلاقاً من نظرته هذه ولبعض المصالح ـ يوقف العمل ببعض الأحكام (كالحجّ مثلاً) لفترة معيّنة من الزمن.

وتكمن أهمّيّة هذه المعرفة في أنّ تطبيق أحكام الإسلام في المجتمع يستلزم معرفة هذا الموضوع والموضوعات الكامنة في كُنهِهِ.

وبهذه النظرة إلى الدولة والمجتمع، تبدو الرؤية الّتي تذهب إلى إحالة الموضوع المتخصّصين والخبراء الموجودين، وإصدار الحكم من قبل الفقهاء بالمنهج السابق نفسه، عديمة الجدوى وللأسف لا

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

تتناغم الرؤى التخصّصية الموجودة على صعيد مقولة الدولة وغاياتها، مع الأفكار التوحيديّة الأصيلة. كما أنّ أصحاب هذه الأفكار غالباً ما ينظرون في وصف الموضوعات إلى المسألة مجرّدة من العلاقات والآثار السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة الّتي تكوّن الأبعاد الرئيسيّة للمجتمع. هذا ناهيك عن أنّ دراسة الموضوع اليوم لا يُعار فيها أساساً أيّ اهتمام لتطبيق «معرفة الموضوعات» على المعتقدات والشريعة المقدّسة، وأنّ الخبراء في الأغلب يتناولون تفسير الظواهر الاجتماعيّة من دون عناية بهذه المسائل، وفي ظلّ هذا النقص تتضاعف ضرورة العمل على تخطيط جديد في ميدان «معرفة الموضوعات»؛ بهدف تقديم وصف جديد ومتّسق مع المعتقدات والغايات.

إنّ إصلاح منهج «معرفة الموضوعات» وتكامله من شأنه أن يخلق أجواءً تسود مجال النظام التخصّصيّ؛ إذ يمكن ـ من خلال نظرة شاملة إلى الموضوعات والابتعاد عن النظرة التجريديّة ـ أن نوجد درعاً أمنيّة حصينة في مواجهة ما يختلقه الأجانب من أحداث، وأن ننقل المجتمع الإسلاميّ من مرحلة التأثّر بالموضوعات المستحدثة إلى مرحلة صناعة الأحداث في ساحة العمل الاجتماعيّ، وإيجاد الموضوعات الجديدة للوجود الفعّال على صعيد الثقافة العالميّة. وفي الأساس، فإنّ المعنى الوحيد للسيادة الدينيّة كونها تسوق المجتمع باتّجاه المثل العليا الإلٰهيّة مرحلةً بمرحلة، مع السيطرة على إدارة مستمرّة في شأن تغيير الموضوعات، وإيجاد المواضيع الجديدة.

ومن جملة النماذج البارزة لصياغة الموضوعات: أطروحة الثورة الثقافيّة، وأَسْلَمة الجامعات، وتصدير الثورة وغير ذلك. ولا يليق بالحكّام والمواطنين في المجتمع الإسلاميّ أن يهبطوا بمستوى النظام

من درجة صنع الأحداث إلى مسؤوليّته إزاء الموضوعات التي تفتعلها الثقافة الأجنبيّة أو القِيَم المعنويّة الغربيّة. لقد كان الإمام الراحل (رض) بطلاً حقيقيّاً في صنع الأحداث ضدّ الأعداء على الصعيد السياسيّ، فتمكّن سماحته بطرحه لنظريّة «لا شرقيّة، لا غربيّة» من أن يوجد أجواء جديدة من الموضوعات في الأدبيّات السياسيّة الدوليّة، والنظام العالميّ؛ بل وأن يؤثّر في مسيرة الانتخابات الرئاسيّة لإحدى القوى الكبرى في فترتين زمنيّتين[1].

إنّ طرح موضوع النهضة العلميّة والثقافيّة في حدّ ذاته، يمكن أن يُعدّ نوعاً من صنع الأحداث، وهو بذلك ينبئ بثقة متعالية باستقرار الثورة السياسيّة، والولوج في ميدان صناعة الثقافة، وعدم الاستسلام للنماذج الغربيّة المستوردة، وينمّ عن إرادة جادّة لتعبئة الطاقات الموجودة في المجتمع حول هذا المحور، وتلبية الاحتياجات، وقطع التبعيّة، والخروج عن التأثّر، والتحلّي بالحيويّة والفاعليّة في هذا المجال.

ومن الطبيعيّ أنّ الذي يُتوقّع من الفقه في الأفق الجديد هو إيجاد المسائل والموضوعات الّتي من شأنها أن تغيّر المجتمع وتطوّره وتسوقه إلى العبوديّة، وتنمية الإيمان، وتأخذ بزمام إدارة التكامل الاجتماعيّ. لذلك، تجد الإمام (رض) يؤكّد أنّ على الفقيه أن يكون نفسه عارفاً بالموضوعات في القضايا العامّة. وبالطبع، فإنّ الدولة ـ في حدّ ذاتها ـ من أهمّ المواضيع. من هذا المنظور، تقع القضايا العامّة لمعرفة الموضوعات ضمن دائرة الفقه والاجتهاد. وعند هذه الرؤية، لن يتسنّى الحكم والولاية الاجتماعيّة من دون معرفة الموضوعات العامّة من المنظور الدينيّ.

---

(1) إشارة إلى هزيمة جيمي كارتر مرشّح الحزب الديمقراطيّ في الولايات المتحدة الأميركية بسبب الاستيلاء على وكرهم التجسّسي في إيران.

وفي هذا الصدد يقول (رض):

ينبغي للمجتهد أن يكون محيطاً بقضايا عصره، فالنّاس والشّباب وحتّى عامّة المجتمع لن يقبلوا من المرجع والمجتهد الاعتذار عن إبداء الرأي في المسائل السياسيّة. إنّ الإحاطة بسبل التصدّي للمؤامرات والتضليل الذي تمارسه الثقافة السائدة في العالم، وامتلاك البصيرة والرؤية الاقتصاديّة، والاطّلاع على كيفيّة التعامل مع الاقتصاد المسيطر على العالم، ومعرفة السياسات وكذلك الساسة، ومعادلاتهم التي يُملونها، وإدراك موقع القطبين الرأسماليّ والماركسيّ ونقاط قوّتهما وضعفهما، وهما في الحقيقة من يحدّدان استراتيجيّة النظام العالميّ؛ إنّ كلّ هذا يعتبر من خصائص المجتهد الجامع وسماته. فلا بدّ للمجتهد من التحلّي بالحنكة والذكاء والفراسة في هداية المجتمع الإسلاميّ الكبير، وحتّى غير الإسلاميّ، ويجب أن يكون مديراً ومدبّراً حقّاً، فضلًا عن اتّسامه بالإخلاص والتقوى والزهد الذي هو من شأن المجتهد[1].

إنّ الحدود بين معرفة الموضوعات وإصدار الأحكام في القضايا الحكوميّة العامّة، ضيّقة للغاية، ولا يقتصر واجب الفقيه في هذا الميدان على الإفتاء فحسب؛ بل من الضروريّ أيضاً أن يكون مطّلعاً على الموضوعات العامّة بهدف معرفة الأحكام الشاملة.

ولذلك، يرى الإمام (رض) أنّه إذا كان المجتهد هو الأعلم في العلوم الحوزويّة المتداولة؛ لكنّه ليس عارفاً بزمانه، فاجتهاده ليس بكامل. وهنا يقول:

---

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج21، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

بل إنّ الشخص حتّى لو كان الأعلم في العلوم الحوزويّة المعهودة، لكنّه عاجز عن تشخيص مصلحة المجتمع، أو غير قادر على تمييز الأشخاص الصالحين والنافعين عن غيرهم، وبشكل عامّ: مفتقر إلى الرؤية الصحيحة، والقدرة على اتخاذ القرار في المجال الاجتماعيّ والسياسيّ، فإنّ مثل هذا الشخص لا يُعدّ مجتهداً في المسائل الاجتماعيّة والحكوميّة، ولا يستطيع أن يتسلّم زمام أمور المجتمع[1].

يُظهر هذا الكلام من سماحته الحقيقة القائلة بأنّ الفقيه إن لم يتمتّع بالأسلوب الفاعل في معرفة الموضوعات الحكوميّة، ولم يستطع أن يتعرّف على الأوضاع المختلفة، فإنّه لا يُعتبر من أصحاب الرأي، ولا يعدّ مجتهداً في القضايا الحكوميّة. ولهذا، فإنّنا بحاجة إلى شبكة من العلوم التطبيقيّة الجديدة لمعرفة الموضوعات المعقّدة، وإدارة الدولة، طبقاً للدين الإسلاميّ الحنيف.

(1) المصدر نفسه، ص177 ـ 178، 10/ 8/ 1367هـ.ش.

الفصل الثاني

برنامج النهضة العلميّة والثقافيّة

بعد تبيين رؤى سماحة الإمام الخمينيّ (رض) في فصل ماهيّة النهضة العلميّة والثقافيّة، وتطبيق «المعنى»، و«المفهوم»، و«الضرورة»، و«الهدف»، و«المبادئ»، و«أُطر النهضة العلميّة والثقافيّة»، وتبيان ماهيّة نهضة التنمية العلميّة والثقافيّة، وكذلك فلسفة طرح هذا الموضوع وضرورته استناداً إلى آرائه، سنتناول خلال الفصل الثاني، برنامج النهضة العلميّة والثقافيّة. وبعبارة أخرى كيفيّة القيام بتلك النهضة، وطرق الوصول إليها، وذلك بالاعتماد على الكتابات والتصريحات الّتي تفضّل بها سماحته. وهذا البرنامج يشتمل على ثلاثة محاور؛ هي: الإمكانيّات، والتحدّيات، والحلول.

إنّ الموضوع الرئيسيّ في هذا الصدد هو الحديث عن «كيفيّة» تحقيق هذه النهضة. ولكن، قبل أن نتطرّق إلى موضوع الكيفيّة وبيان الحلول، من الضروريّ أن نبحث عن تحديد الإمكانيّات، وبيان التحدّيات والمعوّقات التي تواجه هذه الحركة العلميّة العظيمة، وفي

الأساس، لن يبقى مبرّر منطقيّ لبحث الحلول من غير الوقوف على الإمكانيّات والتحدّيات.

ما تقدّم في الفصل الأوّل كان تصويراً للوضع المنشود، والموقع المثاليّ للنهضة، وأمّا ما نحن بحاجة إليه في مبحث التخطيط لنيل الغاية، فهو التعرّف على الوضع الراهن، ومعرفة العقبات والإشكاليّات التي يعاني منها هذا الوضع؛ لكي نعرض حلولاً صحيحة ومدوّنة نظراً إلى تلك العقبات والإشكاليّات. وعليه ـ وبتعبير أفضل ـ : يجب ملاحظة المراحل التالية لصياغة برنامج منسجم:

1. تحديد الإمكانيّات.
2. معرفة التحدّيات.
3. تقديم الحلول.

1. تحديد الإمكانيّات

تتلخّص جميع الطاقات العلميّة والثقافيّة في المجتمع الإيرانيّ المعاصر بكلّ ما يمتّ بصلة إلى الحوزة والجامعة، تلكما المؤسّستين المنتجتين. ولهذا، كان من الطبيعيّ أن تتوجّه تصريحات الإمام الراحل (رض) ونداءاته في أمر إنتاج العلم والثقافة إلى جميع العاملين الحقيقيّين والاعتباريّين في القطّاع الثقافيّ، سواء الجامعيّين منهم أم الحوزويّين. وقد اهتمّ سماحته بالحوزة والجامعة باعتبارهما الجناحين العلميّين، والمؤسّستين المتمّمتين في التنمية العلميّة للبلاد.

علاوة على ذلك، فإنّ محوريّة الوليّ الفقيه في النظام الإسلاميّ، تقع على رأس الركائز السياسيّة التي من شأنها دعم النهضة العلميّة والسير بها قُدماً، وهو بذلك يُعدّ أضخم رأسمال لهذه النهضة. ولا شكّ في أنّ امتلاك صلاحيّات السلطة يوفّر ـ تحت مظلّة

من التنظيم والتخطيط ـ الإمكانيّة اللازمة لتعبئة القطاعات التعليميّة والبحثيّة والتنفيذيّة وغيرها في اتجاه إنتاج العلم والثقافة.

والثورة الإسلاميّة تستطيع من خلال إدارتها ورعايتها الشاملة للكفاءات الشابّة ـ على مستوى الدافع والحيويّة والفاعليّة ـ أن تفتح آفاقاً جديدة في حدود العلم، كما نجحت في تحقيق انتصارات عظيمة على ساحات الحرب المفروضة. ولقد ورد هذا الموضوع ضمن كلمات الإمام الخمينيّ (رض) مرّات وكرّات، منوّهاً في ذلك بدور الجامعة والحوزة، بصفتهما طاقتين ضخمتين للبلاد من أجل إيجاد القفزة العلميّة والإصلاح الثقافيّ. وفي هذا الشأن نكتفي بهذا القدر؛ للحؤول دون تكرار العبارات الّتي تقدّم ذكرها، والتي سنأتي على ذكرها في ما بعد.

2. معرفة التحدّيات

يواجه مفكّرونا ومؤسّساتنا العلميّة تحدّيات وعقبات وإشكاليّات جمّة في نهضة التجديد العلميّ. بعض هذه الإشكاليّات لها جذور في ماضي البلاد، والتحدّيات الأخرى ترتبط بالحاضر والمستقبل. ولا ريب في أنّ أهمّ هذه التحدّيات في رؤية الإمام الراحل (رض) هي: التغرّب، والتبعيّة، وضعف نظريّة المعرفة الدينيّة، الّتي سنشرحها تباعاً.

1.2. التغرّب (التأثّر السلبيّ بالغرب)

انطلاقاً من اعتباره الثقافة الدينيّة حاجزاً أمام تسلّطه وسيطرته، النظام السلطويّ، يحاول من خلال توحيد الثقافات وتطبيقها وفقاً لثقافته، أن يهاجم بكلّ ما أُوتي من قوّة ثقافة الشعوب الأخرى،

خاصّة ثقافتهم الدينيّة، وهو يتقدّم في هذا السبيل لتحقيق هذه الأهداف بخطوات مصطبغة بالأساليب الحديثة، وبلغة العلم والتخصّص، وبطبيعة الحال من خلال المراكز العلميّة والتكنولوجيّة الجديدة.

يقول سماحة الإمام (رض) بهذا الشأن:

لم يكن استهداف المستعمرين لثقافة المجتمعات التي يسيطرون عليها من دون سبب أو من باب الصدف؛ بل إنّ ذلك مسجّل على رأس أهدافهم. وليس من باب الصدفة أيضاً أن نرى مراكز التربية والتعليم في البلدان المختلفة ـ ومنها إيران ـ منذ الابتدائيّة وحتّى الجامعة، هدفاً لهجوم المستعمرين؛ خاصّة الغربيين منهم، وقد انضمّت إليهم في الآونة الأخيرة أميركا والاتحاد السوفيتيّ. ولقد قدّمت أبواق المتغرّبين والمتشرّقين وأقلامهم ـ عن وعي أو عن غير وعي ـ ، وكذلك قدّم الأساتذة المنبهرون بالغرب والشرق في الجامعات منذ تأسيسها، وخاصّة في العقود الأخيرة، خدمات جليلة للغرب والشرق.

ممّا لا شكّ فيه أنّ تدفّق الطلاب بعد تخرّجهم وتعلّمهم للعلوم الغربيّة والشرقيّة ـ سواء من الثانويّات أم من الجامعات ـ نحو الغرب أو الشرق، والذي كانت نتيجته الثقافة الغربيّة والشرقيّة، سبّب كارثة أدّت إلى استسلام مجتمعنا من دون قيد أو شرط للقوى الكبرى؛ حيث أنّ مجتمعنا كان في داخله غربيّاً أو شرقيّاً على الرغم من ظاهره الإيرانيّ الإسلاميّ[1].

إنّ استخدام الأساليب الدقيقة والحسّاسة لنقل الثقافة المادّيّة

(1) المصدر نفسه، ج15، ص243-244، 31/ 6/ 1360هـ.ش.

الغربيّة، وتقديم النماذج الجديدة والخلّابة للحياة، وتلبية الحاجات العامّة في مختلف مرافق الحياة الاجتماعيّة؛ منها: نماذج الأطعمة، والألبسة، وبناء المدن، والاقتصاد، والتقنيّة، وغيرها، وإنتاج المفاهيم العلميّة والتخصّصيّة فيها، وباختصار: نماذج الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، هذا الاستخدام شكّل جذباً للعوامّ والخواصّ إلى درجة جعلت عامّة شعوب العالم تقريباً ـ ومنها بلادنا ـ يزاوجون في نماذجهم في الحياة بين الأصالة والحداثة، وذلك من خلال ترحيبهم بجزء من الثقافة السائدة على الحضارة الغربيّة. وللأسف، فقد ظهر نوع من التعارض السلوكيّ في المجال الاجتماعيّ بسبب التناقض المبدئيّ بين الإسلام والحداثة المنفلتة.

والواقع أنّ رسوخ الثقافة الأجنبيّة في نسيج الثقافة الوطنيّة لأيّ مجتمع ـ بغضّ النظر عن المبادئ السائدة على تلك الثقافة ـ يحدث دائماً بشكل تدريجيّ؛ وإنّ تغيير العادات الاجتماعيّة، وفرض النماذج الخاصّة على الآخرين، بحاجة إلى عقود من الغزو الثقافيّ المدروس والشامل. وقد تمكّنت الحضارة الغربيّة اعتماداً على مبادئ الإنسانويّة، والإفادة من نماذجها للتنمية الاجتماعيّة، من أن تبتلع شيئاً فشيئاً قسماً كبيراً من الثقافات، والثقافات المصغّرة؛ حتّى في المجتمعات الإسلاميّة. ولهذا، فإنّنا إذا شهدنا اليوم تغييرات على مستوى المأكل، أو الملبس، أو اللّهجة، أو النظام القضائيّ، أو غير ذلك في المجتمعات المسمّاة «النامية» أو «المتخلّفة»، فعلينا أن نعزو السبب الرئيسيّ إلى نسيان التقاليد والثقافة الأصليّة للشعوب من جهة، وفرض أنموذج الحياة المادّيّة وظاهرها كمكسب من مكاسب الحداثة من جهة أخرى. ويقول الإمام الراحل (رض) بهذا الشأن متألّماً:

سوف نحتاج إلى فترة طويلة حتى نُفهِم العاملين في كلّ مكان، والموظّفين في كلّ مكان، ضرورة أن لا تكون كلّ أمورنا تقليداً للغرب... هذه قضيّة نواجهها نحن تقريباً في كلّ الأماكن التي يظنّون أنّ شكل بلداننا يجب أن يكون كما عند أولئك. سوف تطول المدّة إلى أن نغيّر هذا النمط، وإلى أن نُفهم جميع الشرائح أنّ الأمر ينبغي أن لا يكون كذلك؛ وإنّما يجب أن نكون مستقلّين في أفكارنا وآرائنا[1].

ويضيف قائلاً:

إنّه لمن المؤسف حقّاً أن نجد بلادنا مع ما لديها من تشريعات إسلاميّة، وقضاء إسلاميّ، وثقافة إسلاميّة، تتجاهل هذه الثقافة، وهذه التشريعات، وتسير وراء الغرب. إنّ الغرب في نظر بعض فئات هذا الشعب يمثّل كلّ شيء، فهم يظنّون أن لا شيء في أيّ مكان آخر سوى الغرب. وهم لا يرجعون إلى أنفسهم في حلّ الأمور؛ لأنّ عقول من كانوا على رأس السلطة قد نشأت على فقدانهم المطلق لشخصيّتهم، واعتبارهم الغرب قبلتهم في كلّ شيء. حتّى صرّح أحد متنوّريهم أو مفكّريهم ـ بحسب زعمهم ـ أنّنا غير قادرين على التقدّم إلّا إذا جعلنا كلّ شيءٍ في حياتنا إنكليزيّاً[2].

إنّ تقبّل أنموذج الحياة الغربيّة ـ وللأسف ـ ارتبط بالتعلّق بهذا النوع من أنماط الحياة والتحضّر. وقد تسبّب هذا التعلّق والمظهر المزركش لأنموذج العيش المادّيّ في الغفلة عن الطبقات الباطنيّة لهذه الحضارة، وعدم الاكتراث بالثقافة الإسلاميّة الثريّة وتعاليمها

(1) المصدر نفسه، ج11، ص196، 18/ 9/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج12، ص4، 12/ 10/ 1358هـ.ش.

البنّاءة. كما أنّ الشغف والتعلّق الروحيّ، والانبهار بالمفاتن الخلّابة للغرب، قد أدّيا إلى أتمّ وجوه التبعيّة بين المجتمعات الحرّة، وجعلت مواطني هذه المجتمعات يغفلون عن الأبعاد الكفريّة والمعادية للدين لحداثة كهذه.

وإذا أمعنّا النظر يمكن لنا أن نلحظ الاستكبار على الله في كثير من الطبقات الفكريّة والعلميّة والاجتماعيّة الغربيّة. ويجدر القول إنّ أصحاب العلوم والثقافة المادّيّة بترديدهم شعار الإنسانويّة لم يدعوا مجالاً لعبوديّة الله تعالى، أو لتدخّل المفاهيم المقدّسة في ميدان الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، أو المنتجات العلميّة. كما تتبلور اليوم التنظيمات الاجتماعيّة العامّة في العالم الحديث على أساس مطالب الإنسان المادّيّ وأصوات الأغلبيّة الّتي تتأثّر نفسها بهيمنة الدعاية ووسائل الإعلام العملاقة، ولا تلعب الأديان التوحيديّة الأصيلة أيّ دور في تحديد متطلّبات السلوك الفرديّ وتحرّك النظام الاجتماعيّ بناءً على القوانين. ولهذا السبب، لا تتمثّل غاية الحضارة والنظام المادّيّين إلّا في تنظيم العلاقات الاجتماعيّة على أساس القوانين البشريّة، وتلبية الاحتياجات المادّيّة، والتوصّل إلى الرفاهيّة والتنمية الاقتصاديّة. وبالطبع، فإنّ المسألة المنسيّة في هذه الدوّامة هي الأخلاق والقِيَم المعنويّة.

يقول سماحة الإمام (رض) في تبيين رأيه حول الحضارة الغربيّة:

> أولئك الذين يريدون أن يعيبوا على الإسلام يقولون: إنّه مخالف لكلّ تحضّر: «الإسلام مخالف لكلّ تحضّر»! وهذا وهم؛ فالإسلام غير مخالف للتحضُّر أصلًا. الإسلام هو الذي أوجد حضارةً دامتْ ستمائة أو سبعمائة عام، فقام بإدارة عالم وهو تقريباً أكثر أرجاء المعمورة؛ مع أنّه لم يكن الإسلام الأصيل.

ليس الإسلام مخالفاً للتحضّر، بل هومخالف للتعلّق بالدنيا، وحبس الفكر عليها، وهو يأبى أن تكون آمالنا وأمانينا كلّها دنيويّة، ليصير همّنا مأكلنا، وتغدو همّتنا كلّها أن نأكل طيّباً، وننام حسناً، ونتمتّع جيّداً، هذا هو التعلّق بالدنيا، وهذا هو حظّ الإنسان الذي همّه مأكله، وهو ما يأباه الإسلام الذي يدعو للتحضّر في أسمى معانيه، وهو التحضّر المنضبط بالروحانيّة. لقد رضي الأنبياء بكلّ مظاهر التحضّر؛ لكن المنضبط منه، وليس الطليق المنفلت[1].

وعلى هذا الأساس، فالحقيقة القائلة بأنّ التعلّق بالمظاهر المادّيّة يؤدّي إلى التبعيّة لهم، والغفلة عن التداعيات المشؤومة لهذا التوجّه، حقيقة قابلة للفهم. وإنّ من آثار التعلّق العامّ توجّه القطاع النخبويّ والعلميّ في المجتمع نحو اكتساب معايير الحياة الغربيّة في مختلف المرافق، وبذل قُصارى الجهد لإنتاج ما يسرّع عجلة هذا الدولاب المغلق ويوسّع حركته، بناءً على المناهج العلميّة المستوردة.

وما من شكّ في أنّ بقاء هذه التبعيّة الروحيّة والنزعة العامّة سيهدّد مجتمعنا، ويُعدّ أكبر حاجز لبدء النهضة العلميّة والثقافيّة وشمولها. ومن هنا، فإنّ الإمام الراحل (رض) قد تعقّب سبب هزيمة المسلمين بعد صدر الإسلام عند هذه الحقيقة المرّة. وهنا يقول:

يجب أن نعرف كيف استطاع الإسلام في الصدر الأول ـ وبعد مرور نصف قرن من ظهوره ـ أن يفتح البلدان على الرغم من أنّ عديد المسلمين كان قليلاً، ولم يكن لديهم أيّة معدّات حربيّة متطوّرة؟ ولماذا فقدوا الآن كلّ شيء؛ مع أنّ أعداد نسماتهم

---

(1) المصدر نفسه، ج12، ص4، 12/ 10/ 1358هـ.ش.

أصبحت كبيرة، وأصبحوا يمتلكون المعدّات الحربيّة، والموارد الغنيّة؟! لماذا كان الأوائل كذلك، ونحن هكذا؟! السبب هو أنّ الأشخاص الذين بايعوا الرسول الأكرم (ص) في صدر الإسلام، رغم أنّهم كانوا قلّة؛ ولكنّهم كانوا مؤمنين بالإسلام بشكل كامل، وكانوا يأبون على أنفسهم حياة الذلّ والهوان، وكانوا يعتبرون الشهادة فوزاً عظيماً. وإنّ تلك المعنويّات التي كانت لديهم هي الّتي جعلتهم ينتصرون على الروم والفرس، الإمبراطوريّتين العظيمتين آنذاك. ولكن بعد ذلك، بدأ المسلمون يفقدون قوّة إيمانهم شيئاً فشيئاً، ويغرقون في أمور الدنيا ومادّيّتها[1].

إنّ نجاح الثقافة الوطنيّة أو فشلها في المجتمع ينشأ دوماً من أُسس نظام الدوافع الاجتماعيّة، والأخلاق، والقِيَم المعنويّة، أو انعدامها. ويُسقط نظام الفكر والثقافة على الدوام من منهل نظام الدوافع الاجتماعيّة. و«السلوك الاجتماعيّ» نتاج للتعاطي المعقّد والدائم بين نظامَيْ: الدوافع والأفكار. أمّا «التغرّب» فيوصف كأكبر حاجز أمام المدينة الفاضلة الإلٰهيّة، وتأسيس البنى التحتيّة للحضارة الإسلاميّة؛ لأنّ الهويّة الاجتماعيّة لأيّ شعب هي تعلّقاته الروحيّة، ولكن ليس من الممكن أن نتوقّع مستقبلاً مشرقاً لذلك الشعب وهو يختار الثقافة المستوردة المتقاطعة مع الهويّة التاريخيّة.

2.2 التبعيّة

التعلّق بنمط الحياة الأجنبيّة، والتطبّع العامّ على قيميّة محاكاة النماذج الغربيّة، يؤدّيان إلى التبعيّة في أبعاد المجتمع بأسره؛ لأنّ من الطبيعيّ ـ في ظلّ هذا النوع من الأنموذج الاجتماعيّ الخاصّ

(1) المصدر نفسه، ج9، ص38، 19/ 4/ 1358هـ.ش.

ـ أن تلبّى جميع الاحتياجات من الغرب، أو أن تصطبغ المنتجات الوطنيّة بصبغة غربيّة. ولا شكّ في أنّ نطاق هذه التبعيّة من شأنه أن يشمل جميع الميادين العلميّة والتخصّصيّة أو الثقافة العامّة.

في هذا المجال يقول الإمام الخمينيّ (رض):

كلّ مشاكلنا ومآسينا هي بسبب أنّنا أضعنا أنفسنا، وأجلسنا أمراً آخر مكانها. ولهذا ترون في إيران أنّ الأشياء إذا لم تُسمَّ بأسماء غربيّة فإنّها لا تلاقي رواجاً، الصيدليّات والمعامل التي تحيك النسيج يجب أن تضفي على الأقمشة أسماء غربيّة، وتزركشها بكلمات وأحرف غربيّة! شوارعنا يجب أن تسمّى بأسماء غربيّة! كلّ ما لدينا ينبغي أن يكون ذا طابع غربيّ! هؤلاء الكتّاب و«المتنوّرون» عندما يريد أحدهم أن يكتب كتاباً يجعل عنوانه غربيّاً، أو عندما يقرّر مطلباً يستشهد بأقوال شخص غربيّ. العيب في ذلك أنهم متغرّبون، وأنّنا نحن أيضاً وافقناهم على ذلك. فإذا لم نرَ ذلك الاسم الغربيّ على الكتاب أو الصيدليّة أو الأقمشة فإنّنا لا نهتمّ بها، وأوّل كتاب نلتفت إليه ويثير انتباهنا ـ عندما ندخل المكتبة مثلًا ـ هو ذلك الذي يحمل اسماً أو مصطلحاً غربيّاً، ويحتوي على ألفاظ غربيّة. نسينا ألفاظنا ولغتنا ومفاخرنا، دفنّاها واستعرنا بديلًا عنها من الغرب. هذه كلّها ظلمات أدخلَنا الطاغوت فيها بعدما أن أخرجَنا من النور. هؤلاء الطواغيت في الأزمنة الأخيرة، في زماننا نحن، هؤلاء هم وراء نشر الثقافة الغربيّة، فنسبوا كلّ شيء إلى الغرب، وأخذوا كلّ شيء من الغرب، كلّ المفاخر والمآثر أخذوها من الغرب، وزقّوها في بطوننا. جامعاتنا في ذلك الزمان كانت جامعات غربيّة، وكذلك اقتصادنا وثقافتنا، نسينا أصالتنا، ونسينا أنفسنا كليّاً، ووضعنا عوضاً عنها موجودات غربيّة،

فبمجرّد أن يمرض أحدنا يقول: «يجب أن أذهب إلى بريطانيا أو إلى أوروبا»، على الرغم من وجود الأطباء ووفرتهم عندنا[1].

التبعيّة الفكريّة والثقافيّة

لا شكّ في أنّ أهمّ مظاهر التبعيّة يتمثّل في البُعد الفكريّ؛ لأنّ فقدان الاستقلال في هذا المجال يجرّنا إلى التبعيّة في مجالات أخرى، ومع زوال الاستقلال الفكريّ لا يخمد الرأي العامّ فحسب؛ بل لن تتمكّن نخب المجتمع أيضاً من السير نحو إنتاج المعارف الجديدة اعتماداً على الثقافة الوطنيّة، وتحصيل مناهج جديدة لتنمية المجتمع. وفي نهاية المطاف، ستنخرط هذه الأفكار في خدمة نشر النماذج العلميّة والتنفيذيّة الأجنبيّة.

يقول (رض):

نحن الآن أضعنا أنفسنا، أضعنا مآثرنا ومفاخرنا، وإذا لم تلتفتوا إلى هذا الضياع فلن تتمتّعوا بالاستقلال. إبحثوا عمّا أضعتم، ابحثوا، وجِدوا الشرق. طالما أنّنا هكذا، وطالما أنّ كتّابنا على هذه الشاكلة، والمتنوّرين عندنا يفكّرون بهذه الصورة، وطالما أنّ طلّاب الحرّيّة يريدون حرّيّة غربيّة، فإنّ الوضع لن يتغيّر[2].

ويردف (ره):

نحن الآن مبتلون بنوعٍ من التبعيّة الغربيّة ـ كما يبدو للجميع ـ في كلّ أمورنا، والأخطر من كلّ ذلك التبعيّة الفكريّة. إنّ الكثير من أفكار شبابنا وشيوخنا ومثقّفينا وشريحتنا المتنوّرة تابع للغرب

(1) المصدر نفسه، ج9، ص460 و461، 17/ 6/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج9، ص263، 17/ 6/ 1358هـ.ش.

ولأمريكا؛ ولهذا حتّى أولئك الذين ليس لديهم سوء نيّة، ويتصوّرون أنّهم يقومون بخدمة بلدهم، بافتراض أنّهم لا يعرفون الطريق بشكلٍ صحيح، واعتقدوا بضرورة تلقّف كلّ شيء من الغرب، لديهم أمثال هذه التبعيّة، وهي مصدر كلّ أنواع التبعيّة التي نعاني منها[1].

ويقول في موضع آخر:

ما دامت هذه التبعيّة مخيّمة علينا فلن نتمكّن من بلوغ الاستقلال، ولن ننعم بأيّ نحوٍ من الاستقلال. هذا إلّا إذا نظرنا إلى أنفسنا على أنّنا أصحاب ثقافة، ولدينا كلّ شيء، ولسنا بحاجة إلى الغرب في شيء، وأنّ ما يقدّمه الغرب لنا لا يهدف إلى التطوّر والتنمية الحقيقيّة، وإنّما إلى إبقائنا على مستوى محدود[2].

ويضيف قائلاً:

إنّ المصيبة الكبرى التي لحقت بإيران والدول الشرقيّة عموماً، تمثّلت في إنصاتهم المطلق للغرب؛ ماذا قال؟ وماذا صنع؟ متناسين أنفسهم بشكل تامّ، لقد فقدوا هويّتهم واستقلالهم الفكريّ، وهذا الضرر أكبر من ضرر النفط، وقِس على هذا[3].

إنّ رفع مشاكل المجتمع الحاصلة إثر سيادة الثقافة الغربيّة، وهيمنة عملاء الغرب، لن يتحقّق ـ من وجهة نظر سماحة الإمام (رض) ـ إلّا بالاستقلال الفكريّ. فطالما بقي الاستعمار والاستحمار متجذّراً في واقع مجتمع النخب، فبالتأكيد لن تحلّ المشاكل الاجتماعيّة على أساس من النماذج الوطنيّة.

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص357، 4/ 8/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص229، 14/ 7/ 1358هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج9، ص75، 23/ 4/ 1358هـ.ش.

وفي هذا الصدد، أطلق (رض) نداءه قائلاً:

إنّ دماغنا قد سرق ووضع مكانه دماغ آخر؛ دماغ استعماريّ! إنّ لنا الآن دماغاً استعماريّاً. وما لم نبدّل هذا الدماغ الاستعماريّ ونضع مكانه دماغاً استقلاليّاً، فلن نستطيع إدارة هذا البلد. ومهما حاولتم فعل شيء فلن تستطيعوا. حاولوا أن تغيّروا هذا الدماغ، فليحاول أساتذة جامعاتنا تبديل أدمغة شبابنا لتكون أدمغة استقلاليّة، لا استعماريّة؛ لا تلك الأدمغة الّتي صنعوها لنا، وسلبونا أدمغتنا. فليكونوا مستقلّين[1].

على كلّ حال، فإنّ جميع أنواع الإصلاح، أو التأسيس لثقافة جديدة، أو الحصول على بُنى تحتيّة حديثة في مجال الإدارة والتنمية العلميّة للبلاد، رهن بالتخلّص من التبعيّة الفكريّة، وإلّا فإنّ هذه التبعيّة ستكون أكبر حاجز أمام المُثُل العليا الإسلاميّة والثوريّة. ولهذا تجده يقول:

إنّ من جملة ما يقع على عاتقكم ـ أنتم المعلّمين، وكلّ من يعمل في حقل التربية والتعليم ـ إنقاذ العقول المتغرّبة جرّاء بقائها طيلة خمسين عاماً ونيّف تحت نير الحكومة الجائرة، وسلطة الأجانب. إذا أردتم أن يشقّ شعبكم طريق النجاة، فلا بدّ من البدء بالثقافة والجامعات، وطالما كنّا مرتبطين فكريّاً بالأجانب، فلن نستطيع أن نتخلّص من الصعوبات التي ذكرتموها. إنّ الإصلاح الثقافيّ وتحرّر شبابنا من التبعيّة الغربيّة يقع في طليعة أولويّات الإصلاح[2].

إنّ تبعيّة البلد ـ من وجهة نظر الإمام ـ تبدأ من الثقافة، وإنّ

(1) المصدر نفسه، ج11، ص222، 21/ 9/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج10، ص356، 4/ 7/ 1358هـ.ش.

نقطة الانطلاق للتبعيّة الثقافيّة هي التغذّي والاستفادة من عناصر الثقافة الأجنبيّة من دون عناية بماهيّتها وتبعاتها السلبيّة. وإنّ هذه المسيرة الّتي تحصل في الغالب بشكل لا شعوريّ وتدريجيّ تؤدّي شيئاً فشيئاً إلى الاستحالة أو الاستهلاك الثقافيّ. وهذا النوع من التبعيّة يعرّي هويّة المجتمع من داخلها، ويسفر عن التبعيّة في سائر الأبعاد الأخرى لهذا المجتمع.

ولا بدّ من القول هنا إنّه إذا ما كانت ثقافة مجتمع ما تابعة وعميلة فإنّ أبعاد المجتمع الأخرى ستتّجه ـ لا محالة ـ نحو الاتجاه المخالف، وسوف تذوب فيه في نهاية المطاف، وسوف يخسر هويّته في جميع الأبعاد؛ إذ إنّ استقلال كلّ مجتمع وهويّته نابعان من استقلال ثقافته. وإنّه لمن السذاجة بمكان تصوّر أنّ الاستقلال في جميع الأبعاد ـ أو في بُعد واحد ـ ممكن مع وجود التبعيّة الثقافيّة[1].

«الثقافة» ـ في الأساس ـ هي حلقة الوصل بين «السياسة» و«الاقتصاد»؛ ذلك أنّ سياسات المجتمع تبتني على أساس الثقافة السائدة على المجتمع والمرتكزات العامّة، وتتجذّر هيكليّة الاقتصاد في الركائز الثقافيّة. ولهذا، فالتبعيّة الثقافيّة تنتج منها التبعيّة في سائر الأبعاد الأخرى للمجتمع. وفي ذلك يقول الإمام الراحل:

> لا شكّ في أنّ أهمّ العناصر وأعظمها قدراً ممّا يلعب الدور الأساسيّ في وجود كلّ مجتمع هو ثقافه ذلك المجتمع. فإنّ ثقافة كلّ مجتمع أساساً تشكّل هويّة ذلك المجتمع ووجوده، فإذا ما انحرفت الثقافة، فإنّ المجتمع سيكون تافهاً وخاوياً وأجوف[2].

(1) المصدر نفسه، ج15، ص243، 31/ 6/ 1360هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج15، ص160، 31/ 6/ 1360هـ.ش.

ومضى قائلاً:

إذا كانت لدينا تبعيّة ثقافيّة... فإنّ ذلك سوف يستتبع تبعيّة اقتصاديّة أيضاً، وكذلك تبعيّة اجتماعيّة وسياسيّة، سوف يستتبع كلّ ذلك[1].

لقد تسبّبت سيادة الثقافة الاستعماريّة خلال القرون الماضية في تبعيّة الشعوب وتخلّفها في الجوانب كافة، وبأساليب متنوّعة، وهي تُعتبر أكبر حاجز أمام تنمية الطاقات الكامنة وتنشيطها.

منذ أن أسّس **أمير كبير** الجامعة وحتّى الآن، أي: منذ سبعين عاماً أو يزيدون، مضى الكثير من عمرها؛ لكنّهم لم يدعوا شبابنا يُتمّون تعليمهم بشكل جيّد، فحالوا أساساً دون أن ينضج شبابنا فيها. جامعات شيّدت بأيدي الآخرين، وهم لا يسمحون للتنمية بأن تشقّ طريقها فيها. إنّهم لا يدعون عسكريّينا لكي يتربّوا تربية عسكريّة صحيحة؛ فالمستشارون الأميركيّون يسلكون بهم الطريق المنحرف، أي أنّهم يوجهّونهم نحو الطريق النافع لهم هم! إنّ ثقافتنا ثقافة استعماريّة، ويجب أن تكون لدينا ثقافتنا الخاصّة بنا[2].

وعلى أيّ حال، فإنّ الحديث عن حركة وطنيّة نحو التجديد العلميّ والثقافيّ للحصول على النماذج الجديدة ـ في ظلّ التبعيّة الثقافيّة والفكريّة للغرب، ومع الإعجاب بأنماط الحياة الغربيّة، والانبهار بجميع الإنجازات العلميّة والتكنولوجيّة للغرب ـ لن يبقى له أيّ معنى.

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص357، 4/ 8/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص505-506، 19/ 7/ 1357هـ.ش.

التأثّر بالاستهلاك العلميّ

لقد أدّت هيمنة الحضارة وأنموذج الحياة الغربيّة، وتوغّلها في الأذهان والميول العامّة، وإيجاد التعلّق بها، إلى جانب جعل الثقافات والأفكار تابعةً لها، إلى أن يظهر «التأثّر بالاستهلاك» المنفلت في السلوك الفرديّ والاجتماعيّ. ولذلك، فمن الطبيعيّ في ظلّ هذه الأجواء أن يكون أبناء المجتمع ـ نخباً أو غير نخب ـ مستهلكين للسلع والأفكار المتنوّعة المستوردة من الغرب.

وعلى الرغم من أنّنا ـ إلى أن نبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتيّ والاستقلال في إنتاج العلم ـ مضطرّون للإفادة من العلوم العصريّة في العالم؛ لكنّ النقطة المهمّة تكمن في أن نعمل في أمر الاستفادة منها خلال عهد «العبور» العلميّ والثقافيّ بصورة مدروسة وانتقائيّة؛ حتّى لا نُصاب بآفات كالتأثّر بالاستهلاك.

وقد شدّد سماحة الإمام (رض) على هذا الموضوع قائلاً:

أنا لا أقول بضرورة أن لا نأخذ العلم من الخارج. أجل؛.. لقد جعلونا نتخلّف عن الركب، وهم الآن قد تقدّموا علينا كثيراً، جعلونا نتخلّف؛ لكنّني أقول: إنّ علينا أن نتعلّم منهم الأمور الجيّدة، ونستبعد السيّئة منها، فهم يعلّموننا السيّئ، ولا يتركون لنا الحسن. إنّها لمصيبة ـ أيّها السادة ـ أن يذهب شبابنا إلى هناك ليتلقّوا دروساً استعماريّة! إنّ طبّهم هو الآخر استعماريّ؛ فلا يدعونهم يتقدّمون. إذا كان لديهم أمور حسنة فعلينا أن نأخذها منهم، نحن لا نعارض ذلك؛ لكن علينا أن نفكّر بأن نصنع الأشياء بأنفسنا، وأن يكون لنا إنتاجنا. لقد كانت هناك بلدان تأخذ عن غيرها؛ غير أنّها ارتقت تدريجيّاً، وفاقت الآخرين. هكذا كانت اليابان، وهكذا كانت الهند. حسناً، علينا

نحن أيضاً أن نصنع، والخطوة الأولى هي أن نفهم أنّنا قادرون أيضاً[1].

يجب أن لا يغيب عن بالنا أنّ المعلومات التطبيقيّة في ميدان الاقتصاد، والصناعة، والتجارة، والزراعة، والتعليم، والتقنية الغربيّة، قد تكوّنت دائماً بالتناسب مع ثقافتهم، وأنّ الكثير من المنتجات ـ بل والأحكام المسبّقة والتعاليم العلميّة المادّيّة ـ لا يتناغم مع احتياجات مجتمعنا. ولذلك، فإن كان من المقرّر أن تطبّق البرامج المنبعثة من معلومات كهذه على مجتمعنا، فإنّ ذلك سيستلزم تغيير كثير من النسب والعلاقات والأنظمة الاجتماعيّة، ممّا يؤدّي في حدّ ذاته إلى تغيير ثقافة المجتمع. ولهذا السبب، يؤكّد سماحة الإمام (رض) على مقدرة الكفاءات الوطنيّة، ورفض الوتيرة الأحاديّة الجانب لإنتاج العلم وتوزيعه في الغرب قائلاً:

إنّهم ليسوا على استعداد لمنحنا شيئاً ينفعنا، إنّهم يمنحوننا ما يعود عليهم بالنفع. والأمثلة على ذلك كثيرة، فلقد صدّروا إلينا الأمور التي تصبّ في مصالحهم؛ في حين أنّ تلك الأمور تهدّدنا بالضياع. علينا معرفة ذواتنا أوّلًا للوصول إلى الاستقلال، لقد أضعنا أنفسنا، علينا أن نخرج من دائرة التبعيّة الغربيّة، ويجب أن لا نتصوّر أنّ كلّ شيء موجود هناك، وأنّنا لا نملك شيئاً[2].

إنّ الغرب بدأ خلال مسيرة ترويج التأثّر بالاستهلاك هذه بتصدير علوم إلى المجتمعات الأخرى لم تُصمّم أو تُنتج ـ على حدّ قول

(1) المصدر نفسه، ج11، ص288، 21/ 9/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج10، ص386، 6/ 8/ 1358هـ.ش.

الإمام (رض) - إلّا لتوطيد هيمنة العالم الرأسماليّ أكثر فأكثر، وإنّ تصديرها إلى البلدان الأخرى لا يفضي إلا إلى مزيد من التأثّر بالاستهلاك والتبعيّة العلميّة. يقول (رض):

إنّ الغرب لن يمنحنا شيئاً مفيداً لنا، وما فعل ذلك، بل كلّ ما صدّره الغرب إلى منطقتنا لم يكن سوى الأمور التي تعود عليهم بالنفع، ولا يهمّهم إن كان يضرّنا أو لا يضرّنا. لقد قلت ذلك مراراً وتكراراً، ولأنّني مستاء من ذلك فسأكرّر قوله. قبل أيام قرأت في إحدى المجلات أو الجرائد أنّهم قد سمحوا بتصدير بعض الأدوية الممنوعة في أميركا إلى دول العالم الثالث! إنّنا ما لم ندرك قدرنا وشأننا، وما لم نفهم ماذا كنّا على مرّ التاريخ، وماذا نحن الآن، وماذا نملك؟ فلن نحقّق الاستقلال أبداً. وما لم تتحرّر أفكاركم وتستقلّ، لن ينعم بلدكم بالاستقلال. فاسعوا أولًا لامتلاك فكر مستقلّ، ولتبدأ الجامعات بإعداد جيل شابّ مستقلّ، مطّلع على امتلاكه لثقافته الخاصّة، تلك الثقافة العظمى، وعارف بأنّ الثقافة قد صُدّرت من هنا إلى الخارج، ومدرك لوجوده في هذا العالم، ومتطلّع إلى التحكّم بمصيره بنفسه[1].

ويضيف قائلاً:

عليكم أن تعلموا أنّ الغرب والشرق، لا يقدّمان لنا ما ينفعنا وينفع بقيّة دول الغرب أو الشرق البعيدة عنهم، أو الشرق الذي نعيش فيه، أو الدول الإسلاميّة. إنّهم لا يفيدوننا فائدة واقعيّة أبداً، وكلّ ما يعطوننا إياه، إمّا أنه لم يعد ينفعهم، أو أنّهم يقدّمونه لنا بنحو لا يفيدنا. فإذا ما أرادوا إعطاءنا شيئاً من

(1) المصدر نفسه، ج10، ص392، 7/ 8/ 1358هـ.ش.

علومهم، أعطونا ذلكِ الجانب الذي لا يفيدنا. وحتّى إذا ذهب شبابنا إلى هناك للالتحاق بمدارسهم، فإنّ الدراسة والعلوم التي يقدّمونها لشبابنا ستكون في مدارس استعماريّة. إنّ مدارسهم ـ تلك الّتي يدرس فيها أبناؤهم ـ غير المدارس المخصّصة للعالم الثالث، إنّهم يعتبرون العالم الثالث شيئاً آخر، إنّهم لا يقيمون لدول العالم الثالث وشعوبها وزناً أصلًا؛ بل لا يعتبرونهم شيئاً يُذكر؛ بل ربّما أنّهم يعتنون بالحيوانات أكثر من اعتنائهم بالإنسان الذي يعيش في بلداننا[1].

كلّ هذه التحذيرات تؤكّد علينا أن لا ندع ـ في ظلّ السير نحو نشر العلم والتقنية المادّيين ـ العلاقات الإنسانيّة والنظم الاجتماعيّة وتخصيص الإمكانيّات تُسبّب تغلغل الثقافة الأجنبيّة وتغيير الثقافة الوطنيّة. ولهذا، يجب مراعاة الدقّة اللّازمة في انتقاء العلوم والتقنيّة؛ كي لا يواجه المجتمع الذوبان الثقافيّ المنحرف، وتغيير القِيَم الاجتماعيّة.

حسناً، إنّ ما كان ينبغي أن يستهدفه الأعداء هو الإسلام، ومن هم أقرب إلى الإسلام، والذين يريدون أن يطلعوا المواطنين على أحكام الإسلام. هؤلاء هم المستهدفون؛ ليتسنّى لهم إفراغ الثورة من مضمونها شيئاً فشيئاً. وعندما تفرّغ الثورة من مضمونها، وتتحوّل إلى ظاهر خالٍ من أيّ مضمون، يوجّهون إليها الضربة القاصمة الأخيرة. الضربة القاصمة هي إعادة الأمور إلى سابق عهدها؛ ولكن بصورة أخرى. طبعاً ليس بإعادة الشاه، وما شابه ذلك. كلّا؛ إنّهم لا يفكّرون كذلك، إنّهم يريدون إقصاء الإسلام فقط، وليكن ما يكون بعد ذلك. الآن أيضاً نجد هذه الشرائح والبعض من هؤلاء

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص434 و435، 11/ 8/ 1358هـ.ش.

«المتنوّرين» يدعون إلى أن يكون هذا المجلس مجلساً وطنيّاً: «مجلس الشورى الوطنيّ»؛ لأنّ اسم «الوطنيّ» كان مثبّتاً في الدستور. إنّهم يخشون «الإسلام»، لا يريدون أن يكون المجلس إسلاميّاً، ولا أن يكون «مجلس الشورى الإسلاميّ». إنّهم ليسوا حريصين على أن يكون وطنيّاً؛ وإنّما جلّ حرصهم أن لا يكون إسلاميّاً. هذا، في حين أنّه لا يوجد في الدستور مادّة تنصّ على اسم «مجلس الشورى الوطنيّ»، لا يوجد في الدستور شيء من هذا القبيل. نعم؛ من باب أنّه ينبغي أن يطلقوا اسماً على ذلك، سمّوه «مجلس الشورى الوطنيّ»؛ ولكن لم يصادَق على قرار بأن يكون «مجلس الشورى الوطنيّ». فإذا ما عبّروا مثلاً أنّ كذا وكذا حصل في مجلس الشورى أو في مجلس الشيوخ، فهذا لا يعني أنّ قانوننا الإسلاميّ يريد إيجاد مجلس للشيوخ. هذا اسم كان متعارفاً عليه في ذلك الوقت، والآن ينبغي أن يكون مجلس الشورى الإسلاميّ. إنّهم يخافون حتّى من اسم الإسلام، وهذا ما يدفعهم إلى التأفّف والتذمّر متحجّجين بـ«الوطنيّ، الوطنيّ»، وفعلهم هذا ليس من باب الصدفة؛ إذ كلّما أردتم أن تفعلوا شيئاً تجدونهم يجتمعون ليعبثوا بكلّ شيء، وليصرفوا الأنظار عن حقيقة ما يجري، يريدون أن يصرفوا الشعب عن هذا النهج الذي اختطّه إلى نهج آخر؛ أيّ نهج كان. ولهذا يثيرون فتنة في مكان ما ليستقطبوا أنظار المواطنين ولو لمدّة شهر؛ لعلّهم يتمكّنون من القيام بعمل خلال هذا الشهر[1].

من الطبيعيّ أن لا تكون العلوم المستوردة بأجمعها فاشلة أو غير مجدية؛ بل هناك ما من شأنه أن يسهم في حلّ جزء من مشاكلنا؛ ولكن لن تكون هذه الفاعليّة أو الفائدة بالضرورة في سياق أهداف

(1) المصدر نفسه، ج12، ص462 و463، 4/ 4/ 1359هـ.ش.

المجتمع الإسلاميّ الّتي هي نيل الاستقلال والعزّة الإسلاميّة، وتنمية الإيمان.

إنّ الاستهلاك المطّرد للعلوم الغربيّة، وعدم الاهتمام بإنتاج العلم وتنمية الثقافة وفقاً للمبادئ والقِيَم الحوزويّة، يؤدّيان على الأمد الطويل إلى الانحراف الثقافيّ، وفي تلك الحالة تميل جميع أبعاد المجتمع إلى الجانب المعاكس، إلى أن يسبّب الأمر انحرافاً في فهم الإسلام الأصيل، وفي النهاية تتمهّد الأرضيّة للقبول بالإسلام المحرّف. يقول (رض) في هذا الصدد:

أمّا بالنسبة إلى الثقافة فإنّ كلّ ما يقال عنها قليل، ويعلم الجميع بأنّه إذا ما حصل انحراف في ثقافة نظام ما، وكانت جميع مؤسّساته ومسؤوليه متمسّكين بالصراط الإلٰهيّ والإنسانيّ المستقيم، ويؤمنون باستقلاليّة الشعب وتحرّره من القيود الشيطانيّة، ويعملون على تحقيقه، وكان الشعب حريصاً على اتّباع أحكام الإسلام وأهدافه القيّمة؛ فإنّه سوف لا يمرّ وقت طويل حتّى تعمّ الثورة الثقافيّة جميع مرافق النظام، وينجرّ الجميع إلى الانحراف ـ شاؤوا أم أبوا ـ ، وينشأ الجيل الجديد بنحو يُنظر فيه إلى الانحراف بظاهره المباشر والجميل على أنّه طريق النجاة، ومن ثمّ يُقبل الإسلام المحرّف بدلاً عن الإسلام الحقيقيّ، ويصبّ على رأسه وعلى بلده من المصائب ما عانت منه البلاد طوال خمسين عاماً أسود[1].

التبعيّة العلميّة

النتيجة المحتومة المترتّبة على التبعيّة الفكريّة والثقافيّة ما هي إلّا

(1) المصدر نفسه، ج17، ص322 و323، 22/ 11/ 1361هـ.ش.

الاعتياش العلميّ على الغرب. وفي هذه الأجواء، تسعى الحضارة الغربيّة إلى تعميق هذه التبعيّة بالأساليب والمناهج المختلفة؛ ومن بينها: توسيع نطاق العلاقات. على أنّ الدقّة الّتي مورست في هذه الأساليب كانت إلى درجة استطاعت من خلالها أن تؤثّر حتّى على الدول المستقلّة بصورة خفيّة وغير ملموسة. ففيما مضى، كانت الجامعات والمراكز العلميّة الأداة الوحيدة للغزو الثقافيّ الغربيّ؛ أمّا اليوم فقد استطاعت أساليب ووسائل أخرى ـ مثل: الإنترنت، والمجلّات العلميّة والمتخصّصة، ووسائل الإعلام، وغيرها أيضاً ـ أن توظّف أفكار الخبراء والمختصّين في المجتمعات المستقلّة نسبيّاً، من خلال التنظير والمعلومات المتخصّصة العصريّة، وأن تبيّن ـ ضمن منظّمة علميّة متخصّصة عظيمة ـ موقع كلّ صغير وكبير في البرامج والتنظيمات الاجتماعيّة العامّة. وبهذه الإستراتيجيّة العلميّة، واستخدام المناهج المصمّمة من قبلهم في حقول مختلفة، تنجرّ اليد العاملة والإمكانيّات والطاقات للبلدان وراء أهدافهم. ويمكن ملاحظة هذا الاستثمار أو الاستغلال بوضوح في التبعيّة الاقتصاديّة الشديدة للكثير من المجتمعات، للاقتصاد الرأسماليّ.

وفي الأساس، لمّا كانت التبعيّة العلميّة لأيّ مجتمع تحصل بشكل جزئيّ في حقول مثل الإدارة، والطبّ، والزراعة، والصناعة، وغيرها، فلا يمكن الشعور بآثارها في المسيرة العامّة للمجتمع على الأمد القصير. ولا شكّ في أنّ الاستخدامات الجزئيّة للنظريّات العلميّة تتمّ بسبب ما تحلّه من المشاكل، وتقديم فاعليّة جديدة؛ ولكن ـ للأسف ـ تبقى الغايات السائدة على التيّار العامّ لإنتاج العلم ومبادئه ومناهجه في الأعمّ الأغلب مغفولاً عنها.

وعليه، فإنّ من أهمّ العوائق والتحدّيات أمام نهضة إنتاج العلم

هو أنّ المسيرة العلميّة لمجتمعنا متأثّرة بالمسيرة العلميّة الغربيّة، وقد أُجريت الأساليب والنماذج نفسها في واقع المجتمع النخبويّ.

3.2. إشكاليّات «نظريّة المعرفة الدينيّة»

يعرف أعداء الإسلام ودعاة الحضارة الماديّة جيّداً أنّ الثقافة الإسلاميّة هي الثقافة الوحيدة الّتي باستطاعتها أن تقف بوجه هجماتهم من دون أن تذوب كالثقافات الأخرى في الحضارة الماديّة. وكما يبدو، فإنّ هذه الثقافة قد أصبحت أكبر رادع أمام الهيمنة الشاملة للكفر في العالم الإسلاميّ. إلى الاستدلال، فهم يحاولون دوماً تقديم صورة فاشلة عن الإسلام؛ وذلك بغية التصدّي له، وتعميق تبعيّة الشعوب للثقافة الغربيّة واستمراريتها. يقول الإمام (رض):

> السبب في عدم الاكتراث كثيراً بولاية الفقيه، وفي أنّها أصبحت بحاجة الاستدلال، هو الأوضاع الاجتماعيّة للمسلمين بشكل عامّ والحوزات العلميّة بشكل خاصّ، وهناك أسباب تاريخيّة لأوضاعنا الاجتماعيّة نحن المسلمين، ولأوضاع الحوزات العلميّة سنأتي على الإشارة إليها. لقد ابتُليت النهضة الإسلاميّة منذ انطلاقتها باليهود، فهم الذين بدأوا أوّلاً بالدعاية ضدّ الإسلام، وبالدسائس الفكريّة بنحو وصل مداه ـ كما تلاحظون ـ إلى أيّامنا هذه. ووصل الدور بعدهم إلى طوائف هم ـ بمعنى من المعاني ـ أكثر شيطنة من اليهود، وهؤلاء استطاعوا الوصول إلى البلاد الإسلاميّة على شكل استعمار منذ ثلاثة قرون أو أكثر، وقد رأوا أنّه من اللّازم لكي يصلوا إلى مطامعهم الاستعماريّة أن يهيّئوا الأرضيّة للقضاء على الإسلام. ولم يكن هدفهم إبعاد الناس عن الإسلام لتقوية النصرانيّة؛ لأنّ هؤلاء لا يعتقدون بالنصرانيّة ولا بالإسلام، لكنّهم ـ طوال هذه المدة

وأثناء الحروب الصليبيّة ـ شعروا أنّ الذي يقف سدّاً أمام مصالحهم المادّيّة، ويعرّض مصالحهم المادّيّة وقواهم السياسيّة للخطر هو الإسلام وأحكامه، وإيمان الناس به، فقاموا بالدعاية والدسّ ضدّ الإسلام بمختلف الوسائل[1].

ويقول في موضع آخر:

تقتضي الثقافة الغربيّة والشرقيّة الفاسدة الإغارة على الثقافة الإلٰهيّة للإسلام عبر إلصاق التّهم والافتراءات بها، ونشر الأكاذيب، عبرالاستفادة من الأجهزة الحديثة التي تمتلكها، وتحرّي الفرص للقضاء على قوانين الجمهوريّة الإسلاميّة وجوهر الإسلام، ووصف قادة الإسلام بالرجعيّين والمفتقرين للحسّ السياسيّ، واعتبار قوانين الإسلام غير ملبّية لمتطلّبات هذا العصر؛ بذرّيعة أنّ القوانين التي مضى على تشريعها أكثر من ألف وأربعمائة عام تعجز عن إدارة الشؤون الراهنة والمستجدّات التي لم تكن في تلك العصور، وبعض أدعياء الإسلام كانوا وما زالوا يكرّرون هذا الموضوع[2].

وإثر هذه الدعاية المضلّلة، ومن أجل رفع مشكلاته واحتياجاته، فقد تغافل مجتمعنا على الدوام عن الإرشادات النورانيّة للفكر الإسلاميّ البنّاء، واستخدم نماذج الآخرين المستوردة. وهنا يقول سماحته (رض):

إنّ قوانين الإسلام لم تغفل عن أيّ شيء يتعلّق بتشكيل الحكومة، ووضع قوانين الضرائب، والقوانين الحقوقيّة

---

(1) **ولاية الفقيه: الحكومة الإسلاميّة**، مصدر سابق، ص6 و7.

(2) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج20، ص441، 28/ 9/ 1366هـ.ش.

والجزائيّة، وما يرتبط بنظام الدولة؛ من تنظيم للأمور العسكريّة والإداريّة؛ ولكنّكم تجهلونها. المصيبة كلّ المصيبة أن تمتلك بلاد مثل هذه القوانين، ثمّ تمدّ يدها إلى الأجانب، لتأخذ منهم قوانينهم الزائفة، النابعة من أفكار مسمومة لحفنة من الأنانيين. فتُطبّق في ديارها، ويُعرَض بذلك عن قوانينها الخاصّة - وهي بلاد متديّنة متألّهة - حتّى يُظنّ أيضاً في غفلة منها أنّه لا قانون هنا، أو أنّه قانون ناقص! مع أنّه يوجد في الدين، في باب القضاء مثلاً، آلاف من الموادّ التي يمكن بها تدبير شؤون القضاء بأحسن أسلوب وأسهل نظم[1].

إنّ انعدام الفهم الصحيح للإسلام وأبعاده، وفقدان الإيمان الكافي بشموليّته وفاعليّته، لهو من أعظم الموانع التي تعترض العلم المبتني على النظريّة الدينيّة. وإنّ خطّة الأعداء في سياق ترويجهم لنظريّة تأطير الدين وتطويقه، وبالتالي تغيير النُظُم الاجتماعيّة، بالإضافة إلى جعل العلوم الغربيّة المحور في التنظيمات الاجتماعيّة، هي أهمّ العقبات الثقافيّة على الصعيد الوطنيّ والإقليميّ والدوليّ. وحسب هذه الرؤية، فإنّ من يُقبل على فكرة التنمية العلميّة على أساس الدين هم الّذين يؤمنون بشموليّة الدين، ويعرفون أبعاده المختلفة حقّ المعرفة، وليسوا من الذين يعتبرونه مشتملاً على مجموعة صغيرة من الأحكام والمعتقدات والشؤون الأخلاقيّة على المستوى الفرديّ. وحول ذلكِ يقول (رض):

يجب على المسلمين أن يبحثوا عن الإسلام، فالإسلام قد فرّ من بين أيديهم. إننا اليوم لم نعد نعرف الإسلام، ولكثرة ما روّج له الغربيّون وهؤلاء الجناة، وأدخلوه في أذهاننا من أفكار،

(1) **«كشف الأسرار»**، مصدر سابق، ص184.

فقد أضعنا الإسلام. فما لم تجدوا الإسلام لن تنصلح أموركم، فالإسلام ضائع عند جميع المسلمين، ابتداءً من الكعبة المعظّمة، مركز اجتماع المسلمين كلّ عام، إلى آخر بقعة من البلاد الإسلاميّة؛ ولهذا تجد المسلمين يجتمعون كلّ عام في مكّة المكرمة الّتي جعلها الله مركزاً لاجتماعهم، اجتماعاً معنويّاً، من دون أن يدركوا ما يصنعون، أو أن يستفيدوا منه إسلاميّاً. إنّ مثل هذا التجمّع السياسيّ العظيم تحوّل إلى أمور لا تمتّ بصلة إلى قضايا المسلمين، يجب عليهم أن يجدوا الإسلام. لو أنّ المسلمين أدّوا الحجّ بأبعاده الحقيقيّة المنطوية فيه، لكان كافياً في تحقيق استقلالهم؛ ولكن مع الأسف لقد أضعنا الإسلام، وهذا الإسلام الذي بين أيدينا جسدٌ بلا رأس؛ فقد فصلوه عن السياسة بشكل كامل، وجرّدوه من مضامينه الأساسيّة، وما بقي منه هو الذي بين أيدينا الآن. وهذا ما جعلنا نصل إلى ما نحن عليه الآن. كلّ ذلك لأنّنا لم ندرك سرّ الإسلام، فما لم نجد الإسلام، وما لم يجد جميع المسلمين الإسلام، لن يستطيعوا استعادة مجدهم[1].

ويردف قائلاً:

يجب ألّا يظنّ بعض هؤلاء بأنّ الإسلام ليس فيه شيء عن المجتمع، أو أنّ الإسلام لم يتناول الشؤون التربويّة كثيراً. إنّ للإسلام نظريّات أدقّ من جميع المدارس الفكريّة حول القضايا الإنسانيّة والشؤون التربويّة التي هي على رأس قضايا الإسلام. كما أنّه يتضمّن القضايا الاقتصاديّة أيضاً. ليس الأمر كما يتصوّر

---

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج10، ص448 و449، 11/ 8/ 1358هـ.ش.

البعض، فبمجرّد معرفة آيتين من القرآن الكريم لا يعني أنّنا أصبحنا علماء القرآن، أو علماء الإسلام. هناك من ليس باستطاعته قراءة القرآن من المصحف قراءة صحيحة ويحسب نفسه من علماء الإسلام! وهناك من لا يعرف أحكام الإسلام أو اقتصاده أو ثقافته، ولا يعرف علوم الإسلام العقليّة، ثم يدّعي أنّ هذه الأمور غير موجودة في الإسلام. حسناً، ما دمت لا تدري فبأيّ مناسبة تخوض في ذلك؟![1].

وفي الأساس، فإنّ الانطباعات الخاطئة عن الإسلام، وعدم الاهتمام بجميع أبعاده، واستعراض تغيير معنويّ بحت، لا يتعهّد بالشؤون الماديّة للناس، أو تقديم تفسير ماديّ يلعب دوراً يسيراً في ميدان التربية والقِيَم المعنويّة للبشر، كلّ ذلك يُعدّ من آفات معرفة الدين. وبعبارة أخرى إنّ تقديم أيّ تفسير ناقص عن الإسلام، لن ينتج عنه سوديمومة التبعيّة للثقافة الغربيّة، وتوقّف المجتمع عن تسوية المشاكل. ولهذا، يمكن تخليص المجتمع العلميّ؛ بل والعوامّ أيضاً، من قسم كبير من المعضلات العالقة؛ وذلك من خلال نظرة شاملة وعامّة. يقول الإمام (رض):

لقد أشرت إلى هذا الأمر مراراً، قلته عندما كنت في النجف، وقلته بعض الأحيان هنا أيضاً، وهو أنّنا ابتُلينا بشريحة من الناس وبطبقة من علماء الدين الذين ينظرون إلى الإسلام من بُعد خاصّ، يؤمنون بالعرفان الإسلاميّ؛ إلّا أنّهم يُرجعون كلّ الأمور والقضايا إلى المعاني العرفانيّة، ولا يولون قضايا الساعة أيّ اهتمام، لدرجة أنّهم إذا ما رأوا آية أو رواية عن الجهاد، أوّلوها إلى جهاد النفس، فهم ينظرون إلى الإسلام بنظرة

(1) المصدر نفسه، ج15، ص415، 8/ 9/ 1360هـ.ش.

مختلفة، ويفهمونه فهماً يفقده شموليّته وتعدّد أبعاده. لقد قلت: إنّنا كنّا مُبتَلين بهؤلاء لفترة ما، وبالطبع فإنّهم كانوا أناساً صالحين؛ لكنّهم كانوا ينظرون إلى الإسلام من بُعد واحد. ومؤخّراً ابتُلينا بفئة أخرى على العكس من الفئة السابقة؛ فإنّ هؤلاء يؤوّلون جميع القضايا الروحانيّة إلى الأمور المادّية... إنّ هؤلاء أيضاً ينادون بالإسلام، فنداؤهم هذا كالحضارة العظمى التي نادى بها ذلك الخائن؛ حيث أوصل البلاد باسم الحضارة العظمى إلى ما أوصله إليه، وها هم قد اجتمعوا جميعاً ليصلحوا ما أفسده، من دون جدوى. هؤلاء أيضاً يريدون أن يضعوا الإسلام جانباً تحت مسمّى الإسلام؛ وذلك لكي يستبدلوه بشيء مادّيّ بحت. وبعضهم ـ تحت مسمّى الإسلام أيضاً ـ يريدون الترويج للمادّيّة. علينا اليوم أن نبيّن الإسلام المفيد للجميع، الإسلام الذي تجد فيه أسمى معاني الروحانيّة، والذي تجد فيه أشدّ مصاديق الأمور المادّيّة سلامةً[1].

لقد أفصح سماحة الإمام (رض) ـ انطلاقاً من إيمانه بشموليّة الدين والنظرة الشاملة إلى الشريعة ـ عن علاقة خاصّة بين «العلم» و«الدين» من جهة، واعتبر من جهة أخرى «الدين» مسؤولاً عن جميع مجالات الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، وأنّه لم يترك أيّة نقطة تلعب الدور في سعادة الإنسان إلّا ذكرها.

إنّ للدين نظاماً خاصّاً به، ولا يمكن له أن يتناغم مع الاتّجاه السائد على المدارس المادّيّة وتعاليمها الاجتماعيّة. وفي ذلك يقول (رض):

مشكلتنا أنّنا نواجه أشخاصاً غير آبهين بالمشاكل، وبمتطلّبات

(1) المصدر نفسه، ج10، ص459 و461، 12/ 8/ 1358هـ.ش.

الشعب، وبمجرّد أن يقال لهم: إنّ المركز الفلانيّ يجب أن يكون إسلاميّاً، فإنّهم يقولون: إنّ معنى ذلك أن لا يكون متخصّصاً. فهؤلاء يريدون أن يُظهروا للدّنيا أنّ الإسلام معارض للعلم والتخصّص؛ هذا في حين أنّ الآيات القرآنية المباركة أوصت بالعلم والتعلّم إلى درجة قد لا يدانيها شيء في بقيّة الكتب الأخرى. فالإسلام متوافق بشكل كامل مع التخصّص والعلم، والكمال؛ لكن، مع العلم والتخصّص اللّذين يخدمان الشعب، ويكونان في خدمة مصالح المسلمين[1].

ويتابع في موضع آخر:

الإسلام يؤمن بكلّ رقيّ وبكلّ تطوّر صناعيّ، ولكنّه يرفض الفساد. الإسلام مخالف لكلّ ما من شأنه أن يضيع شبابنا، أو بلادنا؛ غير أنّه متوافق مع جميع ألوان الرقيّ والتحضّر. الإسلام يرفض تبعيّتنا وتبعيّتكم للآخرين، ويدعو كي لا تكون صناعتنا وزراعتنا وإداراتنا تابعة. ويجب أن لا يكون اقتصادنا تابعاً أيضاً. لا يجب أن تكون ثقافتنا تابعة، ولا يجب أن يتولّى المستشارون الأميركيّون إدارة شؤوننا... علينا نحن أن ندير شؤون أنفسنا. لا يجب أن يأتي المستشارون الأميركيّون لإصلاح نظامنا[2].

كذلك، آمن سماحة الإمام في كثير من النقاط بضرورة اقتران العلم بالإيمان؛ بل وتهذيب العلم وتطويقه بالتوحيد والقِيَم المعنويّة. ويشير سماحته في رسالته إلى غورباتشوف إشارة لافتة إلى أثر الرؤية الكونيّة الإلٰهيّة والمادّيّة في ماهيّة معرفة العلم ومعيارها.

(1) المصدر نفسه، ج14، ص357، 4/ 3/ 1360هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج10، ص51 و52، 28/ 6/ 1358هـ.ش.

وعلى أيّة حال، فإنّ المعرفة الدينيّة طبقاً لنظريّة «الحدّ الأقصى» ـ الرامية إلى إدارة الدين في شتّى شؤون الفرد والمجتمع ـ هي المنطلق الصحيح الوحيد لإنتاج الفكر والمعارف الجديدة، وإنّ هذه النظرة تعتبر إنتاج العلوم المتناسبة والمتناغمة مع المعرفة الدينيّة أمراً ضروريّاً. وبالمقابل: فإنّ نظريّة «الحدّ الأدنى» ـ وبسبب عدم الإيمان بأهليّة الدين للإدارة على صعيد الشؤون الدنيويّة والأمور الاجتماعيّة ـ لا تعتبر الدين منطلقاً لإنتاج المعارف الجديدة، ولا تقول بضرورة تناغم العلم مع المعارف الدينيّة. وعند هذه النظرة، لا يمكن توجيه مسيرة التنمية العلميّة، والتأثير فيها من قبل الدين، وهذه النقطة هي أكبر حاجز فكريّ يعترض سبيل إنتاج العلم والبنى التحتيّة العلميّة بناءً على المبادئ الإسلاميّة.

فصل الدين عن السياسة

تعود جذور هذا التفكير الّذي وجّه إليه الإمام (رض) باستمرار معارضة جادّة وانتقادات حادّة، إلى المعضلتين السابقتين ـ أي: عدم معرفة الأبعاد الكاملة للإسلام، والفهم غير الصحيح لعلاقة العلم بالدين ـ . وقد واجهت الحوزات العلميّة هذه العقبة أكثر من أيّ جهة أخرى، وهي ما سمّاها سماحة الإمام (رض) «الرجعيّة». لقد أدّى شعار فصل الدين عن السياسة، واقتصار الفقاهة على الأحكام الفرديّة والعباديّة إلى شيوع نظريّة «عدم تدخّل علماء الدين والفقهاء في السياسة والحكومة»؛ ممّا أفضى بشكل سلبيّ إلى حصر إدارة المجتمع في أيدي المتخصّص المادّيّ، أو المتخصّصين المؤمنين بتلك النظريّة. وحول ذلك يقول سماحته:

إبّان انطلاقة النضال الإسلاميّ، إذا كنت تريد أن تقول: إنّ الشاه خائن، كنت تسمع على الفور ردّهم بأنّ: الشاه شيعيّ! إنّ

عدداً من الرجعيّين المتظاهرين بالقداسة كانوا يحرّمون كلّ شيء، ولم يكن يجرؤ أحد على مواجهتهم. وعليه، فإنّ الآلام التي تجرّع مرارتها والدكم العجوز بسبب هذه الفئة المتحجّرة لم يواجه مثلها من ضغوط الآخرين ومضايقاتهم أبداً. وعندما شاع شعار الفصل بين الدين والسياسة، أضحت الفقاهة في منطق غير الواعين تعني الانغماس في الأحكام الفرديّة والعباديّة، وبالضرورة لم يكن يحقّ للفقيه الخروج من هذا السياق وهذه الدائرة، والخوض في السياسة والحكومة[1]...

وقد حذّر سماحته ـ انطلاقاً من معرفته بهذه الآفة ـ من خطر هذه النظريّة، وتسرّبها إلى شرائح الطلبة الشباب، والجيل القادم للحوزة، قائلاً:

يجب الحذر لئلّا تنتقل فكرة الفصل بين الدين والسياسة من أهل الجمود الفكريّ إلى الطلبة الشباب... فاليوم نرى عدداً من هؤلاء، ومن خلال التظاهر بالقداسة، يوجّهون سهامهم إلى قواعد الدين والثورة والنظام، وكأنّهم ليس لديهم همّ وواجب غير ذلك. إنّ خطر المتحجّرين والمتظاهرين بالقداسة الحمقى غير قليل في الحوزات العلميّة[2].

بناءً على ما تقدّم، فإنّ استمرار هذا النمط من التفكير لهو من أكبر التحدّيات الجادّة أمام نهضة إنتاج العلم، وبديهيّ أنّ الحركة العلميّة لن تحقّق التنمية الدينيّة المهمّة طالما كانت منطلقة من الإيمان بفصل الدين عن السياسة، وانحصار الدين والفقاهة الدينيّة بالأحكام الفرديّة والعباديّة، وعدم الاكتراث للأحكام الحكوميّة

(1) المصدر نفسه، ج21، ص278، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص278، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

والاجتماعيّة. وعندها سوف لن تكون المعلومات الموجودة، أو مستوى الفهم للدين، وافيةً بالحاجة، ولن تقدر على الإدارة الاجتماعيّة، وتوجيه المنتجات العلميّة.

لقد اعتبر سماحة الإمام (رض) «الدولة» فلسفة عمليّة للفقه في شتّى جوانب الحياة البشريّة، كما عدّ التعرّف على القضايا السياسيّة، وامتلاك الخبرة الاقتصاديّة، والاطّلاع على أساليب التصدّي لمواجهة الاقتصاد المهيمن على العالم، ومعرفة نقاط الضعف للأقطاب المادّيّة، وغير ذلك، من خصائص المجتهد الكامل، ولم يعتبر الاجتهاد المصطلح كافياً لإدارة المجتمع؛ لانعدام المعرفة الصحيحة فيه لمقولتَيْ: الدولة والمجتمع. يقول في هذا الصدد:

ينبغي للمجتهد أن يكون محيطاً بقضايا عصره، فالنّاس والشباب وحتّى عامّة المجتمع لن يقبلوا من المرجع والمجتهد الاعتذار عن عدم إبداء الرأي في المسائل السياسيّة. إنّ الإحاطة بسبل التصدّي للمؤامرات والتضليلات التي تقوم بها الثقافة السائدة في العالم، وامتلاك البصيرة والرؤية الاقتصاديّة، والاطلاع على كيفيّة التعامل مع الاقتصاد المسيطر على العالم، ومعرفة السياسات وكذلك الساسة، ومعادلاتهم التي يُملونها، وإدراك موقع القطبين الرأسماليّ والماركسيّ ونقاط قوّتهما وضعفهما، وهما من يحدّدان في الحقيقة استراتيجيّة النظام العالميّ؛ إنّ كلّ هذا يعتبر من خصائص المجتهد الجامع وسماته. فلا بدّ للمجتهد من التحلّي بالحنكة والذكاء والفراسة في هداية المجتمع الإسلاميّ الكبير، وحتّى غير الإسلاميّ، ويجب أن يكون مديراً ومدبّراً حقّاً، فضلًا عن اتّسامه بالإخلاص والتقوى والزهد الذي هو من شأن المجتهد. إنّ الدولة من وجهة نظر المجتهد الحقيقيّ تمثّل الفلسفة العمليّة لكامل الفقه في شتّى

صعد الحياة الإنسانيّة. وإنّ الدولة هي تجسيد الجانب العمليّ للفقه في تعامله مع المعضلات الاجتماعيّة والسياسيّة والعسكريّة والثقافيّة. الفقه هو النظريّة الواقعيّة المتكاملة لإدارة الإنسان والمجتمع من المهد إلى اللحد[1].

3. الحلول

من الواضح أنّنا لو أردنا تأسيس بناء ثقافيّ مشيد فلا يكفينا معرفة التحدّيات وحسب؛ بل يتوجّب علينا أن نتعرّف أيضاً على سبل التخلّص من الإشكاليّات، واجتياز التحدّيات والمعوّقات. ويمكننا أن نعدّ هذه الحلول على النحو التالي:

1.3. تعريف المجتمع على المظاهر المختلفة للثقافة الأجنبيّة

ما دام المجتمع الإسلاميّ غير مطّلع على الأبعاد المدمّرة لنماذج الحياة الغربيّة، وعدم تناغمها مع الحياة الإيمانيّة ـ حيث أنّ إنتاج العلم والمعرفة والتقنية وسائر المنتجات يحصل في مجرحركة اجتماعيّة ـ فيجب أن لا نتوقّع حدوث حركة جادّة ومؤثّرة في مجال تحقيق النهضة العلميّة. في هذا الإطار يقول الإمام الخمينيّ (رض):

«أمّ الأمراض» وصف يمكننا إطلاقه على الانتشار المتزايد للثقافة الأجنبيّة الاستعماريّة التي عملت على تغذية شبابنا لسنين طويلة بأفكارها السامّة، وعمل عملاء الاستعمار في الداخل على تكريسها، فنحن لا يمكن أن نتوقّع من الثقافة الاستعماريّة الفاسدة سوى إعداد موظّف وربّ عمل متأثّرين بالاستعمار.

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

عليكم أن تبذلوا جهوداً لدراسة مفاسد الثقافة الحاليّة، وإطلاع الشعوب عليها، وأن تصدّوها بإذن الله تعالى، وتحلّوا محلّها الثقافة الإسلاميّة الإنسانيّة؛ كي تتربّى الأجيال القادمة على نهج يبني الإنسان ويشيع العدل[1].

ومع ملاحظة هذا التمهيد، يتّضح أنّ الخطوة الأولى المهمّة باتّجاه تحقيق هذه النهضة ليست إلا تعريف المجتمع على المظاهر المختلفة للثقافة الاستعماريّة الغربيّة، وتعرية المفاهيم والنماذج الغربيّة.

سيادة المبادئ والأهداف المادّيّة على الثقافة والحضارة الغربيّتين

تتجذّر الحضارة الغربيّة الجديدة في الرؤية الكونيّة المادّيّة، وإنّ تعريفها للعالم والطبيعة والمجتمع والإنسان يصطبغ دوماً بصبغة مادّيّة. هذه الفكرة، وبتفسير مادّيّ بحت عن «العالم» و«المجتمع» و«الإنسان»، تتصدّى لإدارة الإنسان، وللتخطيط الاجتماعيّ على أساس هذه المعرفة.

ومع سيادة المبادئ المادّيّة والمعرفة الحسّيّة هذه، لن تلوح في الأفق أيّة غاية أو هدف غير تنمية الرفاهيّة، واكتشاف الملذّات المادّيّة المجهولة للإنسان والمجتمع. وفي ظلّ هذه الأجواء، ستكون الحلول المقترحة لإرشاد الفرد والمجتمع واحتوائهما وإدارتهما ـ لا محالة ـ حلولاً مادّيّة.

يقول سماحة الإمام من خلال معرفة ثاقبة وصحيحة عن الثقافة والحضارة الغربيّتين في هذا المجال:

---

(1) المصدر نفسه، ج2، ص346، 28/ 2/ 1350هـ.ش.

القوانين البشريّة تدعو الإنسان إلى تلك الحياة الدنيويّة المادّيّة، وتصرّفه عن الحياة الأبديّة الخالدة، وإنّ لهذا القانون تبعات وخيمة للإنسان الذي له نشأتان يحيا فيهما، ويحتاج إلى صغيرهما وكبيرهما[1].

إنّ الرؤية الكونيّة الإلٰهيّة تتوخّى السعادة عند عبوديّة الله سبحانه وتعالى، وبما أنّها تؤمن بعلاقة ومواءمة معيّنة بين الإنسان والمجتمع والتاريخ والعوالم الأخرى، فمن المؤكّد أنها ترى ارتباط شكل الحياة في هذا العالم بسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة؛ ولهذا فهي تطرح أنموذجاً معيّناً لمعيشة خاصّة. وفي الجانب الاجتماعيّ أيضاً، تختلف مجموعة القوانين الاقتصاديّة والاجتماعيّة كلّيّاً عن المجموعة الّتي تسيطر اليوم على مقدّرات البشريّة.

ثمّ إنّ المعرفة المعمّقة بالثقافة والحضارة الغربيّتين تعدّ واحدة من المبادئ والممهّدات لنهضة إنتاج العلم، وكذلك نوعيّة تأثيرهما في السلوك الاجتماعيّ. فالمعرفة الكاملة بهذه المجموعة وطرق تغلغل الثقافة المادّيّة تساعد على ضمان أمن مجتمعنا إلى حدّ كبير، وعلى التبديد التدريجيّ لغفلة دامت مئات الأعوام مخيّمة على طاقات مواطني المجتمع الإلٰهيّ.

لقد أكد سماحة الإمام ـ انطلاقاً من معرفته المعمّقة بالثقافة والحضارة والعلوم الغربيّة ـ لمرّات عديدة على ضرورة أن تأخذ الثقافة الإسلاميّة موقعها، منوّهاً بالمظاهر المختلفة للاستعمار وسُبُل نفوذه قائلاً:

إنّ الخروج من الثقافة الغربيّة السيّئة الأثر، واستبدالها بثقافة

(1) **«كشف الأسرار»**، مصدر سابق، ص312.

تعليميّة إسلاميّة وطنيّة، وثورة ثقافيّة في جميع المجالات وعلى المستويات كافّة في أنحاء البلاد، يتطلّب مساعي وجهوداً مضنيةً؛ لأنَّ تحقيق هذا الأمر يحتاج إلى سنين طوال من بذل الجهود، ومناهضة النفوذ الغربيّ المتأصّل[1].

وفي سياق التوعية بشأن الثقافة والعلوم الاستعماريّة، قام الإمام الخمينيّ (رض) بفضح ماهيّة العلوم الغربيّة المستوردة، واصفاً الثقافة الغربيّة وعلومها بالاستعماريّة وبالأداة للتبعيّة. ومن هنا، فإنّ ماهيّة هذه العلوم - في رؤية سماحته - تُديم التبعيّة للأعداء بشكل أو بآخر. وهنا يقول (ره):

إنّ كلّ ما يملكه الغرب يحمل صفة استعماريّة؛ فالطبّ يحمل صفة استعماريّة، والثقافة تحمل صفة استعماريّة. فالغرب يصدّر من أنواع الاستعمار ما يتناسب مع كلّ دولة من الدول المتخلّفة بزعمه، وبشكل يضمن لهم التبعيّة. إنّهم يريدون أن نكون بحاجة إليهم دائماً، وكلّ ما يعطوننا فهو يحمل سمة استعماريّة تفرض علينا الافتقار إليهم، إنّهم لا يريدون أن نكون مستقلّين، إنّهم لا يريدون أن يكون لنا استقلال ثقافيّ وفكريّ، وقد لعب عملاؤهم الذين ربّوهم هناك، ثمّ ابتعثوهم إلى هنا، دور المساعد في هذا المجال، فبدّلوا نمط التفكير في مجتمعنا؛ حتّى أصبح رافضاً لكلّ ما ليس بغربيّ[2].

لقد كان الإمام الراحل (رض) يرى أنّ الدراسة في الغرب - وبسبب التربية الذهنيّة والروحيّة للشباب المبتنية على الأنظمة

---

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج19، ص110، 19/ 9/ 1363هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج12، ص5 و6، 12/ 10/ 1358هـ.ش.

والانطباعات الأجنبيّة ـ تشكل حاجزاً أمام تحقيق الاستقلال والحرّيّة، وتسبّب استمراريّة التبعيّة عن طريق جعل الشعوب الأكثر ضعفاً، متخلّفةً عن الحضارة الحقيقيّة والتقدّم. وهنا يقول الإمام:

على شبابنا الأعزاء ـ الذين هم أمل الوطن ـ أن يعلموا أنّ التوجّه نحو الغرب والشرق لأجل التعلّم يمنعهم من هدفهم الذي هو الاستقلال والحرّيّة، ويزيد من تبعيّتهم. إنّ أعداءنا الطامعيّن في بلادنا لن يَدَعونا ننال الاستقلال، ونتخلّص من التبعيّة؛ لذا، علينا أن نقنع أنفسنا بأنّ الغرب يسعى لإيقافنا عن اللحاق بركب الحضارة والسموّ[1].

ويضيف (ره):

لقد أشرت مسبقاً إلى أنّني عندما كنت في باريس أتاني بعض الشبّان الذين كانوا يدرسون في ألمانيا، وحدّثوني عن منعهم من التقدّم في دراستهم، وأنّ هؤلاء يحرصون على إبقائنا عند حدٍّ معيّن، ولا يسمحون لنا الصعود إلى مراتب أعلى، وللأسف فقد تسرّبت هذه الظاهرة إلى جامعاتنا أيضاً؛ حيث لم يكونوا يسمحون بتقدّم شبابنا على النحو المنشود. وإنّ البعض من أساتذة الجامعات وأعوانهم كانوا من العملاء الموظّفين بالقيام بهذا النوع من الأدوار؛ حتّى لا يدعوهم يتقدّمون بشكل صحيح[2].

إنّ الكثير من العلوم المستوردة لا يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلّباته من وجهة نظر الإمام الراحل (رض)؛ وذلك لأنّها من جهة توجد احتياجات واهية وغير متناسبة مع المبادئ الاجتماعيّة، ومن

(1) المصدر نفسه، ج18، ص339، 22/ 11/ 1362هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج10، ص435، 11/ 8/ 1358هـ.ش.

جهة أخرى توفّر الأرضيّة لهجرة الأدمغة إلى البلدان المتطوّرة عن طريق المستشارين، أو خبراء الداخل، أو التابعين لهم في البلد الضحيّة، وذلك من خلال الحؤول دون نشر العلوم والمعارف. ثمّ إنّ الحضارة الغربيّة ترى نفسها أمام حاجة مستمرّة للتعرّف على الشخصيّات العلميّة من جميع أنحاء العالم واستقدامها وتنظيمها؛ من أجل توظيفها في مسار تعزيز دعائم التحضّر الخاصّ بها. وفي هذا الخصوص، يقول (رض):

ينبغي أن يكون التعليم منسجماً مع حاجة البلاد، وليس مجرّد مُدارسة لأشياء لاتنفعنا أصلًا. هناك العديد من الأمور التي لا صلة لها أساساً بالبلد[1].

واليوم، لا تتناسب أجزاء كبيرة من العلوم مع احتياجات البلاد، وإنّنا نواجه عمليّاً هجرة شريحة من نُخب المجتمع من البلاد. وفي الحقيقة، بدل أن نربّي الكفاءات المتخصّصة لمجتمعنا فإنّنا نوفّرها للغرب.

هذا، ويمكن من خلال تحليل تصريحات سماحة الإمام (رض) وكتاباته، أن نخلص إلى أنّ النظام التعليميّ ومسيرة استيراد العلم الغربيّ، أخذا يسيران في طريق يزدريان فيه المجتمعات ونُخبها؛ من أجل أن تتصوّر هذه المجتمعات أنّ العلم حكر على الغرب، وأنّ المجتمعات الأخرى لا تملك شيئاً يضاهي العلم الغربيّ. وحسب هذه النظرة، يتوجّب على أيّ نوع من التنمية والتقدّم أن يقترن بقبول صريح بالثقافة الغربيّة. وهنا يقول (رض):

ليس من قبيل الصدفة أن يربطوا كلّ شيء... افترضوا... الطب

(1) المصدر نفسه، ج12، ص341، 3/ 3/ 1359هـ.ش.

مثلًا، بالغرب، وكأنّ الغرب بات قبلتهم. قيل لي: إنّ أتاتورك في تمثاله ـ أظنّ أنّني رأيت هذا التمثال ـ إنّما يمدّ يده وهو واقف باتجاه الغرب؛ ليشير إلى أنّ كلّ شيء يؤخذ من هناك. وقد سبق لأحد الكتّاب هنا أن دعا لأن تكون جميع أمورنا بريطانيّة؛ «جميع أمورنا»! وسبب ذلك أنّ الدعايات قد أفرغت عقول هؤلاء[1].

وبطبيعة الحال، لا ينتج من هذا الازدراء شيء سوى الهزيمة الروحيّة، والإعلان عن العجز الفكريّ والثقافيّ، وبالتالي: تجفيف جذور كلّ إبداع وابتكار، أو طاقة فعّالة، وبالنتيجة: ديمومة التبعيّة.

ويُعدّ «الانبهار» بالثقافة والعلوم الغربيّة مرحلة ما بعد الازدراء. فعندما يتبلور الشعور بالخفّة والحقارة إزاء الثقافة والحضارة الوطنيّتين، ستكون التبعة الأهمّ لذلك: استعظام العلوم والثقافة الغربيّة، والحضارة المادّيّة، وبالتالي: التعلّق والانبهار بها. يقول (رض):

إنّ هؤلاء الذين استعانوا بالأقلام المسمومة والمخطّطات الخبيثة التي حاكوها ضدّ الإسلام والجمهوريّة الإسلاميّة... إنّ بعضهم أو أكثرهم لا يعلمون شيئاً عن الإسلام. مغفّلون، ولايفقهون شيئاً. إنّما قرأوا شيئاً أو مقالة نشرت في أوروبا، فوضعوا ذلك ميزاناً لفهمهم. لقد أصبحوا مهووسين بالغرب، فكلّ ما يقوله الغرب ينصاعون إليه بلا دليل، وبذلك فهم مستغنون عن أيّ دليل، فكلّ ما يكتبونه في مقالاتهم مبنيّ على أنّ فلاناً قال كذا. لاحظوا الكتب التي كتبها مؤلّفونا ـ الذين يُزعم أنّهم محقّقون ـ في القرون الأخيرة، تجدوا أنّ مستندات مدّعياتهم في نهاية

(1) المصدر نفسه، ج12، ص341، 3/ 3/ 1359هـ.ش.

المطاف أنّ البروفسور الفلانيّ قال كذا في موضع كذا؛ إلّا البعض منهم. كلّ استشهاداتهم بأقوال هؤلاء، وهم يستدلّون بكلام الغربيّين مثلما نستدلّ نحن بكلام الله ورسوله! فكلّ ما قاله البروفسور الفلانيّ هو الحقّ وكفى، وكلّ ما يقوله **ماركس** صحيح وكفى[1]!

الشعور بالحقارة وعدم المقدرة أمام مجموعة العلوم الغربيّة، وكذلك الانبهار بها، يؤدّيان في الغالب إلى الانحلال والذوبان في النظام الاستعماريّ الأجنبيّ. ويظهر هذا الذوبان على الصعيد العامّ بصورة المحاكاة التامّة لمظاهر الثقافة الأجنبيّة، والاستهلاك المتزايد لمنتجاتها، ويبرز على صعيد النخب من خلال تحوُّل الأشخاص إلى قطع شطرنج، وإلى منفّذين وممهّدين للخطط الأجنبيّة والمعتقدات المغلوطة المليئة بالشرك والإلحاد.

يقول الإمام الراحل في هذا الشأن:

وقد لعب عملاؤهم الذين ربّوهم هناك، ثمّ ابتعثوهم إلى هنا، دور المساعد في هذا المجال، فبدّلوا نمط التفكير في مجتمعنا؛ حتّى أصبح رافضاً لكلّ ما ليس بغربيّ[2].

وقد أشار سماحته (رض) في كلمات أخرى إلى الخطّة الاستعماريّة المتمثّلة في ازدراء ممتلكات الشعوب، وتعظيمهم لمنتجات أنفسهم، قائلاً:

لقد أخذوا مآثر الشرق منّا، وجعلونا هكذا، فإذا ماتحدّثنا تحدّثنا عن الغرب، وإذا ما أصيب أحد بزكام فعليه أن يذهب

---

(1) المصدر نفسه، ج9، ص367، 10/ 6/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج12، ص5 و6، 12/ 10/ 1358هـ.ش.

إلى أوروبا، إذا أراد أن يستأصل لوزتيه فيجب أن يذهب إلى أوروبا، وإذا كان ميسور الحال أحضر طبيباً من أوروبا. وقد قلت ذات مرّة لمجموعة من الأطبّاء كانوا هنا: إنّ ذلك يعني أنّكم لا تجيدون فعل شيء، فقالوا: بل نجيد، فكلّ ما نجيده يعمل به الآن أطباؤنا هناك، وهؤلاء أيضاً إذا ما ذهبوا إلى هناك فلعلّهم يذهبون إلى الأطباء الإيرانيّين؛ ولكنّ الحال أصبح بحيث انتشرت هذه الأفكار في كلّ مكان، فإذا ما أراد أحدهم أن يطّلع ويفهم فعليه أن يذهب إلى أوروبا، وكأنّ «إيران ليست مكاناً مناسباً للفهم والاطّلاع»، و«لا يوجد شيء في إيران»، و«لا يمكن لإيران أن تكون هي»! إنّ دعاياتهم فرّغتنا من محتوانا الذي نحن عليه، فمسخت شرقيّة الشرقيّ، ووضعت له عقلًا غربيّاً مكان عقله، ذلك العقل الغربيّ المتطفّل. إنّ هذه الحالة منتشرة في جميع الطبقات، فالجميع مصاب بهذا النوع من التغرّب؛ لكن على اختلاف في الشدّة والضعف. فإذا ما أردنا إنقاذ بلدنا حقّاً فيجب علينا أولًا وقبل كلّ شيء أن نتحرّر من هذه التبعيّة للغرب. لاحظوا أنّ أسماء شوارعنا أصبحت **روزفلت** و**تشرشل** وما شابه ذلك؛ لماذا؟! لأنّنا نحن لا نقيم وزناً أو اعتباراً لأنفسنا، ولا نثق إلّا بالشخصيّات الغربيّة، ويجب علينا أن نزيّن بلادنا بأسمائهم! لقد جعلونا هكذا، سهروا من أجل تنشئتنا على هذه الأفكار؛ حتّى إذا اشتدّ عودنا، فألّفنا كتاباً توجّب علينا أن نبدأه باسم أحدهم لكي يحقّق مبيعاً! فإذا ما أراد شبابنا شراء كتاب لا يقبلون إلّا على الكتب التي تتحدّث عن **ماركس**، أو **لينين**! أمّا إذا كان باسم **ابن سينا** فلن يشتريه أحد؛ لأنّه شرقيّ! مع أنّ جميع هؤلاء لا يتسنّى لهم فهم صفحة واحدة ممّا كتبه **ابن سينا**، أو **صدر المتألّهين**؛ بل إنّهم حتّى لم يسمعوا باسم **صدر المتألّهين** أو

الملّا هادي [السبزواريّ]، أمّا رجالهم فمشهورون، وكتبنا مغمورة ومجهولة[1].

اليوم، تتمّ متابعة هذه المسيرة ضمن حلول وأدوات جديدة وأكثر تعقيداً. فإنّ الأساليب والأدوات المتّبعة اليوم أدقّ وأخفّ بكثير، ووجود هذه الأساليب الحديثة جعل نوعيّة التبعيّة أكثر غموضاً وتعقيداً. فإذا كان الاستعمار الغربيّ في ما مض، يتابع هذه المسيرة بتدريب القوى المحلّيّة، وإرسال المستشارين، فهو يقوم اليوم بهذه الخطّة عن طريق شبكة المعلومات العالميّة ونحوها، ويوجّه ويوظّف أفكار الخبراء والمختصّين في البلاد نحو أهدافه، وذلك بإيصال حجم كبير وكمّ هائل من المعلومات التخصّصيّة والجاهزة للاستهلاك. ولأنّ تبادل المعلومات العلميّة بطبيعة الحال يتمّ دائماً بصورة منفردة، وفي صعد مختلفة؛ فلذلك، لا يُحسّ غالباً بنظمها وانتظامها، أو بالصلات الخاصّة الجارية بينها، أو بسيادة مبدأ أو أسلوب واحد عليها. وفي هذه الحالة، لا ينتبه الكثير من المفكّرين المحلّيّين أيضاً إلى العلاقات الداخليّة بين العلوم، ومدى تأثيراتها بعضها في البعض الآخر، فتحصل بالنتيجة الغفلة عن إمكانيّة سيادة الأخلاق والثقافة الخاصّة عن طريق الشبكة المعقّدة من العلوم في المجتمع.

لقد قال سماحة الإمام (رض) ـ ولمرّات عدّة ـ : إنّهم لا يمنحوننا إلّا العلوم التي تستجيب لأغراضهم الاجتماعيّة فحسب؛ وذلك ليجعلونا تابعين لهم كما في السابق:

تريدون أن تخدعونا بقولكم: «إنّنا نريد أن نوفّر لكم التعليم»، إنّهم يريدون أن يوقفوا مسيرتنا، وهم يسعون لترسيخ تبعيّتنا لهم؛ لنكون محتاجين إلى المستشارين، ومن ثمّ يصبح نظامنا

(1) المصدر نفسه، ج9، ص378 و379، 10/ 6/ 1358هـ.ش.

وثقافتنا بحاجة الى مستشارين، فتكون كلّ أمورنا معلّقة على المستشارين! ليس المستشارون الذين يقدّمون لنا التربية والتعليم، بل أولئك الذين يأتون لإيقافنا عند حدّ معيّن، هذا ما نعارضه! إنّ علماء الدين لا يعارضون الرقيّ والتقدّم، وإنّما يعارضون «التقدّميّة (الشاهنشاهيّة) المحمّدرضائيّة»، ويعارضون التحضّر المسمّى «بوّابة الحضارة»... وإننا كمن لدغته الحيّة فصار يخاف من الحبل الأبلق! إنّنا نخاف من مقترحاتهم؛ لأننا رأينا منهم سوءاً، وإنّنا لم نرهم يوماً ما يسعون لتوفير التعليم لنا، كأن يعلّموننا الصناعة مثلاً، فصناعتهم هي ما ترونه اليوم، ولا نعلم هل سوف يتحقّق مشروعهم في صهر الحديد خلال عدّة سنوات أخرى أو لا يتحقّق أصلاً؟ وما مدى الخسائر التي يوردها علينا؟! فيما دمّروا ـ من جهة أخرى ـ زراعتنا وثقافتنا، وجعلوا جيشنا تابعاً، وعاثوا فساداً في جميع ما عندنا[1].

ولسوء الحظّ، حينما يذهب طلّابنا إلى الخارج فإنّهم لا يحصلون على البيئة التي يتربّى فيها طلابهم؛ بل وحتّى الشهادات التي يمنحونها لنا مختلفة عن الشهادات الأخرى! والدروس التي يدرّسوننا إياها تختلف عمّا يدرسونه هم! إنّها دروس استعماريّة، وشهادتهم شهادة بلد استعماريّ. فالوضع المحاك لنا وضع مختلف عمّا هم عليه. وهاهم قد جاؤوا الآن وجلسوا في غرفهم، وعليهم أن يكتبوا مقالة لصحيفة ما ليحصلوا بذلك على شهرة ما. وهم الآن يكتبون تلك الكلمات التي تعلّموها وأملوها عليهم، ولا يدعون هذا الشعب وشأنه؛ كي يجد نفسه، وكي يدرك أنّه جزء من العالم، وأنّه يقع في هذا الجانب من العالم، وأنّ بلاد الشرق كانت من البلدان

(1) المصدر نفسه، ج9، ص378 و379، 10/ 6/ 1358هـ.ش.

المتقدّمة، والغربيّون هم الذين أوصلونا إلى هذه الحالة! ولعلّ كتب **ابن سينا** ما زالت تدرّس في جامعات الغرب. أمّا نحن فقد تخلّينا عمّا كان في أيدينا، ولم نتمكّن من الحصول على ما عند غيرنا، وأصبحنا شيئاً غير شرقيّ وغير غربيّ وغير إسلاميّ وغير أوروبيّ؛ لا شيء. نعم؛ نحن شرقيّون بمعنى الشرقيّ المستعمَر من قبل الغرب، وغربيّون بمعنى الغربيّ الاستعماريّ[1].

إنّ السعي نحو تعريف المجتمع على المظاهر المختلفة للثقافة والعلوم الاستعماريّة الغربيّة، وسُبُل تغلغلها في المجتمع، يؤدّي إلى إمعان النظر والاهتمام بنقاط الضعف المعقّدة التي ابتُلي بها المجتمع والدولة وليس من الممكن التخلّص من هذه العقبات، أو ملأ هذه الثغرات، من دون إنتاج المعارف الجديدة بالاستناد على الثقافة الإسلاميّة الثريّة. ولن يمكن إنتاج المعارف الجديدة، والإتيان بالموضوعات الحديثة، والتنظير لها، إلّا في ظلّ الوصول إلى مرحلة النِدّيّة والتحدّي للأفكار الغربيّة.

2.3. معرفة الإسلام وتعريفه من جميع الجهات

إنّ تقديم الخطط والمناهج البنّاءة المتناغمة مع أهداف الثورة الإسلاميّة، واستبدال الآليّات والنماذج الغربيّة بها، يقتضيان نظرة ثاقبة ومعرفة شاملة لأبعاد الإسلام المتنوّعة.

وإنّ وضع ثقافة الحضارة الغربيّة ومبادئها أمام تحدٍّ فكريّ وعمليّ سينبئنا بالتعارض الواضح بين المبادئ والأهداف والآليّات العلميّة المعروضة في العلوم والنماذج الغربيّة مع الأهداف والمُثُل الإسلاميّة والثوريّة العليا، كما أنّه سيكشف عن نقائص النماذج

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص45 و46، 28/ 6/ 1358هـ.ش.

المستهجنة، وضعفها في إدارة المجتمع الإلٰهيّ، وتنمية الأخلاق والقِيَم المعنويّة، ويؤكد ـ في النهاية ـ ضرورة وضع مجموعة من الأحكام والمعارف والنماذج العمليّة للإسلام كبديل للمجموعات الاستعماريّة المماثلة.

يقول الإمام الراحل (رض):

وأنتم الذين تقع على عاتقكم مسؤوليّة جسيمة، عليكم أن تواصلوا نهجكم بخطوات واثقة وثابتة. حاولوا تطوير دائرة نشاطكم وتوسيع رقعتها يوماً بعد آخر، واحرصوا على عرض وتقديم برامج مبدئيّة تتطابق مع موازين الإسلام، وصيانة مصداقيّة شعبكم ودينكم. فمن الضروريّ إعداد البرامج وتدوينها في ضوء الرؤية والثقافة الإسلاميّة[1].

إنّ معرفة المظاهر الاستعماريّة، وضرورة استبدال الثقافة والحضارة الاستعماريّتين بمجموعة المعارف الإسلاميّة، توجّه مسؤوليّة جديدة إلى النُخب والمثقّفين الأوفياء للأفكار والمبادئ الإسلاميّة.

وقد أشار سماحة الإمام (رض) إلى ذلك ـ بعد شرحه المؤامرات الواسعة النطاق للشرق والغرب ضدّ الإسلام والنظام الإسلاميّ ـ قائلاً:

في هذه الحال، يجب الصمود حيال هذه المؤامرات الواسعة النطاق وفقاً لما تمليه علينا الثقافة الإسلاميّة، وينبغي على الأدباء والخطباء والفنّانين استثمار هذه الفرصة الإلٰهيّة التي أُتيحت لهم، ومساندة علماء الدين العارفين بالفقه الإسلاميّ

(1) المصدر نفسه، ج10، ص45 و46، 28/ 6/ 1358هـ.ش.

والقرآن الكريم؛ من أجل استنباط الأحكام الإلٰهيّة المرسلة إلى الناس أجمعين، ضمن اجتهاد صحيح من القرآن الكريم، والسنّة النبويّة المطهّرة، والأحاديث الشريفة الغنيّة بالمعارف الإلٰهيّة، والفقه التقليديّ، ثمّ عرضها على العالم[1].

إنّ الإمام الخمينيّ (رض) ـ ومن خلال تشكيل الثورة الإسلاميّة، وقطع دابر الأجانب عن البلاد الإسلاميّة، والتخلّص من التبعيّة السياسيّة للقوى الكبرى ـ قد أظهر للعالم فاعليّة الإسلام على الصعيد السياسيّ، وقدرته على تنظيم الدوافع النفسيّة والتيّارات الاجتماعيّة حول كلمة التوحيد وكتاب الله سبحانه وتعالى، وتقديم أطروحة تطبيق أحكام الإسلام على كافّة صُعُد المجتمع، انطلاقاً من الإيمان بشموليّة الإسلام. وهنا يقول (رض):

نحمد الله سبحانه وتعالى على أنّنا استطعنا تحرير وطننا من براثن التبعيّة للأجانب، معتمدين في ذلك على آيات الوحي وكتاب الله العزيز. وبالطبع، فإنّ الطريق طويل أمام تطبيق جميع الأحكام والقوانين الإسلاميّة في شتّى مستويات المجتمع؛ لكنّنا مصمّمون على المضيّ قدماً لنبيّن لجميع المستشرقين والمستغربين ـ الوجلين من طرح شعار الإسلام والاطمئنان بالقرآن الكريم ـ كيف يمكن إرواء المجتمع من ينابيع المعرفة في كتاب الله، وفي ظلّ هداية الإسلام العزيز[2].

لقد دعا الإمام الراحل (رض) ـ انطلاقاً من رؤيته الشاملة هذه إلى الدين ـ الشباب المسلم إلى المعرفة الصحيحة للإسلام، ومميّزاته، مقارنةً بسائر المدارس البشريّة المغلوطة والمنحرفة، وكان

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص45 و46، 28/ 6/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج20، ص441، 28/ 9/ 1366هـ.ش.

يرى أنّ الالتزام بالمدارس الاستعمارية، أو مقارنة القوانين الإلٰهيّة بها، سيؤدّي إلى سلب الأمن والحرّيّة عن الشعب.

قال (رض) في هذا الصدد:

من الواجب عليكم أيّها الشباب المسلم أن تأخذوا بعين الاعتبار الأصالة الإسلاميّة، وأنتم تدرسون حقائق الإسلام في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وغيرها، وأن لا تنسوا الخصوصيّات التي تميّز الإسلام عن جميع المدارس الأخرى. فاحذروا من أن تخلطوا بين القرآن المقدّس ونهجه المتمثّل في الإسلام، وبين المدارس المغلوطة والمضلّة التي رشحت من فكر الإنسان. واعلموا أنّ الأمّة الإسلاميّة لن تنعم بالأمن والحرّيّة مادامت متشبّثة بهذه المدارس الاستعماريّة، وما دامت تقارن التشريعات الإلٰهيّة بها، وتضعها بعضها إلى جنب بعضها الآخر[1].

لقد حذّر الإمام الخمينيّ (رض) حتّى من أن يتمّ مقارنة الدين الإسلاميّ الحنيف بأديان أخرى كالمسيحيّة الّتي لا تنطوي سوى على علاقة معنويّة بين الإنسان وربّه، ولا تملك سوى المواعظ الأخلاقيّة، واعتبر الإسلام ديناً يمتلك برنامجاً محدّداً في الحياة الفرديّة والاجتماعيّة، بما يشمل السياسة وإدارة النظام.

وهنا يقول (رض):

لا يتوهّمنّ أحد بأنّ الإسلام كالمسيحيّة لا يعدو العلاقة بين الأفراد وبين الله تبارك وتعالى. إنّ الإسلام ينطوي على منهج متكامل للحياة، ونظام للحكم، وقد مارس دوره في الحكم ما

---

(1) المصدر نفسه، ج2، ص437 و438، 17/ 5/ 1351هـ.ش.

يزيد على خمسة قرون؛ حينما كان يحكم بلداناً مترامية الأطراف، ورغم عدم تطبيق أحكام الإسلام حينها كما ينبغي، إلّا أنّه ـ بهذا المقدار الذي طُبّق منه ـ حكم تلك البلدان بعزّة ومنعة، من جميع النواحي، وفي جميع الأحوال. فالإسلام يختلف عن باقيّة الأديان المعروفة حالياً، ولعلّها كانت كالإسلام وقت ظهورها؛ إلّا أنّ الموجود حاليّاً منها ـ وخصوصاً المسيحيّة ـ لا تملك سوى بضع كلمات وعظيّة؛ من دون أن يكون لديها برامج فيما يتعلّق بالسياسة أو إدارة النظام والمدن. فلا يُتوهّم بأنّ الإسلام كتلك الأديان لا نظام فيه[1].

وعلى الرغم من أنّ مجموعة المعلومات الّتي نمتلكها في ميدان المعارف الدينيّة لا تلبّي الحاجة ولا ترفع النقائص الموجودة، أو المتطلّبات الفرديّة والاجتماعيّة؛ لكنّ مجموعة القوانين الحقوقيّة التي يحتوي الإسلام عليها، تسعى لإيجاد تطوّر في سدّ هذه الفراغات، وبإمكانها النهوض بالاحتياجات الفرديّة والاجتماعيّة، إلى جانب تنظيم السياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وجميع الموضوعات المصيريّة للمجتمع. وفي هذا الخصوص يقول (رض):

لقد جاء الإسلام ليمنح الإنسان أبعاده الحقيقيّة ومنزلته الإنسانيّة؛ أي تطوير الإنسان على صعيد الحياة الفرديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، وإثراء غناه الروحيّ. والإسلام قادر على إيجاد مثل هذا التطوّر. إنّ قوانين الإسلام تستجيب لاحتياجات الإنسان، وهي قوانين واضحة وصريحة. فالإسلام يضع قوانين معيّنة تنظّم أسلوب حياة كلّ فرد وسلوكه حيال مجتمعه، كما أنّ الإسلام يحدّد سياسة المجتمع في ما يختصّ

(1) المصدر نفسه، ج2، ص230 و31، 23/ 8/ 1344هـ.ش.

بعلاقته بالأقليّات الدينيّة. ومن هذه الناحية، تعتبر القوانين الإسلاميّة رائدة وتقدّمية حقّاً. ولو طُبّقت قوانين الإسلام الإقتصاديّة لامتلك البلد اقتصاداً راقياً[1].

ويضيف (ره):

لقد أرسل الله تبارك وتعالى من خلال رسوله الأكرم (ص) قوانين أدهشت الإنسان بعظمتها، فجاءت بآداب وقوانين لكلّ شيء. لقد وضع للإنسان قوانين من قبل تكوّنه، وإلى حين نزوله في حضرته. وكما وضع قوانين للوظائف العباديّة، فقد جعل للأمور الاجتماعيّة والإداريّة قوانين وطرقاً ورسوماً.

والقانون في الإسلام قانون راقٍ ومتكامل وشامل، وإنّ الكتب الموسوعيّة التي صُنّفت من قديم الزمان في مختلف المجالات القانونيّة بدءاً من أحكام القضاء، والمعاملات، والحدود، والقصاص، وصولاً إلى العلاقات بين الشعوب، وقواعد السلم والحرب، والقانون الدوليّ العامّ والخاصّ، إنّما هي غيض من فيض الأحكام والأنظمة الإسلاميّة. وليس ثمّة موضوع لم يضع له الإسلام تكليفاً، ولم يصدر في ما يخصّه حكماً[2].

وغنيّ عن القول بأنَّ السنوات الطوال لهيمنة الحضارة والعلوم المادّيّة، وازدراء الدين ونفيه وطرده من مشهد الحياة الاجتماعيّة، والظلال الثقيلة لنظريّة فصل الدين عن السياسة، وحصر الفقه بالأحكام الفرديّة، وعدم تناول الموضوعات الحكوميّة والاجتماعيّة، كلّ ذلك، حطّ من مستوى المعرفة الدينيّة. وهنا يقول سماحته (رض):

---

(1) المصدر نفسه، ج4، ص242، 10/ 8/ 1357هـ.ش.

(2) **الحكومة الإسلاميّة (ولاية الفقيه)**، مصدر سابق، ص10 و11.

الإسلام الذي تعيش فيه جميع الطبقات برفاهيّة، الإسلام الذي يكون فيه الجميع أحراراً، الإسلام الذي يحفظ لنا الاستقلال، الإسلام الذي يجعل الطبقات الضعيفة قويّة، الإسلام الذي يقف إلى جانب المستضعفين. إنّني أهنئكم على هذا الإسلام[1].

ويتابع (ره):

الإسلام دين المجاهدين الساعين للحقّ والعدالة، دين أولئك الذين ينشدون الحرّيّة والاستقلال. إنّه عقيدة المناضلين والشعب المناهض للاستعمار[2].

ويقول في موضع آخر:

الإسلام الذي أخذتموه من ألسنة الآخرين، أو الجاهلين بمدرسة القرآن، أو المنحرفين وعملاء الاستعمار الساعين إلى إيجاد الفرقة والاختلاف، ليس إسلاماً. تعالوا واطّلعوا على الإسلام من العلماء العارفين بمنطق القرآن؛ لتجدوا فيه ما هو فوق آمالكم وتصوّراتكم. هلمّوا، ولا تنخدعوا بمبشِّري الاستعمار[3].

ويردف قائلاً:

الإسلام لا ينحصر في الأحكام الظاهريّة المتعلّقة بالشؤون الفرديّة، وهو أيضاً لا ينحصر بالثورة والنهضة وأمثال ذلك؛ بل إنّ له أبعاداً متنوّعة يجب أن يطّلع عليها من يريد معرفة الإسلام، فجميع الأبعاد موجودة في الإسلام؛ أي ذلك المرتبط منها بتنمية الفرد، أو بتنمية المجتمع، أو سياسة تنظيم علاقته

---

(1) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج7، ص23، 26/ 1/ 1358هـ.ش.

(2) **الحكومة الإسلاميّة (ولاية الفقيه)**، مصدر سابق، ص7 و8.

(3) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج3، ص484، 16/ 7/ 1357هـ.ش.

مع الأمم الأخرى، أو المرتبط منها بالمجالات الاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها. فالإسلام يشتمل على كلّ ذلك[1].

إنّ أهمّ إشكاليّة تعاني منها شبكة العلوم والحضارة الغربيّة هي تقديمها تعريفاً حسّيّاً للإنسان والمجتمع، وتصميمها للغايات والأهداف الدنيويّة في نظم متّسق، وإنّ هذه المعارف الماديّة تدفع بالإنسان والمجتمع ـ وبآليّات غير إلهيّة تقترحها ـ إلى استغلال الدنيا والملذّات الماديّة أكثر فأكثر، ممّا لا يفضي إلّا إلى الابتعاد المتزايد عن القِيَم المعنويّة. والمجتمع الّذي همّه عبوديّة الله تعالى وتنمية الإيمان والأخلاق لا يمكن له أن يجعل من هذه الأداة الماديّة مطيّته لنيل أهدافه. أمّا القوانين والأحكام الإسلاميّة فهي الوحيدة الّتي تلمّ شمل القِيَم الماديّة، والقِيَم المعنويّة، وتنظّم أمر المعاش بناءً على المعاد. يقول الإمام (رض) بهذا الشأن:

كما يهتمّ الإسلام بالمعنويّات والأمور الروحيّة والتربية الدينيّة والنفسيّة، وكما يهتمّ بتهذيب النفس، فإنّه يهتمّ أيضاً بالماديّات، ويعلّم الناس كيفيّة الإفادة من الأمور الماديّة بطريقة تنتهي فيها الماديّات إلى الإلٰهيّات. إنّ الإسلام ينظر إلى الماديّات بنظرة الإلٰهيّات، وإلى الإلٰهيّات بنظرة الماديّات. والاسلام شامل يحتوي على مختلف الأبعاد[2].

الإسلام ـ في رؤية الإمام (رض) ـ يجب معرفته والتعريف به على أرضيّة سليمة وصحيحة، وبالاعتماد على الفقه الجواهريّ[3]،

---

(1) المصدر نفسه، ج5، ص218، 20/ 9/ 1357هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج6، ص467 و468، 13/ 1/ 1358هـ.ش.

(3) أوضحنا ذلك في ما مضى من بحث «الأُطر والحدود».

وذلك إلى جانب رؤية جديدة في «معرفة الموضوعات»، وتطوير في الاجتهاد المصطلح، وبطبيعة الحال، من دون تدخّل الأذواق والآراء الشخصيّة، والتأويل في الآيات والأحكام.

وفي هذا الخصوص، يقول (رض):

عليكم ـ أيّها الطلاب الجامعيّون، وسائر الطبقات من علماء الدين وغيرهم ـ ألّا تدخّلوا أذواقكم وآراءكم الشخصيّة في تفسير آيات القرآن الكريم، وأن تتجنّبوا بشدّة تأويل أحكام الإسلام ومستنداته، وأن تلتزموا أحكام الإسلام بجميع أبعادها. وتيقّنوا من أنّ جميع ما يصبّ في مصلحة المجتمع من نشر العدالة، وقطع دابر الظلمة، وتوفير الاستقلال والحرّيّة، والقضايا الاقتصاديّة، وتوزيع الثروة، موجود في الإسلام بشكل كامل ومعقول وقابل للتطبيق العمليّ والموضوعيّ، وهو غنيّ عن التأويلات البعيدة عن المنطق[1].

3.3. إثارة الشعور بالمسؤوليّة لدى الخواصّ والعوامّ

إنّ نقد مبادئ الحضارة الغربيّة ومنظومتها العلميّة، وكشف النقاب عن عدم فاعليّتها وفداحة مضرّاتها في المجتمع الإسلاميّ، ومعرفة أبعاد الإسلام الجديدة، وتغيير زاوية الرؤية إلى الدين من نظريّة «الحدّ الأدنى» إلى نظريّة «الحدّ الأقصى» من جانب آخر، جميع ذلك يقتضي صرف أوقات كثيرة، وبذل الجهد والدقّة المتناهية، وتحرّك منسجم، يعاضده إنفاق ميزانيّات هائلة، وتوظيف النُخب والخبراء. ويمكن القيام بهذه الحركة العامّة من خلال الشعور

(1) المصدر نفسه، ج3، ص323، 24/ 11/ 1354هـ.ش.

بالمسؤوليّة، وإثارة الحسّاسيّة الاجتماعيّة، وتحويل هذا الهدف إلى رغبة عامّة عارمة.

وفي هذا الشأن، يقول الإمام (رض):

نحن نحاول بالقدر الذي نستطيع ـ مع العلم طبعاً بأنّ قدراتنا محدودة ـ أن ننتقل ببلدنا من الحالة الطاغوتيّة إلى حالة إسلاميّة توحيديّة، وعلى الجميع أن يتعاونوا في سبيل ذلك. إنّها ليست مهمّة فرديّة أو محصورة بجماعة معيّنة، إنّها مهمّة المجتمع كلّه، فكلّ فرد منّا إذا أراد أن يقوم بعمل ما، فعليه أن يتقنه وينجزه على أكمل وجه، فيجعله عملاً إلهيّاً، ويخرجه من الحالة الطاغوتيّة[1].

لقد اختلفت اليوم الأساليب الحكوميّة، وإدارة النظام الاجتماعيّ عمّا كانت عليه في الماضي، وتحوّلت إدارة النظام إلى أمر جماعيّ بعناصر معقّدة ومتنوّعة. لم يعد الأمر الصادر عن عدّة أشخاص أو بواسطتهم، من دون مساهمة أبناء المجتمع، يكفي في إيصال شؤون المجتمع إلى نتيجة منشودة. ولذلك، فلن يتسنّى الوصول إلى الأهداف الاجتماعيّة الكبرى إلّا بالمشاركة العامّة، والشعور بالمسؤوليّة من قبل جميع أبناء المجتمع، وتضافر الإرادات الاجتماعيّة بعضها مع البعض الآخر.

يقول الإمام الراحل (رض):

على الجميع أفراداً وفئات ـ كلّ من مكانه وموقعه ـ أن يؤدّي واجباته بشكل يتطابق مع مصالح الجمهوريّة الإسلاميّة.

---

(1) المصدر نفسه، ج9، ص458، 17/ 6/ 1358هـ.ش.

والمقصود أن تتحوّل الصيغة الغربيّة إلى الصيغة الإسلاميّة، فكلّ الأمور وحتّى وقت قريب كانت تحمل طابعاً غربيّاً. أمّا الآن، وبعدما أطحنا بالغرب وعملائه في هذه البلاد، فلا يجب علينا أن نعود ونتّبعهم مرّة أخرى؛ أي: ـ يجب ألّا ننسى أنفسنا، ونجري وراء المعسكر الشرقيّ أو الغربيّ. علينا أن نعي ذاتنا وهويّتنا، وأن ندرك الاحتياجات الحقيقيّة لبلادنا. فعندما نلغي تبعيّتنا وارتباطنا بالغرب، تلك التبعيّة التي أظهرت جامعاتنا وشبابنا وكلّ ما نملك بمظهر غربيّ، ونتلمّس شخصيّتنا، وننجز أعمالنا بأنفسنا، سيتسنّى لنا تحقيق استقلالنا وحرّيّتنا. وأمّا إذا غفلنا عن هذه الحقائق، وبقينا على تخيّلاتنا السابقة، والطابع الغربيّ، فإنّ كلّ آمالنا بالاستقلال والحرّيّة ـ أن نكون أحراراً في فكرنا وفعلنا ـ ستتلاشى. علينا جميعاً أن نخلع الثوب الغربيّ، وأن نغيّر من أفكارنا وأفعالنا وثقافتنا وأوضاع محاكمنا التي هي من مخلّفات الغرب وعطاياه[1].

إنّ تحقيق أهداف «النهضة العلميّة والثقافيّة»، وإزالة العقبات التي تقف حاجزاً أمامها، لن يحصل إلّا في ظلّ حركة اجتماعيّة عظيمة، وعزيمة وطنيّة مصاحبة للإحساس بالمسؤوليّة من قبل جميع أبناء المجتمع. وهنا يقول (رض):

واجبنا نحن المسلمين جميعاً، وواجب علماء الإسلام، وواجب الكتّاب والخطباء من المسلمين، هو أن يوعّوا البلدان الإسلاميّة إلى ما لدينا من ثقافة؛ فنحن نمتلك ثقافة غنيّة. لقد كانت ثقافتنا على مستوى أهّلها لكي تصدّر إلى الخارج، وأولئك قد أخذوها عنّا. وإنّ المؤلّفات التي دوّنت في إيران وفي البلدان الإسلاميّة،

---

(1) المصدر نفسه، ص501، 22/ 6/ 1358هـ.ش.

أخذها أولئك وانتفعوا بها. إنّ ثقافة هذا الشرق؛ أي: الشرق الأوسط الذي نحن فيه، وثقافة المسلمين، كانت ولا تزال أثرى الثقافات. وللأسف فإنّ المسلمين لم يستطيعوا الانتفاع بها[1].

لقد اعتبر سماحته التبعيّة الفكريّة أهمّ العقبات أمام الاستقلال والاكتفاء الذاتيّ، وسعى جاهداً إلى إيجاد الحسّاسيّة العامّة بالنسبة إليها؛ ولذا تجده يقول:

كلّنا مكلّفون بالعمل على إدارة هذه البلاد ـ التي أخرجناها من مخالب المستعمرين ـ بشكل لا يحوِجنا إليهم مرّة أخرى. وإنّ من أكثر الأمور مرارة عند الإنسان أن يعيش الحاجة إلى عدوّه[2].

وفي جانب آخر من توجيهاته الحكيمة، حاول الإمام الخمينيّ (رض) أن يكسر الانطباع العامّ الّذي دام لعشرات السنين بين كثير من المسلمين بشأن اتّباع النماذج المادّيّة، منوّهاً بخطر عدم الاكتراث أو عدم الاهتمام بالتبعيّة للغرب. وقد أوضح سماحته جليّاً أنّ الواجب الرئيسيّ للقيادة على مستوى التنمية الاجتماعيّة هو تغيير النزعة العامّة للمجتمع، وتحويل المعتقدات الرجعيّة إلى دوافع ومنطلقات متديّنة. ويتحقّق هذا الأمر عن طريق خلق الحسّاسيّة وإيجاد الاهتمام الفائق بالنسبة إلى طاقات الإسلام والمسلمين من أجل إدارة المجتمع، وهو أمر له عناصر ومعايير خاصّة به.
يقول (رض) في هذا الخصوص:

لا تنسوا مفاخركم، وليهتمّ كتّابنا ومتنوّرونا، وكلّ الطبقات المثقّفة بمفاخرهم، كفاهم خضوعاً وسجوداً للغرب، فليكتبوا كتبهم. إحرصوا على كتابة ما لديكم من أبحاث، ما لك وما

---

(1) المصدر نفسه، ج12، ص319 و320، 30/ 2/ 1359هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج10، ص422، 11/ 8/ 1358هـ.ش.

لفلان؛ أقال شيئاً أم لم يقل؟! فليذهب إلى الجحيم. لماذا تستشهد بقول الأجنبيّ؛ هل تريد أن تزرع اليأس والخيبة في نفوس شبابنا، وتسلبهم هويّتهم؟! وأنتم أيها الشعب قرّروا من الآن ألّا تشتروا من صيدليّة ترفع اسماً أجنبياً؛ حتّى تغيّر اسمها. وعلى جامعيّينا الأعزّاء الالتفات إلى ذلك، والحرص على مقاطعة الكتب التي تبني فكرتها على الاستشهاد بأقوال الأجانب، إنّهم يريدون تسويق كتبهم والدعاية لها، وإذا قاطعتموها فإنّ صفقاتهم ستخسر، ولن يعودوا لمثلها. أعرضوا عن أيّ أمر يجرّكم نحو الغرب، ويضع مفاخركم تحت الأقدام، لتحلّ محلّها أصنام غربيّة، أنتم أيضاً أعرضوا عنه، أعرضوا عن كُتّاب كهؤلاء، وأعرضوا عن كتب تكون على هذه الشاكلة[1].

ويضيف في موضع آخر:

الشعب الإيرانيّ، ونظراً لامتلاكه عقيدة راقية كالإسلام، ليس بحاجة إلى محاكاة النماذج الغربيّة أو الدول الشيوعيّة لتحقيق تقدّمه وازدهاره... إنّ برامجنا الإسلاميّة التي سنعلن عنها، ونطبّقها في المستقبل بإذن الله، بإمكانها أن تتعاطى مع هذه الموضوعات بأحسن وجه، وتصبح قدوة لشعوب العالم كافّة[2].

ويتابع قائلاً:

لقد فقدنا الثقة بأنفسنا، والشرق خسر هويّته أمام الغرب، وما لم نتحرّر من هذه التبعيّة فلن يتحقّق استقلالنا. الاستقلال العسكريّ مسألة، والاستقلال الفكريّ والمعنويّ مسألة أخرى. يجب أن

---

(1) المصدر نفسه، ج9، ص469 و470، 17/ 6/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج4، ص507، 24/ 8/ 1357هـ.ش.

يصبح عقل الإنسان مُلكاً له، وليس مُلكاً للغرب، فلا يظلّ يردّد أنّ «الغرب قال كذا»، و«البروفسور الفلانيّ تكلّم بكذا»، و«فلان قال كذا». وعلى الشرقيّين أن يعرفوا أنفسهم، وأنّهم في ما مضى كانوا قبلة للغرب؛ عندما كان الغرب بربريّاً متخلّفاً[1].

وفي الأساس، يؤدّي إيجاد الشعور بالمسؤوليّة تجاه الواجبات الاجتماعيّة إلى تحقيق المشاركة في تنمية النظام الاجتماعيّ، والالتفات إلى التحدّيات والعقبات أمام النهضة، وفي نهاية المطاف إلى تكوّن الإرادة والرغبة العامّة على مستوى أبناء المجتمع تجاه هذا الأمر؛ ممّا يرغم أصحاب الحلّ والعقد والنخب الاجتماعيّة على التجاوب والتعاطي في هذا المجال.

4.3. تأصيل ثقافة الإنتاج

يمكن أن نعدّ فقدان روح العمل والإنتاج، وترك التوجّه نحو الاكتفاء الذاتيّ، من أهمّ تبعات التأثّر بالاستهلاك. لقد كان سماحة الإمام (رض) يدعو المجتمع دوماً ـ مع تركيز شديد على التبعيّة الفكريّة والعلميّة والثقافيّة ـ إلى رفض التبعيّة في هذه الأبعاد، والسعي لنيل الاكتفاء الذاتيّ، قائلاً:

> لقد نوّهت مراراً بضرورة بناء إيران المستقلّة؛ حتّى تستطيع تحقيق استقلالها السياسيّ والعسكريّ والثقافيّ والاقتصاديّ، بعيداً عن التبعيّة لدول مثل أميركا والاتحاد السوفييتيّ وبريطانيا، هؤلاء الناهبين الدوليّين، فتتمكّن من الوقوف على أقدامها، وتعرّف العالم بهويّتها الأصيلة[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج9، ص379، 10/ 6/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص25، 18/ 4/ 1358هـ.ش.

مضيفاً:

إنّنا ما لم ندرك قدرنا وشأننا، وما لم نفهم ماذا كنّا على مرّ التاريخ، وماذا نحن الآن، وماذا نملك؟ فلن نحقّق الاستقلال أبداً. ما لم تتحرّر أفكاركم وتستقلّ لن ينعم بلدكم بالاستقلال. فاسعوا أولًا لامتلاك فكر مستقلّ، ولتبدأ الجامعات بإعداد جيل شابّ مستقلّ مطّلع على امتلاكه لثقافته الخاصّة، تلك الثقافة العظمى، عارف بأنّ الثقافة قد صُدّرت من هنا إلى الخارج، ومدرك لوجوده في هذا العالم، ومتطلّع إلى التحكّم بمصيره بنفسه[1].

وإذا أردنا أن نعدّ الأساليب التي آمن بها سماحة الإمام (رض) من أجل الوصول إلى هذا الهدف، فيمكننا أن نذكر: تعزيز روح الأمل، والثقة بالنفس، والتوكّل على الله سبحانه وتعالى، والاتّكال على الذات، والإيمان بما نملك وبالقوى والطاقات المحلّيّة. يقول (رض):

علينا إيقاظ الشعوب أينما كانت لتعرف واجباتها، فعلى الشعب أن يدرك تكليفه. وإذا أردتم، وأرادوا، وأراد العلماء، وأرادت الجامعات في جميع أنحاء البلاد الإسلاميّة أن يساهموا في حلّ مشكلة الإسلام، والدول الإسلاميّة، فعليهم أن يبادروا إلى إيقاظ الناس. علينا أن نزيل تلك الفكرة التي ألقاها الغرب والخونة في أذهان الناس، خلال مئات السنين، التي تقول: إنّه من المستحيل أن نقف في وجه أميركا أو الاتحاد السوفييتيّ ونتغلّب عليهم[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج10، ص392، 7/ 8/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج13، ص85، 18/ 5/ 1359هـ.ش.

ويتابع في موضع آخر:

على كلّ مسلم وإنسان شريف يحبّ شعبه ودينه، ويهدف إلى خدمة وطنه، أن يعمل على إيقاظ كلّ من حوله؛ ليصحو الشعب من سباته العميق، ويتخلّص من الأفكار الملوّثة هذه. علينا أن نمحو من أذهاننا استحالة الوقوف في وجه هذه القوى، وأنّهم سيفعلون كذا وكذا، علينا أن نزيل كلمة «مستحيل» من أذهان الشعوب، ونستبدلها بالإرادة والتصميم، وأنّه من «الممكن» القيام بذلك[1].

ويضيف قائلاً:

أهمّ أمر يجب على الشعب وعلى الجامعات والكلّيّات القيام به، قبل كلّ شيء آخر، هو أن نغسل هذا الدماغ الأوروبيّ أو الشرقيّ، ونستبدله بعقل ذاتيّ إنسانيّ، إيرانيّ وإسلاميّ. فكما قاموا بغسل أدمغتنا وأدمغة أبنائنا، واستعاضوا عن أدمغتهم بأدمغة أخرى، فعلينا أن نقوم بعمل مضادّ مشابه؛ لنضع هذه المرّة دماغاً إسلاميّاً إنسانياً كبديل لما هو موجود. وهذا لكي نخرج من إطار هذه التبعيّة الثقافيّة والفكريّة، وإذا ما خرجنا من إطار التبعيّة الفكريّة، فسوف تنتهي كلّ التبعيّات. فإنّ أساس التبعيّات ـ كالتبعيّة الاقتصاديّة أو الثقافيّة أو غيرها ـ هو وقوعنا في دائرة الفكر التبعيّ، وأن يكون تفكيرنا عاجزاً عن استيعاب أنّنا أصحاب ثقافة غنيّة، وأنّنا نمتلك كلّ شيء[2].

لقد حاول الإمام الراحل (رض) تقديم تشجيعه ودعمه المادّيّ والمعنويّ للّذين يثقون بطاقاتهم الشخصيّة، ولا يعتبرون إنتاج العلم

---

(1) المصدر نفسه، ص85، 18/ 5/ 1359هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج9، ص167، 28/ 6/ 1358هـ.ش.

حكراً على الشرق أو الغرب، والذين يمكنهم أن يتلمّسوا في قرارة أنفسهم شجاعة الكفاح ضدّ الجهل، وشهامة الخوض في ميدان إنتاج العلم والتنظير، وأردف ذلك بالقول:

إنّ أهمّ عامل في تحقيق الاكتفاء الذاتيّ وعمليّة إعادة الإعمار، يتمثّل في تطوير المراكز العلميّة ومراكز الأبحاث، وترشيد الإمكانيّات، والعمل بنحو واسع وشامل على تشجيع المخترعين والمبدعين والكفاءات المتخصّصة والملتزمة، ممّن يتحلّون بشهامة محاربة الجهل والتحرّر من كابوس رؤية انحسار العلم في الغرب والشرق؛ وبرهنوا على إمكانيّة تحقيق البلد لاستقلاله. وآمل أن لا يفتّ في عضد هذه الطاقات، العقبات الإداريّة ودهاليز البيروقراطيّة[1].

ومضى قائلاً:

على الحكومة والمسؤولين ـ سواءً في الجيل الحاضر أم في الأجيال القادمة ـ أن يقدّروا متخصّصيهم، ويشجّعوهم على مواصلة العمل، وذلك بالدعم الماديّ والمعنويّ، وأن يحولوا دون استيراد السلع الاستهلاكيّة المدمّرة، ويتكيّفوا بالموجود عندهم إلى أن يتمكّنوا من صنع كلّ ما يحتاجونه بأنفسهم[2].

لا شكّ في أنّ السبّاقين في مجال إنتاج العلم سيكونون من أولئك الذين أسهموا في المشاهد السابقة للدفاع عن النظام والثورة، وشعروا بالواجب والالتزام العمليّ تجاه الإسلام والثورة. وضمن عنايته الخاصّة بهذه الثلّة، أوصى سماحة الإمام (رض) بضرورة الإفادة منهم، وعدم إهمالهم أو استبعادهم عن الميادين الحسّاسة،

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص158، 11/ 7/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ص417، 14/ 3/ 1361هـ.ش.

وترغيب الأدمغة الملتزمة لازدهار المجتمع أكثر فأكثر. وقال في هذا الخصوص:

وهنا أحذّر كلّ المتصدّين للأمور ومسؤولي البلاد بأنَّ عليكم أن تعرفوا قدر هؤلاء الشباب المؤمنين الثوريّين، وتشكروهم وتكرّموهم وتأخذوهم في أحضان محبّتكم، فهم الذين أنقذوا إيران، وهم الذين سيحرسون الثورة من الآن فصاعداً، لقد قام هؤلاء - برؤاهم النيّرة، وفي أقصر مدة زمنيّة، وبأقلّ تكلفة - بأعمال مدهشة لم يكن بالإمكان تصوّر إنجازها في إيران. هذه العقول الملتزمة يجب أن تُشجّع وتُسدّد لتتفتّح، وعلى المسؤولين ألّا يستبعدوا أصحاب الثورة الأصليّين بأعذار واهية؛ ليُحلّوا محلّهم ورثة النظام السابق، والمرتبطين به فكرياً. علماً بأنَّه يجب الاستفادة من ذوي الاختصاص الملتزمين، فإن اضطررتم فمن ذوي الاختصاص من غير المعاندين؛ لكن ليس بقيمة عزل أصحاب الثورة الأصليّين[1].

ويقول الإمام الخمينيّ (رض) بشأن ضرورة الاكتفاء الذاتيّ العلميّ للجامعات على أساس احتياجات المجتمع الإسلاميّ:

نريد دولة وجامعة تخلّصنا من هذه التبعيّة الفكريّة والعقليّة التي هي في مقدّمة التبعيّات وأكثرها خطراً. نريد أساتذة جامعيّين يستطيعون أن يخلّصوا عقول شبابنا من هذه التبعيّة؛ حيث لا نريدها غربيّة، ولا نريدها شرقيّة، ولا نريدهم أن يتّجهوا نحو الغرب حتّى يكونوا مثل **أتاتورك وتقي زاده**[2]. **نريد جامعة**

---

(1) المصدر نفسه، ج19، ص150 و151، 22/ 11/ 1363هـ.ش.

(2) **حسن تقي زاده**، عضو مجلس الشيوخ ورئيسه في زمن محمد رضا بهلوي، كان من دعاة التبعيّة للغرب في إيران (المعرّب).

تمكّننا بعد سنوات من تأمين كلّ احتياجاتنا بأنفسنا[1]. على الجامعات أن تكتفي ذاتياً حتى لا تفتقر وتمدّ يدها إلى العلوم الغربيّة[2].

5.3. تنشيط المعتقدات والدوافع الدينيّة للمجتمع

تمكّن سماحة الإمام (رض) من أن يدير الدوافع والنزعات الجماهيريّة بناءً على المعتقدات والمفاهيم الدينيّة ـ «المحرّم» و«عاشوراء» و«الشهادة» ـ ، وذلك من دون الاعتماد على الشرق والغرب، أو استخدام الأساليب الرائجة ـ كتشكيل الأحزاب، وإنشاء الصحف ـ ، أو الأساليب المسلّحة؛ حيث اكتفى بالتوكّل على القدرة الإلٰهيّة اللّامتناهية، والاستعانة بالناس في المشاهد الاجتماعيّة، من دون وعود ومغريات ماديّة، حتى استطاعوا أن يوصلوا الثورة الإسلاميّة العظمى إلى برّ الأمان والانتصار، وأن يبلوا بلاءً حسناً في امتحان الحرب الكبير.

وهنا يقول (رض):

كفى بنا فخراً أن ننتصر في هذه الحرب الطويلة وغير المتكافئة، بالاعتماد على سلاح الإيمان، والتوكّل على الله القدير، ودعاء بقيّة الله عجّل الله تعالى فرجه الشريف، ونتيجةً لثقتنا بأنفسنا، وبُعد هِمم البواسل من رجالنا ونسائنا؛ فنشكر الله سبحانه وتعالى على عدم تحمّلنا منّة دولة ما إبّان الحرب، وتغلّب شعبنا على المصائب والمحن آنذاك. وبالإضافة إلى تلك الانتصارات الباهرة التي سطّرها أبطالنا في ميادين الدفاع عن البلاد، وطرد المحتلّين من آلاف

---

(1) المصدر نفسه، ج14، ص260، 4/ 3/ 1360هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج12، ص8، 12/ 10/ 1358هـ.ش.

الكيلومترات، حقّقنا تقدّماً ملحوظاً في مجال الصناعة، تمثّل في تشغيل المصانع، وإحداث تحوّل في خطوط الإنتاج، واختراع عشرات الأجهزة العسكريّة المتطوّرة، كلّ ذلك من دون حضور أيّ مستشار، أو معونة أجنبيّة[1].

وبطبيعة الحال، ليس من الممكن تحقيق النجاح في ميدان إنتاج العلم والثورة الثقافيّة، ونيل أهدافها، من دون الاتّكاء على الحركة الجهاديّة في الميدان العلميّ. وإذا ما أحسّ عامّة الناس ونخب المجتمع بأنّ هذه الحركة تُعدّ جهاداً ضد الأعداء، وأنّهم موجودون على جبهة كفاح ثقافيّ، يُثمر كدحهم فيه عن تعزّز نظام الولاية، وعن تنمية هذا النظام على الصعيد العالميّ إزاء نظام الكفر، فإنّ الحركة حينئذٍ ستتقدّم بقوّة أكثر، وبسرعة أكبر.

لقد أظهرت التجربة التاريخيّة أنّ تنمية الإيمان إنّما تتحقّق في الصراع مع الكفر. وفي ميدان الجهاد الثقافيّ، وعلى جبهة مقارعة المفاهيم الباطلة، تتفتّح إمكانيّات جديدة، وتزدهر الطاقات المشرقة.

لقد قام الإمام الخمينيّ (رض) في سياق رسمه لشاكلة الجهاد الثقافيّ، وخلق حالة من الوعي والاهتمام، بتبيين جوانب جبهتَيْ النور والظلمة، فجعل النظام الغربيّ وأتباعه في جبهة الباطل، وتحت ولاية الطاغوت والشيطان.

وقال في هذا الصدد:

هذان موضوعان متقابلان: إخراج من الظلمات إلى النور - إخراج الشعب من الظلمات، وأنواع الجهالات إلى النور - ، وفي المقابل: العمل على إخماد ذلك النور، وجعل الناس في

---

(1) المصدر نفسه، ج12، ص8، 12/ 10/ 1358هـ.ش.

الظلام. فهذا عمل الطاغوت، وذلك أمر الله سبحانه وتعالى. إنّ كلّ الأمور الباطلة ـ مثل: الخداع والخيانة والمكر ـ ظلمة، وكلّ أنواع التخلّف، وكلّ التوجّهات إلى عالم الطبيعة، وجميع أنواع التبعيّة للغرب ظلمة أيضاً. وإنّ أولئك الذين يولّون وجهوهم نحو الغرب، ويجعلونه قبلة آمالهم، غارقون في الظلمات، ووليّهم الطاغوت[1].

إذا تنبّه الشعب المتديّن إلى أنّ العدوّ قد استخدم خندق العلم، والمعادلات التطبيقيّة، ونماذج التنمية الاجتماعيّة كحربة في مقارعته للمفاهيم المقدّسة الإلٰهيّة، وأنّ هذه الحركة تتسبّب بالابتعاد عن القِيَم المعنويّة، وبتوسيع نطاق النزعة الدنيويّة، وإضعاف الدين، فلن يتباطأ ـ ومن دون أدنى شكّ ـ في هذا الجهاد العلميّ، واستعادة هذا الخندق من العدوّ، وستسفر هذه الحركة في نهاية المطاف عن فتح الخنادق الرئيسيّة في جميع أنحاء المعمورة[2].
وهنا يقول (رض):

لقد سبق لي أن اشرت إلى أنّ جميع مؤامرات الناهبين الدوليّين التي استهدفتنا، بدءاً من الحرب المفروضة ووصولاً إلى الحصار الاقتصاديّ وغير ذلك، كانت تستهدف إظهار عجز الإسلام عن تلبية احتياجات المجتمع، وبالتالي: اللّجوء إليهم في كلّ صغيرة وكبيرة؛ ولكن يجب علينا أن ندرك جميعاً أنّه لا بدّ لنا في الحقيقة من التحرّك ـ إن شاء الله تعالى ـ على طريق قطع جميع شرايين تبعيّة بلادنا لهذه الدنيا المتوحّشة[3].

---

(1) المصدر نفسه، ج9، ص459 و460، 17/ 6/ 1358هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج20، ص325، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ج21، ص290، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

وختاماً، نذكّر برأي الإمام (رض) حول الشعور بالمسؤوليّة، والعمل على استبدال ثقافة الاستهلاك بثقافة الإنتاج، والاعتماد على العناصر الدينيّة والدوافع الإيمانيّة؛ حيث يقول:

نحن نمرّ في مرحلة وكأنّنا ولدنا فيها من جديد للتوّ، وهنا أقول: أن نكون جياعاً، ونمشي على أقدامنا، ونكون منعزلين، مع اتجاهنا نحو الاكتفاء الذاتيّ، خير من أن نكون مرفّهين تابعين. الذي يهمّ هو أن نكسب الإيمان بتلك النيّة، وبتلك القِيَم الإسلاميّة، وأن نحقّق الاستقلال الاقتصاديّ[1].

(1) المصدر نفسه، ج16، ص524، 31/ 6/ 1361هـ.ش.

الفصل الثالث

مؤسّسات النهضة العلميّة والثقافيّة

تطرّقنا في الفصلين الأخيرين إلى «ماهيّة النهضة العلميّة والثقافيّة» وأبعادها، وكذلك تعرّفنا على التحدّيات، وكيفيّة التصدّي لها، وسبل الوصول إلى الحلول ضمن «برنامج النهضة العلميّة والثقافيّة». والآن، ينبغي التعريف بالمخاطَبين بهذه الرسالة، وهم من يحملون هذا العبء الثقافيّ العظيم، ومعرفة ما على عاتقهم من واجبات ووظائف.

لقد تبيّن في البحث الماضي أنّ هذه النهضة الثقافيّة العظيمة ينبغي أن تبتني على أُسس الإسلام، مع النظر إلى هذه الثقافة بنظرة شاملة ومتعدّدة الأطراف. ولهذا، سيكون هذا الدين الجامع والشامل أساساً لإنتاج العلم، ومحطّةً لتكامل المعارف الأخرى وتنسيقها، ويُعتبر حجّة وشرطاً للقبول بالمعارف الجديدة.

وممّا أتينا على ذكره ـ أيضاً ـ أنّ مجموعة المعارف والمعلومات المتوفّرة عند الحوزة والجامعة، لنيل الأهداف المذكورة على صعيد التنمية الإلٰهيّة للنظام، ورفع الإشكاليّات الموجودة في المجتمع، لا تفي بالحاجة. وبناءً على هذا، فإنّنا بحاجة إلى فهم دينيّ مبنيّ على

نظريّة «الحدّ الأقصى»، وإلى معرفة للأبعاد والطبقات الجديدة والأكثر عمقاً، كما أنّنا نحتاج ـ من جهة أخرى ـ إلى إنتاج العلوم والنماذج العلميّة، المستوحاة من المبادئ المعرفيّة الإلٰهيّة. وبناءً على ما أوضحناه، يمكن الادّعاء بأنّ المؤسّستين الصانعتين للثقافة، والمنتجتين للمعارف والمعلومات التي يحتاجها المجتمع ـ أي: «الحوزة» و«الجامعة» ـ هما اللّتان تقصدهما النهضة العلميّة والثقافيّة بوجه خاصّ. وإلى جانب هاتين المجموعتين، تقوم مؤسّسة «الدولة» أيضاً بواجبات مهمّة؛ فهي تقدّم من جانب: نظام الاحتياجات الخاصّ بالمجتمع، وعوامل التهديد والخطر على النظام الاجتماعيّ، إلى الحوزة والجامعة؛ وذلك بهدف قيامهما بالتدابير اللّازمة، ومن جانب آخر: تتعهّد بتنظيم الطاقات الاجتماعيّة، وإيجاد الأرضيّة الملائمة، والقيام بالدعم وتوفير الإمكانيّات والتمهدات لتحقيق هذا الأمر المهمّ.

وعند دراسة تصريحات الإمام الخمينيّ الراحل (رض)، يمكن لنا أن نستخلص مطالبته الحوزة والجامعة والجهاز التنفيذيّ بالتصدّي للمشاكل الاجتماعيّة والهيكليّة، وإشعاره بضرورة إيجاد طفرة في الحوزة والجامعة من أجل النهوض بالمجتمع الإسلاميّ نحو الكمال. وقد نصح سماحته مرّات وكرّات العلماء والخبراء بإيجاد تغييرات في بعض المؤسّسات؛ بما فيها: المصرف، والنظام الإداريّ، والمحاكم القضائيّة، والمنظّمات الأخرى الدخيلة، في التعاطي المستمرّ بين المؤسّسات الصانعة للثقافة، وبين مؤسّسات السلطة في النظام الإسلاميّ.

ومع ملاحظة ما تقدّم في الفصل الأوّل من تعريف للثورة الثقافيّة والتنمية العلميّة، ربّما أمكننا القول: إنّ أفراد المجتمع كلّاً على حدة، وكذلك شرائحه ومنظّماته المختلفة، هم مخاطَبو هذه الرسالة.

وإنّ النهضة العلميّة والثقافيّة لن ترى النور إلّا من خلال عزيمة وطنيّة ومشاركة مسؤولة وجهاديّة من قبل جميع شرائح الشعب، وعن طريق تعبئة الطاقات كافّة والقدرات الاجتماعيّة.

1. مؤسّسة الدولة

يحصي علماء الاجتماع وأخصّائيّو العلوم الاجتماعيّة واجبات الدولة على النحو التالي: حماية المجتمع والدفاع عنه ضدّ هجوم الأجانب والتهديدات الخارجيّة، وتوفير السلع الأساسيّة والخدمات لأفراد المجتمع، والحفاظ على النظام والأمن الداخليّ في المجالات المختلفة، والتصدّي للانحرافات والعوامل المخلّة بالقانون، وتنفيذ العقوبات.

كذلك فإنّ الدولة مسؤولة عن اتّخاذ السياسات، والقرارات، والقوانين، وتنفيذها، والإشراف على حسن تنفيذها، واحتواء الاضطرابات، وهي تحتاج للقيام بهذه الوظائف إلى اللقوّة السياسيّة. ويتوجّب على السلطة ـ من أجل أن تحقّق أهداف المجتمع وطموحاته ـ أن تعبّئ وتنظّم وتنسّق جميع الطاقات الاجتماعيّة، بما يشمل الإمكانيّات، والقدرات، والثروات، والأيدي العاملة.

والدولة في رؤية سماحة الإمام (رض) ـ علاوةً على وظائفها في ما يخصّ الحفاظ على النظام، وتوفير المعاش والأمن ـ مسؤولة عن الرعاية والإرشاد الاجتماعيّين، وينبغي عليها الأخذ بيد المجتمع نحو تحقيق المثاليّات المنشودة والمتطلّبات المعيّنة؛ وذلك بتنظيم السياسات العامّة على الأصعدة المختلفة.

وهنا يقول (رض):

الإنسان كائنٌ متعدّد الأبعاد، كما أنّ المجتمع متعدّد الأبعاد أيضاً،

فمن الخطأ الكبير أن نقتصر على تأمين حاجات البعد الحيوانيّ في الإنسان؛ من مأكل، ومشرب، ورفاهية، وغيرها من الأمور، ونغفل أبعاده الوجوديّة الأخرى. فالسياسات الشيطانيّة وحتّى السياسات السليمة ـ في حال وجودها ـ تقتصر في إدارتها وهدايتها لشؤون المجتمع على الجانب الماديّ منه، وهذا لا يمثّل إلّا جزءاً صغيراً من السياسة الثابتة للأنبياء والأولياء في الإسلام. فهم مكلّفون بهداية الأمم والمجتمعات والشعوب، وقبل كلّ شيء: الإنسان؛ من دون إغفال أيّ بعد من أبعاده المتعدّدة، ليأخذوا بيده إلى طريق سعادته وفلاحه؛ ذلك الطريق الّذي عبّر عنه القرآن الكريم «الصراط المستقيم» في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[1]، والذي نسأل الله الهداية إليه في كلّ صلاة نصلّيها، هذا الطريق الذي يبدأ من هنا؛ لكنّ نهايته هي الآخرة، وهي الوصول إلى الله سبحانه وتعالى. فالسياسة هي التي تقود المجتمع، وتسير به آخذة بعين الاعتبار جميع المصالح والأبعاد المتعدّدة للإنسان والمجتمع، وتعمل على تنمية هذه الأبعاد وهدايتها لما فيه خير المجتمع والشعب والأفراد وصلاحهم، وهي من خصائص الأنبياء من دون سواهم؛ لأنّ الآخرين عاجزون عن إدارة سياسة البلاد بهذه الشموليّة، فهذا اللّون من السياسة مختصّ بالأنبياء والأولياء، ومن ثمّ أتباعهم من علماء الإسلام اليقظين[2].

وبديهيّ أن يواجه النظام الحكوميّ في طريقه إلى تحقيق الأهداف والبرامج المنسجمة تحدّيات، وعقبات، وتهديدات، واحتياجات خاصّة من حين لآخر. ولكن، نظراً إلى أنّ أساليب إدارة

---

(1) سورة الفاتحة: الآية 6.

(2) الإمام الخميني، **صحيفة النور**، ج13، ص432، 3/ 10/ 1359هـ.ش.

المجتمعات اليوم قد تغيّرت، ومع تعقّد أبعادها المختلفة فإنّ عمليّة صنع القرار واتّخاذه أصبحت تتبلور في نظام جماعيّ، وباتت استشارة المتخصّصين ومشاركتهم تقوم بدور تكميليّ لذلك؛ من هنا رجّحت الحكومات إيكال مهمّة التعرّف على العقبات الموجودة، وكذلك رفعها ـ في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعيّة، وتحديد أولويّة الحاجات لاحتواء السلوك الاجتماعيّ وتوجيهه ـ إلى مجتمع النُخب والمفكّرين. وبما أنّ أهداف مجتمعنا وغاياته تتّسم بطابع إلهيّ، وأنّ تعريف الوظائف الحكوميّة، ونوع الاحتياجات الاجتماعيّة، يختلف عن المجتمعات الأخرى، فإنّ عبء التحقيق العلميّ في الموضوعات والأحكام الاجتماعيّة، وتقديم المشاريع والحلول العلميّة والعمليّة، والمعلومات التخصّصيّة، متروك لمؤسّستي الحوزة والجامعة؛ ليتمّ تحصيل حجّيّتها واستنادها إلى الشريعة المقدّسة من ناحية، ولكي تُنتج العلوم والمعارف التطبيقيّة بالتناسب مع المبادئ الوطنيّة والدينيّة من ناحية أخرى ولذلك، دعى سماحة الإمام (رض) الحوزة والجامعة إلى إيلاء الاهتمام لأمر البرمجة والتخطيط، وإلى وضع القِيَم كأساس لعمليّة التخطيط؛ وذلك من خلال التضامن، والتلاقح الفكريّ، والتعاون المشترك بين المؤسّستين[1]. فقال في هذا الصدد:

موضوع التخطيط من الأمور المهمّة لكلّ بلد، ولا يمكن إدارة البلد من دون ذلك. وهكذا يجب أن يكون التخطيط في غاية الدقّة، وعلى يد خبراء ومتخصّصين ممّن لديهم إحاطة بالمسائل السياسيّة والاجتماعيّة والإسلاميّة أيضاً، فعلى هؤلاء أن يتوخّوا كامل الدقّة، وأن يقوموا بعملهم في التخطيط بالتنسيق بعضهم مع البعض الآخر...

(1) المصدر نفسه، ج12، ص341، 3/ 3/ 1359هـ.ش.

ويحسن بكم في اجتماعاتكم التي تنوون عقدها، أن تدعوا علماء الدين المختصّين للمشاركة في هذا الأمر. أدعوهم؛ حتّى لا يحدث أيّ شيء معارض للإسلام ـ لا سمح الله ـ [1].

من جانب آخر، يجب أن تكون المعلومات المنتَجة في الأقسام التخصّصية من الحوزة والجامعة متناغمة مع المنحى الموضوعيّ والتطبيقيّ، ومتناسبةً مع احتياجات تنمية المجتمع. إنّ هذه المعلومات سوف تستهلكها الحكومات باستمرار، وسوف تظهر للعيان على شكل تغييرات في السياسات، وتأثّر في القرارات، وتغييرات في هياكل أقسام مختلفة على أصعدة متنوّعة، وتغييرات في النظام التعليميّ، وتحسين الوضع السائد في وسائل الإعلام العامّة، وإيجاد تطوّرات وإمكانات جديدة على ساحة الثقافة العامّة، وتحرّكات على صعيد إصلاح الرؤى والخطط المستقبليّة، وكذلك على صعيد وضع السياسات العامّة للبلاد.

ومع ملاحظة أنّ «المجتمع» كائن متحرّك ونامٍ، فهو يواجه في طريقه إلى أهدافه المرسومة والمحدّدة، احتياجاتٍ جديدة، تقف بالقرب منها حواجز وعقبات جديدة أيضاً. والحقيقة أنّ هذه الدورة والسلسلة الّتي تبدأ بالإعلان عن الاحتياجات من قِبل الدولة، ثمّ إنتاج المعلومات، وتلبية الاحتياجات، وسدّ الفراغات، والتدبير لرفع العقبات، من قِبل مؤسّسات إنتاج العلم، وأخيراً: استهلاك المعلومات، واستخدام الاستراتيجيّات المعروضة من قِبل الدولة، ستستمرّ دائماً في اتّجاه تنمية المجتمع وتكامله[2].

---

(1) المصدر نفسه، ج17، ص121 و122، 11/ 9/ 1361هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج21، ص293، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

2. مؤسّسة «الحوزة»

عرضنا في ما تقدّم من أبحاث ما يكفي لإيضاح الضرورة الملحّة لوجود «الحوزة» على ساحة نهضة إنتاج العلم والتنمية العلميّة. فإنّ رفض النماذج المادّيّة، وضرورة التحقيق العلميّ، ومعرفة الموضوعات على أساس دينيّ، وتطابق أهداف المجتمع ومُثُله العليا مع التنمية الإيمانيّة والتكامل الأخلاقيّ، ينبئ بضرورة الحضور الحوزويّ في هذا المضمار؛ ولو على نحو القوّة والاستعداد. ومن جهة أخرى، فإنّ السعي في سبيل سموّ المعارف الدينيّة ورقيّها في المجالات الفقهيّة والكلاميّة والأخلاقيّة، وفي نهاية المطاف: التوصّل إلى آفاق أحدث، وطبقات أعمق للدين، بهدف إدارة المجتمع، يُعدّ من واجبات الحوزة ووظائفها. فبسبب عدد من القيود من جهة، وشيء من الإهمال من جهة أخرى ـ لم تتبوّأ الحوزة العلميّة مكانتها طوال القرون التي مضت على هيمنة الحضارة الحديثة على العالم، ولم تتمتّع بالعناية الكافية من أجل التألّق في سماء المعرفة الدينيّة في المجالات المذكورة. وأمّا في العصر الراهن فيتوجّب على الحوزة ـ باعتبارها واحدة من أهمّ المعنيّين الأساسيّين والرواد الأصليّين لنهضة إنتاج العلم ـ أن تشقّ طريقها في إيصال رسالتها، والتصدّي لتلبية الاحتياجات، وسدّ الفراغات الموجودة التي تقف حجر عثرة أمام مسيرة التكامل الاجتماعيّ.

وبمراجعة عابرة للفصلين السابقين، نجد أنّ سماحة الإمام (رض) قد تقدّم بمطالب عديدة من هذه المؤسّسة الدينيّة؛ من بينها: الحفاظ على الفقاهة وفقاً لمنهج الفقه الجواهريّ[1]، ومواكبة

---

(1) المصدر نفسه، ج21، ص380، 17/ 2/ 1368هـ.ش؛ و: ج21، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

الزمان والمكان، ومعرفة متغيّرات العلاقات السائدة على الموضوعات[1]، والسعي في تطبيق الأصول الفقهيّة الرصينة على أرض الواقع[2]، ومعرفة العالَم وتشخيص الأعداء[3]، ورفض فكرة فصل الدين عن السياسة[4]، والحضور الاجتماعيّ لعلماء الدين[5]، والمعرفة الصحيحة للدولة والمجتمع من أجل تخطيط يصبّ في مصلحة المسلمين[6]، والأخذ بزمام تفكير المجتمع، والاهتمام باحتياجات الجيل القادم[7]، وتقديم الخطط البنّاءة في مسيرة خدمة المحرومين[8]، وبلورة الاقتصاد الإسلاميّ، والعلوم السياسيّة، والبرامج الثقافيّة[9]، والعمل على سدّ الفراغات الفكريّة والمعنويّة للإنسان[10]، وإعداد العلماء الملتزمين والمختصّين[11]، والبحث لمعرفة أبعاد جديدة للإسلام والتعريف بها[12]، وتحديث الدراسة والإبداع والبحوث[13]، وأمور أخرى؛ كلّها وقع على قائمة طويلة لمطالب سماحته من الحوزة.

---

(1) المصدر نفسه، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ج21، ص289، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(4) المصدر نفسه، ج21، ص289 و278، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(5) المصدر نفسه، ج21، ص278 و 292.

(6) المصدر نفسه، ج20، ص93، 16/ 5/ 1365هـ.ش.

(7) المصدر نفسه، ج21، ص292، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(8) المصدر نفسه، ج20، ص340، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

(9) المصدر نفسه، ج21، ص178، 10/ 8/ 1367هـ.ش.

(10) المصدر نفسه، ج20، ص337، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

(11) المصدر نفسه، ج13، ص417، 27/ 9/ 1359هـ.ش.

(12) المصدر نفسه، ج9، ص380؛ و: ج20، ص 441، 28/ 9/ 1366هـ.ش؛ و: ج20، ص32، 23/ 8/ 1364هـ.ش.

(13) المصدر نفسه، ج21، ص426، (الوصيّة)، 15/ 3/ 1368هـ.ش.

إنّ من جملة ضرورات الحوزة أن تنظّم وتصنّف الاحتياجات التي أفصح عنها سماحة الإمام (رض)، وكذلك الاحتياجات المستجدّة ضمن نظام من الحاجات والموضوعات، وأن تقوم بالإجراءات اللّازمة لترتيب الأولويّات، وفق تخطيط صحيح توظّف فيه جميع الطاقات والإمكانيّات ـ سواء منها الموارد البشريّة الّتي تشمل العلماء والأساتذة والفضلاء والطلبة الكرام، أم الكفاءات العلميّة، والتراث القِيَم والثمين للماضين ـ في أمر التعليم، والبحث، والدعوة؛ بغية تلبية الحاجات المذكورة، وإنتاج المفاهيم الجديدة، وتدريب الموارد البشريّة المناسبة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مساعي الحوزات العلميّة يجب ألّا تقتصر على تقديم المشاريع طويلة الأمد، والموضوعات العامّة والأساسيّة؛ بل بإمكانها أن تتابع المشاريع قصيرة الأمد أيضاً، من خلال تعبئة الطاقات الموجودة. فللحوزة اليوم منتجات علميّة ثقافيّة كثيرة لسدّ بعض الاحتياجات الاجتماعيّة؛ ولكن ـ فضلاً عن ضرورة النهوض بالمفاهيم، ومناهج البحث والتعليم والدعاية ـ لا محيص عن محاور أخرى، كتحديث تلك المنتجات، والترجمة إلى الأدبيّات العامّة والخاصّة.

عل كلّ حال، فإنّ الحوزة العلميّة ـ التي تعدّ نفسها المتولّي لشؤون الإسلام ـ يجب أن تنتج أفكاراً لجميع أبعاد الحياة البشريّة، بما يقوى على تحدّي منتجات الحضارة المادّيّة الّتي استطاعت أن تغطّي شتّى الصُعُد الأخلاقيّة، والسياسيّة، والعقائديّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة والاجتماعيّة للبشر. كما يتوجّب عليها أن تعمل على بلورة النظريّات والمفاهيم لمواجهة الهيمنة والهجمة الشاملة للأنظمة الليبراليّة الديمقراطيّة الرامية إلى تجذير القطبية الواحدة والعولمة تحت مسمّى العلم والتقنية.

ولهذا، فقد حذّر سماحة الإمام (رض) الحوزات العلميّة والعلماء من أنّهم إذا قصّروا في واجباتهم، فسوف تُنهي القوى الكبرى كلّ شيء لمصلحتها[1]، كما أنّه بشّر - من ناحية أخرى - بأنّه إذا عُمل بالواجب لأمكن وضع الأحكام الإلٰهيّة على رأس الهرم في هذا العالم؛ حتّى في عصر هيمنة الأنظمة الماديّة[2].

3. مؤسّسة «الجامعة»

إلى جانب الدور الرئيسيّ «الحوزة» في ملئها للفراغات، وتلبيتها لحوائج «الدولة»، وتطبيقها للمبادئ الدينيّة وأصول الرؤية الكونيّة الإلٰهيّة في التعريف بالنظام الاجتماعيّ وموضوعاته الداخليّة، تبرز ضرورة أخرى لإنتاج العلم والمعادلات التطبيقيّة، وهي أمر مصيريّ لا يقبل الأخذ والردّ. وفي الحقيقة، فإنّ تنمية العلوم التطبيقيّة وفقاً للمبادئ الدينيّة من أجل إكمال حلقات النظام الفكريّ، واكتمال العلاقة بين العقيدة والعمل في النظام الموضوعيّ للمجتمع، إلى جانب الرعاية والهداية الاجتماعيّتين، على أساس العقيدة والنظام القِيَميّ والتكليفيّ والوصفيّ لمدرسة الوحي، هي التي تحدّد مكانة «الجامعة» في النظام الإسلاميّ.

لقد وجّه سماحة الإمام (رض) كلامه إلى «الجامعة» على غرار «الحوزة»؛ فطالب هذه المؤسّسة الصانعة للثقافة بالتصدّي للمشكلات وسدّ الفراغات وتلبية الاحتياجات الحاليّة والمستقبليّة للمجتمع. وقد أشار سماحته بهذا الشأن إلى عدّة قضايا؛ منها: أسلمة

(1) المصدر نفسه، ج21، ص288، 3/ 12/ 1367هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج20، ص337، 6/ 5/ 1366هـ.ش.

الجامعات[1]، وضرورة إيجاد طفرة ونقلة نوعيّة تشمل تغييرات أساسيّة صحيحة في الجامعات[2]، والإعراض عن الكفاءات المتغرّبة[3]، والعمل على رفض التبعيّة في الأبعاد المختلفة[4]، وتهذيب العلم وتأطيره بالقِيَم المعنويّة[5]، وإنتاج العلم والاكتفاء الذاتيّ في العلوم[6]، وإنتاج العلم وتعليمه بالتناسب مع احتياجات المجتمع المحلّيّ[7]، وإعداد الكفاءات والكوادر المختصّة والملتزمة[8]، وتنمية وترشيد الحالة الروحيّة[9]، والتخطيط من أجل إدارة النظام عن طريق التعاطي مع الحوزات العلميّة.

إنّ أمراً مهمّاً مثل التخطيط الاجتماعيّ، وتنظيم أو رسم سياسات طويلة الأمد، وتحديد الآفاق المستقبليّة للنظام، وتقديم الأطروحات التطبيقيّة في مختلف المجالات السياسيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة، وغيرها من المؤسّسات الاجتماعيّة، يُعدّ عملاً تخصّصيّاً يقع على كاهل المختصّين الجامعيّين. وإنّ ما يجعل واجب

(1) المصدر نفسه، ج12، ص339، 3/ 3/ 1359هـ.ش؛ و: ج12، ص251، 1/ 2/ 1359هـ.ش.

(2) المصدر نفسه، ج10، ص81، 31/ 6/ 1358هـ.ش.

(3) المصدر نفسه، ص82، 31/ 6/ 1358هـ.ش.

(4) المصدر نفسه، ص79، 31/ 6/ 1358هـ.ش؛ و: ج14، ص360، 4/ 3/ 1360هـ.ش.

(5) المصدر نفسه، ج8، ص435، 13/ 4/ 1358هـ.ش.

(6) المصدر نفسه، ج10، ص435، 11/ 8/ 1358هـ.ش؛ و: ج12، ص341، 3/ 3/ 1359هـ.ش.

(7) المصدر نفسه، ج12، ص341، 3/ 3/ 1359هـ.ش.

(8) المصدر نفسه، ج10، ص436، 11/ 8/ 1358هـ.ش؛ و: ج19، ص316، 24/ 4/ 1364هـ.ش.

(9) المصدر نفسه، ج19، ص448، 19/ 9/ 1364هـ.ش.

الجامعة أثقل هو التنبّه إلى الروح المخيّمة على هذه التنظيمات، والّتي ينبغي أن تختلف عن خطط المجتمعات غير الإلٰهيّة، وأن تتمّ تخطيطاتها على أسس المبادئ الدينيّة.

اليوم، استطاعت المعاهد والأكاديميّات المجهّزة والمتطوّرة في العالم الغربيّ والحضارة الماديّة، وكذلك الكفاءات المتخصّصة في المجالات المختلفة، أن تستولي ـ من خلال توظيف العقول الوقّادة، ونخب مجتمعاتنا؛ بل والمجتمعات الأخرى ـ على النظام المتّسق لإنتاج العلم وتوزيعه واستثماره. فبالإضافة إلى الإنتاج المتّسق للعلوم المرتكزة على الفكر الماديّ والرؤية الكونيّة الماديّة، تمكّنت من رسم مراحل كالبكالوريوس والماجستير والدكتوراه وما فوق الدكتوراه عبر تصميم نظام لتخصيص الاعتبارات الثقافيّة، والمعلومات المتخصّصة على الصُعُد المختلفة، وفي نهاية المطاف: احتواء نظام توزيع العلم عمليّاً. إنّهم، ومن خلال تنفيذ بحوث متخصّصة وتقديم حلول وآليّات علميّة وعمليّة بغية تنظيم برامج التنمية ونماذجها، يتابعون ـ وبكلّ جدّيّة ـ توجيه أفكار النُخب عن طريق التعليمات الخاصّة، وتقديم دفعات هائلة من المعلومات باستخدام أساليب كالإنترنت؛ ممّا يشير إلى هيمنتهم المطبقة على نظام استهلاك العلوم. وعليه: يمكن الادّعاء بأنّ النظام الماديّ وباستخدامه لمئات المفكّرين وآلاف الأساتذة وملايين الطلبة ـ شئنا أم أبينا ـ قد تمكّن في هذه العجلة الإنتاجيّة العظمى والمنظومة العلميّة المترابطة، من أن يستحوذ على مسيرة «الإنتاج» و«التوزيع» و«الاستهلاك» للعلم.

وإزاء هذا الميدان الشاسع والشبكة المتداخلة للعلوم الماديّة، يتوجّب على الجامعة في المجتمع الإسلاميّ ـ أو بالأحرى: يتوجّب على الجامعة الإسلاميّة ـ أن ترسم لنفسها مكانة جديدة، وأن تقدّم العلوم والمعادلات التطبيقيّة المتماشية مع القِيَم والمبادئ، وحلولها

العلميّة، من خلال تفسير جديد لمعنى «المعيشة» و«التنمية»، وتحديد نسبتهما إلى السعادة والقِيَم المعنويّة. «الجامعة الإسلاميّة» لا بدّ لها من إنتاج بُنى تحتيّة للإدارة على المستوى التخصّصيّ، والعمل على الحدّ من نطاق التبعيّة العلميّة الشديدة لشبكة العلم المعاصر المعقّدة، والتقليل من خطورة ذلك. على أنّ «العلم» مقولة عامّة لا تحدّ بمكان، ولا تفرّق بين الموحّد وغير الموحّد، وهو أشبه بمجاملة ثقافيّة أكثر من واقع موضوعيّ. وانطلاقاً من هذا، فإنّ التغيير في التوجّه الحاليّ إلى ماهيّة العلم، وكيفيّة إنتاجه، والمبادئ السائدة عليه، أمر ضروريّ يمسّ نظام العلم الإسلاميّ في مجتمعنا، ولا محيد عنه.

من هنا، فإنّ إحدى الخطوات الأساسيّة «الجامعة» على طريق نيل هذا الأمر ينبغي أن تكون إعداد الكوادر والموارد البشريّة المتلائمة مع هذا الهدف. وقد ابتُليت الكوادر والكفاءات الجامعيّة بالاستعمار الفكريّ والتغرّب والتأثّر بالاستهلاك العلميّ، خلال سنين طوال من هيمنة العلم والحضارة الغربيّة والتسلّط الاستعماريّ الغربيّ على مجتمعنا؛ حيث إنّ «الجامعة» في مجتمعنا والمجتمعات المماثلة له، مستهلك للمعلومات المتخصّصة التي ينتجها النظام الماديّ، والغريب أنها تعتزّ بمحاكاة نتاجاتهم والعمل على ترجمتها! ولا شكّ في أنّ تغيير هذه النظرة سيؤدّي إلى انطلاق حركة علميّة عظيمة في مجال إنتاج المعادلات الإسلاميّة التطبيقيّة، ومن الطبيعيّ أنّ فخر هذه الريادة في تاريخ العلم سيُسجّل عندئذٍ باسم «إيران الإسلاميّة».

ومهما يكن من أمر، فإنّ المجتمع إذا ما أراد أن يقدّم فكراً جديداً، وتعريفاً حديثاً عن التنمية وحلولها العمليّة، في سياق إنتاج العلم والبُنى التحتيّة الجديدة استناداً إلى أُسس المبادئ الإلٰهيّة، فإنّه مضطرّ لامتلاك كوادر وكفاءات تتحلّى بروح الاستقلال والاكتفاء

الذاتيّ، أو كما يصفها سماحة الإمام (رض): تكون قد انعتقت من طوق النظرة التي تختزل العلم في الشرق أو الغرب، واتّسمت بالإضافة إلى التخصّص والمهنيّة، بالالتزام، والإيمان اللازم، وسجيّة الخدمة أيضاً.

من الواجب على «الجامعة» أن تخطو في طريق تكون حصيلته ـ علاوة على المفاهيم والمعلومات التخصّصيّة الجديدة ـ الكوادر الملتزمة والمختصّة التي لا تألو جهداً في خدمة أهداف الثورة ونهضة إنتاج العلم والتنمية العلميّة؛ بما يعني تلك العناصر البشريّة التي آمنت بطاقاتها وبالمجتمع والدين الإسلاميّ، ولم تُصب بالانفعال والانهزام الداخليّ عند مواجهتها لهيمنة جيش جرّار متمثّل في منظومة العلوم الغربيّة.

وما من شكّ في أنّ هذا الهدف المقدّس لن يتحقّق إلّا من خلال تعبئة الإمكانيّات والطاقات كافةً، وما تمتلكه «الجامعة» في الحقول والأقسام المختلفة على صعد «التعليم» و«البحث» و«الإنتاج».

لقد كان الإمام الراحل (رض) يرى أنّ نيل هذه المُثُل العليا لن يحصل إلّا بالوحدة الحقيقيّة، والتعاطي في ما بين «الحوزة» و«الجامعة»؛ ولهذا، فقد نوّه سماحته في مواضع مختلفة، بضرورة هذه الوحدة في جميع الجوانب؛ منها على سبيل المثال: حديثه ـ في سياق إدارة المجتمع والتخطيط له ـ عن ضرورة التعاطي في ما بين «الحوزة» و«الجامعة» وتعاونهما من أجل الحفاظ على الصبغة الإلٰهيّة وتطبيقها في المجتمع، وكذلك تذكيره بضرورة تشكيل «تعبئة طلبة الجامعة والحوزة»، بهدف التعاطي مع المبادئ العقائديّة للتعبويّين في العالم الإسلاميّ، وبضرورة مواءمة الثقافة الحسّيّة

للجامعة مع الثقافة النظريّة والفلسفيّة «الحوزة» من أجل الوصول إلى حالة من التنسيق والمواكبة في المنتجات العلميّة.

هذا، على أمل أن تتحقّق هذه الوحدة المباركة الّتي تعدّ حجر أساس للتكامل العلميّ والاجتماعيّ في النظام الإسلاميّ؛ إن شاء الله تعالى.

الثورة الإسلامية التي حصلت في إيران، وبها اختتم القرن العشرون ثوراته، هي ثورةٌ فكريّة قبل أن تكون ثورة بالمعنى السياسيّ أو غيره من المعاني... ومن هنا، كان لهذا الطابع الفكريّ والثقافيّ تجلّياته في المجتمع الإيرانيّ بعد الثورة، فتعطّلت الجامعات فترة من الزمان ودعا الإمام الخمينيّ إلى تعطيل الدروس في الحوزة العلميّة بغرض إعادة النظر في المناهج التعليميّة، وتأسّست لجنة عليا للإشراف على ما سمّي بالثورة الثقافيّة... وربّما كانت تشي هذه التدابير بأزمةٍ مرتقبة سوف تضرب الإنتاج العلميّ والثقافيّ في إيران تحت ظلّ التجربة الثوريّة الجديدة، ولكن ما لبثت أن تحوّلت هذه الإجراءات إلى خطوات أولى في سلم إنتاج العلم والمعرفة. وتحوّلت إيران أو تكاد تتحوّل إلى أحد البلدان المنافسة في مجال إنتاج العلم والمعرفة. وهذا كلّه يستند إلى إدارة سياسية وإرادة، تجعل الهمّ العلميّ والسعي إلى إثبات الذات على المستوى العلميّ، في رأس لائحة أولويّاتها. ومن هنا، جرى البحث عن كل ما له صلة بالنهضة العلمية والثقافيّة في كلمات الإمام الخميني والإمام الخامنئي، وتوثيقها مع الحرص على عدم التدخل في النصوص إلا حيث تقتضي الحاجة وصل فكرةٍ بأختها. وقد رأى مركز الحضارة أن يعرّب هذا العمل التوثيقي، لعلّه يلقي الضوء على الخلفيّات التي تقف وراء الوثبة العلميّة التي تحصل في إيران.

الناشر

THE SCIENTIFIC AND CULTURAL
MOVEMENT IN IMAM KHOMEINI'S VIEW

Center of Civilization for the
Development of Islamic Thought

THE CONTEMPORARY IRANIAN THOUGHT SERIES





مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت – بئر حسن – بولفار الأسد – خلف الفانتزي ورلد – بناية ماميا – ط٥
هاتف: 826233 1 961+ – فاكس: 820378 1 961+ - ص.ب: 25/55
E-mail:info@hadaraweb.com - www.hadaraweb.com